

سلسلة "أبحاث فلسطينية" - رقم ٧

# ملف القضية الفلسطينية

إعداد: سامي هداوي  
تحرير: الدكتور يوسف صايغ



منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث



ملف

القضية الفلسطينية

**SAMI HADAWI and Dr. YUSIF A. SAYIGH,  
PALESTINE IN FOCUS  
PALESTINE ESSAYS No. 7  
PALESTINE RESEARCH CENTER,  
606 Sadat St., Beirut, Lebanon**

سلسلة "أبحاث فلسطينية" - رقم ٧

# ملف القضية الفلسطينية

إعداد: سامي مداوي  
تحرير: الدكتور يوسف صايغ

منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث

تموز (يوليو) ١٩٦٨

DL



# محتويات الكتاب

صفحة

٧	مقدمة
١١	الفصل الاول : الحركة الصهيونية
١٧	الفصل الثاني : حق العرب في فلسطين
٢٣	الفصل الثالث : وعد بلفور
٢٩	الفصل الرابع : فلسطين تحت الانتداب (١٩٢٠—١٩٤٨)
٤٣	الفصل الخامس : المشكلة الفلسطينية امام الامم المتحدة
٥٣	الفصل السادس : الحرب العربية — الاسرائيلية
٦٥	الفصل السابع : اللاجئين العرب
٧٥	الفصل الثامن : العرب في ظل الحكم الاسرائيلي ١٩٤٨ — ١٩٦٧
٨٥	الفصل التاسع : هدنة قلقة من ١٩٤٨ — ١٩٦٧
٩٩	الفصل العاشر : التوسع الاسرائيلي



# مقدمة

كان من نتائج العدوان الاسرائيلي في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ان تفتحت عيون الكثيرين للمرة الاولى على الصراع العربي الاسرائيلي . غير ان هذا الوعي ما زال مقصورا على معرفة غامضة بوجود « اضطراب » في « الشرق الاوسط » ، او على وجه الخصوص بين اسرائيل والدول العربية . اما العطف في الغرب فموجه بمعظمه نحو اسرائيل . ويحمل هذا العطف مؤيدي اسرائيل على مطالبة العرب بان يسلكوا مسلكا معيناً تجاه نقاط الخلاف ، ليس لدى العرب استعداد لقبوله . ولهذا ليس ثمة من صعيد لتلاقي الافكار بين العالم العربي ومعظم الغرب بالنسبة الى اسرائيل .

ووضع هذا الكتيب باللغة الانجليزية ( وقد يترجم الى لغات اخرى ) على اساس انه لا يمكن فهم الصراع من غير القاء نظرة على تاريخه — اي لا يمكن فهمه اذا اعتبر مجرد انفجار فجائي . وكذلك لا يمكن ادراك هذا الصراع ادراكا صحيحا ما لم يوضع ضحاياه الرئيسيون — اي اللاجئون الفلسطينيون — راساً في وسط الصورة . وعندما تتم تلبية هذين الشرطين يمكن المضي في تمحيص اسباب الصراع والبحث عن حل يكون مثمرا ومجديا .

وهناك ضرورة اخرى هي تصحيح ما قد اعتور مطالبة الصهيونية بفلسطين قبل اقامة اسرائيل في العام ١٩٤٨ من مفاهيم مغلوطة واعتبارات غير ذات موضوع رافقت تحول « الوطن القومي اليهودي » الى دولة اسرائيل .

وفي اوائل الصراع بين العرب والصهيونيين ، وعلى الاخص منذ ان حول الصهيونيون انفسهم الى حركة سياسية منظمة وبدأوا المناورة والمداورة بشأن فلسطين عند مطلع القرن الحالي ، كان المفهوم الخطأ في اذهان ذوي النية الحسنة من الغربيين الذين كانوا على علم بالصهيونية ان لليهود حقاً في فلسطين بسبب صلتهم

التاريخية والتوراتية بها . غير ان القليلين كلفوا انفسهم مشقة الكشف عن قصر أمد هذه الصلة وضيق الرقعة المتعلقة بها ومدى بعد هذه الصلة عن الملكية الراهنة للبلاد .

وفي وقت لاحق وبعد ان اصدرت بريطانيا « وعد بلفور » في العام ١٩١٧ واعدة فيه اليهود « بوطن قومي » في فلسطين ، توقف قليلون للنظر في لا شرعية ولا اخلاقية سخاء بريطانيا على حساب العرب وحتى قبل ان تحتل فلسطين ، او للنظر في التضارب بين هذا الوعد والتعهد فيه بعدم المساس بمصالح العرب الذين كانوا حينذاك يشكلون ٩٢ في المائة من سكان البلاد .

وبعد ذلك ايضا وعندما شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين وحشية النازيين ضد اليهود في اواسط اوروبه وعندما ضاعف الصهيونيون ضغطهم لادخال المزيد من مهاجريهم الى فلسطين ، رأى غربيون قليلون فقط ان من واجبهم فتح ابواب بلادهم امام الهجرة اليهودية لتخفيف الضغط عن فلسطين الصغيرة والحد من الاثر السيء الذي تتركه الهجرة الدافقة في الاغلبية العربية الفلسطينية نتيجة هذا التدفق القسري . وما هو اهم من هذا ان القليل من الغربيين فقط توقفوا ليفكروا في ان العداء للسامية هو مرض اوروبي لم يصب العرب بعدواه ، وانه ليس من الانصاف مطالبة العرب بأن يتحملوا العقاب من اجله .

ولا يذكر الكثيرون من الغربيين اليوم ان اسرائيل انشئت عام ١٩٤٨ ضد ارادة الاغلبية العربية في البلاد وفي ارض هذه الاغلبية الخاصة ، وانه فيما كانت الاقلية اليهودية في فلسطين تعد نفسها للتحويل الى دولة وفور تحولها الى دولة ، ألقت الطائفة اليهودية وبعدها الدولة اليهودية الرعب في قلوب اكثر من نصف السكان العرب فحملتهم على « خروج » عربي ، على الفرار الى البلدان العربية المجاورة طلبا للنجاة . وهكذا فان اليهود في بحثهم عن ملجأ من الاضطهاد الاوروبي طردوا العرب من ديارهم ووطنهم . وهكذا تحول المضطهدون ( بفتح الهاء ) المغلوبون على امرهم الى طغاة مستبدين يضطهدون سواهم .

اما المفاهيم الخطأ عن اسرائيل منذ اقامة الدولة فهي من طبيعة مختلفة . فقد حمل الرأي العام الغربي ، بفضل الاحتفال الصهيوني والاسرائيلي البارع ، على ان ينسى بمعظمه القضية الاساسية وهي ان طائفة غريبة عمدت في العام ١٩٤٨ بفضل الصهيونية

العالمية وتأييد عدد من البلدان الغربية، الى تجريد معظم الفلسطينيين من معظم اراضيهم . وهذا التجريد هو مثال على الاستعمار بأصدق معانيه . وقد ابعد القسم الاكبر من الراي العام الغربي بحذق ومهارة عن القضية الاساسية ليسأل اسئلة مدارها « هنا » و « الان » وليصر على حلول « عملية » و « واقعية » لا تمت بصلة الى اسس المشكلة وليعكف على قضايا جانبية لئلا يتطرق الى جوهر المسألة

ومن الاسئلة النموذجية التي يسألها اليوم الغربي قوله « لماذا يصر اللاجئون الفلسطينيون على الذهاب الى اسرائيل » ( ومعظم الغربيين لا يذكر ان القضية قضية عودة وليست مجرد ذهاب ) ؟ ولماذا لا يعمل العرب على اسكان اللاجئين بين ظهرانيتهم ؟ لماذا لا تعترف الدول العربية باسرائيل الدولة وهي حقيقة واقعة ؟ لماذا لا يتفاوض العرب على الصلح ؟ لماذا لا يتطلع العرب الى عهد من التعاون المتبادل المجدي مع اسرائيل ؟ » .

وكان من شأن عدوان حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ والانتصار الاسرائيلي السريع ان ازدادت هذه الاسئلة الحاحا في نفوس الغربيين . غير انهما ألقيا ضوءا على موقف الانسان الفلسطيني واخوانه العرب . ذلك ان أسوأ مخاوف العرب في الايام التي سبقت حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ قد تجسدت واصبحت حقيقة واقعة . وتجلي عدم اكتراث اسرائيل المفرط بحقوق الفلسطينيين بصورة حسية اكثر من ذي قبل ، كما ثبت التوسع الاسرائيلي بما لا يقبل الشك . فقد اكتمل غزو فلسطين كلها ، واضيف اليه احتلال اراض اخرى غير فلسطين . ويات سكان فلسطين العرب جميعهم الان اما مشردين خارج فلسطين او تحت الحكم الاسرائيلي .

وقد تكون الاجابة عن الاسئلة الموجهة الى العرب عن التفاوض والاعتراف باسرائيل والصلح وتوطين اللاجئين صعبة لو تجاهل العربي جذور المشكلة وعناصرها الاساسية وسمح لنفسه بأن يكون اداة لرفاهية اسرائيل . ومن شأن هذه الاسئلة ان تكون مخرجة للعربي لو اننا سلمنا بسيادة شرعية الغاب في العلاقات الدولية الى حد لا رجاء منه ولا رجوع عنه . واذا سلمنا بمنطق تحكم السيف بعالمنا ، كان ذلك تسليما مفجعا ، لان مثل هذا المنطق هو سلاح ذو حدين .

بيد ان العرب يأبون التسليم بأن الضمير الانساني قد تحجر الى هذا المدى الذي لا رجاء فيه ، وما زالوا يعتقدون أن العالم

المتبدن ما برح قادرا على اعادة النظر في مفاهيمه المغلوطة وعلى رؤية الظلم النازل بعرب فلسطين وبإظهار الجراة لازالة هذا الظلم.

وهذا الكتيب هو اظهار للامل . وهو موجّه الى اذهان وضمائر الشرفاء والمنصفين من رجال ونساء في الغرب املا بأن يسألوا اسئلة جديدة عن فلسطين ليحرروا انفسهم من المفاهيم المغلوطة . وبعد ان يسألوا مثل هذه الاسئلة عليهم ان يبحثوا عن اجوبة جريئة ومخلصة . والفلسطيني ، كسائر اخوانه العرب ، واثق بان الاجوبة ستكون في مصلحته .

بيروت

٣٠ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٨

يوسف الصايغ

## الفصل الأول

### ✓ الحركة الصهيونية

#### أهدافها ومآربها

بدأت الحركة الصهيونية رسميا عام ١٨٩٧ بعقد اول مؤتمر صهيوني بزعامة ثيودور هيرتسل في بال بسويسره . وقد أوجز المؤتمر أهداف الحركة كما يلي :

« ان هدف الصهيونية هو اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يضمه القانون العام .

وتحقيقا لهذا الهدف يتوخى المؤتمر الوسائل التالية :

(١) تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين وفقا لخطوط مناسبة .

(٢) تنظيم اليهود وربطهم جميعا عبر مؤسسات مناسبة ، على الصعيدين المحلي والعالمي ، كل منها حسب قوانين البلد المعني .

(٣) تقوية الحس والوعي القومي لدى اليهود وتعزيزهما .

(٤) اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول ، حيث يكون ذلك ضروريا ، لتحقيق هدف الصهيونية (١) » .

#### حدود « الدولة الصهيونية »

ومع ان الحركة الصهيونية كانت تركز ابصارها على فلسطين باعتبارها « دولة اليهود » ( كما سماها هيرتسل في كتيب له نشره

---

١ — Stein, Leonard, *Zionism* (London: Kegan Paul, Trench, Trubner and Co., 1932). ص ٦٢

بهذا العنوان عام ١٨٩٦ ) فقد تركت مجالا للمرونة في تخطيط حدود الدولة المقترحة . وقد كتب هيرتسل يقول :

« الحدود الشمالية جبال كبادوكيه ( في تركيا ) ، والحدود الجنوبية قناة السويس . اما شعارنا فهو ( فلسطين داود وسليمان (٢) ) . وفي مناسبة اخرى قيل عن هذه المنطقة انها تمتد من « النهر ( ويظن أن المقصود به نهر النيل ) الى الفرات (٢) » . وفي ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٨٩٩ كتب ديفيس تريتش الى ثيودور هيرتسل يقول « اقترح عليك ان تتطرق في حينه الى برنامج «فلسطين الكبرى» قبل فوات الاوان . . . وينبغي ان يتضمن برنامج بال عبارة « فلسطين الكبرى » او « فلسطين والبلاد المجاورة لها » — والا كان البرنامج لا معنى له . فليس في وسعكم ان تحشروا عشرة ملايين يهودي في رقعة من الارض مساحتها ٢٥٠٠٠ كيلو متر مربع (٤) » .

وفي العام ١٩١٩ وزع الوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلح في باريس خريطة « لدولة صهيونية » ظهر ان حدودها قد ضاقت عما سلف ذكره :

« تتبع حدود فلسطين الخطوط العامة المبينة ادناه :

تبدأ شمالا من نقطة على البحر الابيض المتوسط قرب صيدا ، ويسير خطها بمحاذاة مساقط المياه عند سفوح جبال لبنان الى جسر القرعون ، ومن هناك الى البيره ويتبع الخط الفاصل بين وادي القرن ووادي التيم ، ومن هناك يتجه جنوبا بمحاذاة الخط الفاصل بين المنحدر الشرقي والمنحدر الغربي من جبل الشيخ الى مقربة من غرب بيت جن ومن هناك يتجه شرقا تبعا لمساقط المياه

---

٢ — Lowenthal, Marvin (trans.), *The Diaries of Theodor Herzl*, New York: Dial Press, 1956). ص ١٢٤

Quoted from *The-Decadence of Judaism in Our Time*, (New York: Exposition Press, 1965). ص ٤٤

٣ — Patai, Raphael (Ed.), *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, (New York: Herzl Press, 1960), Vol. 2. ص ٧١١

٤ — Rabinowicz, Oskar K., *A Jewish Cyprus Project*, (New York: Herzl Press, 1962). ص ١٧

الشمالية لنهر مغنيه على مقربة من الخط الحديدي الحجازي والى الغرب منه .

ويمر خط الحدود الشرقية قرب الخط الحديدي الحجازي والى الغرب منه وينتهي بخليج العقبة . اما في الجنوب فان الحدود ستكون وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية . ( وهناك اشارة الى ان الحدود الجنوبية ستمتد من العريش في شمال سيناء الى العقبة في الجنوب ) .

ويحدها غربا البحر الابيض المتوسط (٥) » .

وجاء في مذكرة تفصيلية لاحقة « ان الحدود المبينة اعلاه هي ما نعتبره ضروريا للاساس الاقتصادي للبلاد . ولا بد من ان يكون لفلسطين منافذها الطبيعية الى البحار ومن ان تتوافر لها السيطرة على انهارها ومنابع مياهها . وعند وضع خطوط هذه الحدود اخذت بعين الاعتبار الحاجات الاقتصادية العامة والمقومات التاريخية للبلاد ، والعوامل التي لا بد من ان تأخذها بعين الاعتبار اللجنة الخاصة عندما تعين خطوط الحدود بصورة نهائية . وعلى اللجنة ان تضع نصب عينيها ان من المرغوب فيه جدا ، لمصلحة الادارة الاقتصادية ، ان تكون مساحة فلسطين على اوسع قدر

٥ — ص ٣٠٣ — ٣٠٤ . Halpern, Ben, *The Jewish State* .

انظر الخريطة رقم ١ . وتشمل مطالب الصهيونية ما يعرف حديثا :

- ١ — كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب .
- ٢ — **لبنان الجنوبي** بما في ذلك مدينتا صور وصيدا ، ومنابع نهر الأردن وجبل الشيخ والقسم الجنوبي من نهر الليطاني .
- ٢ — **سورية** — مرتفعات الجولان ، بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك ، وينابيع مياه الحمة المعدنية .
- ٤ — **الأردن** — وادي الأردن بكامله ، والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى مشارف عمان ، الى خط يتجه جنوبا بمحاذاة الخط الحديدية الحجازي الى خليج العقبة وتجريد الأردن من كل منفذ بحري .
- ٥ — **الجمهورية العربية المتحدة** — من العريش على البحر الابيض المتوسط باتجاه جنوبي مستقيم حتى خليج العقبة .

يمكن لتستطيع فيما بعد ان تستوعب عددا كبيرا من السكان الناجحين فيكون في مقدورهم احتمال اعباء الحكم المتحضر الحديث بسهولة اكثر مما لو كانوا بلدا صغيرا مغلولا بالقيود الضرورية للسكان .

وتمضي المذكرة التفصيلية فتقول « ان حياة فلسطين الاقتصادية ، كحياة اي بلد آخر شبه مجذب ، تعتمد على توافر المياه . لذلك كان من المهم جدا عدم الاكتفاء بضمن جميع الموارد المائية التي تغذي البلاد الان بل يجب الحفاظ عليها والسيطرة عليها عند منابعها . فجليل الشيخ هو الاب الحقيقي لمياه فلسطين ، ولا يمكن فصلها عنه دون توجيه ضربة قاضية الى حياتها الاقتصادية ... والسهول الخصبة الواقعة الى شرق الاردن هي منذ اقدم العهود التوراتية مرتبطة اقتصاديا وسياسيا باراضي غرب الاردن ... وهي تصلح الان بصورة عجيبة للاستيطان على نطاق واسع (٦) » .

وفي ايار ( مايو ) ١٩٤٢ عقد مؤتمر للصهيونيين الاميركيين والاوروبيين والفلسطينيين في فندق بيلتمور بنيويورك برعاية لجنة طوارئ للشؤون الصهيونية . واعرب الحضور عن رغبتهم في الاصرار « على تنفيذ برنامج بال تنفيذ كاملا (٧) » . وفي ١١ ايار ( مايو ) ١٩٤٢ اتخذ المؤتمر مجموعة من المقررات عرفت بمجموعها باسم « برنامج بيلتمور » وقد دعت بوجه خاص الى :

« تأسيس كومنولث يهودي فورا في فلسطين يكون جزءا لا يتجزأ من العالم الديمقراطي الجديد ، ورفض الكتاب الابيض الصادر عام ١٩٣٩ (٨) ، واباحة الهجرة اليهودية دون قيود الى فلسطين والاستيطان فيها ، وتكليف الوكالة اليهودية بالاشراف على الهجرة الى فلسطين والاستيطان فيها ، وانشاء قوة يهودية عسكرية معترف

٦ — المصدر نفسه .

٧ — ESCO Foundation for Palestine, Inc., *Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies*, (New Haven: Yale University Press, 1947), Vol. II. ص ٢٦٨

٨ — Command 6019 — Statement of Policy (known as the MacDonald White Paper), May 1939.

بها تكون لها رايها الخاصة (٩) » .

وفي تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٢ تبنت برنامج بيلتمور المنظمة الصهيونية الاميركية ومنظمة هداسه ، كما تبنته في وقت لاحق تجمعات مزارحي والعمال مع ان منظمة العمال لم تسقط من حسابها امكانية قيام دولة ذات قومية ثنائية (١٠) . وفي السادس من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٢ صادق المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية على البرنامج واصفا اياه بانه السياسة الرسمية للصهيونية بوجه عام ، فساعد بذلك على خلق الجو الذي يمكن في ظله لكيان الدولة الصهيونية ان يحظى بالقبول في العالم (١١) .

وحدث في ٣ ايار ( مايو ) ١٩٤٣ ان كتب الجنرال باتريك ج . هارلي ، المندوب الشخصي للرئيس روزفلت في الشرق الاوسط تقريرا الى الرئيس يقول فيه :

« لقد اظهرت المنظمة الصهيونية في فلسطين التزامها ببرنامج موسع من اجل :

(١) دولة يهودية ذات سيادة تضم فلسطين وربما فيما بعد شرقي الاردن ،

(٢) نقل السكان العرب فيما بعد من فلسطين الى العراق ،

(٣) تحقيق الزعامة اليهودية للشرق الاوسط بكامله في مجالات التنمية الاقتصادية والسيطرة (١٢) » .

ويمكن تفهم الاحتلال الاسرائيلي الحالي لمناطق من الاردن وسوريه ومصر بصورة افضل على ضوء الاهداف الاقليمية للصهيونية الواضحة الصريحة في المقتبسات السالفة الذكر ، غير اننا سنخصص

---

٩ — ESCO Foundation, *Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies*. ص ١٠٨٤ — ١٠٨٥ .

١٠ — المصدر نفسه ، ص ١٠٨٧ .

١١ — Taylor, Alan, *Prelude to Israel*, (New York: The Philosophical Library, 1959). ص ٦٠ — ٦١ .

١٢ — United States: *Foreign Relations of the U.S.: Near East and Africa*, (Washington D.C.: 1964), Vol. IV. ص ٧٧٦ — ٧٧٧ .

فمسلًا من هذا الكتاب لبحث مقرون بالوثائق في التوسيع الصهيوني  
والاسرائيلي الحالي . ويكفي هنا القول ان التوسيع الاسرائيلي في  
عام ١٩٦٧ ينطبق تمام الانطباق على الاهداف الصهيونية لعام  
١٨٩٧ .

## الفصل الثاني

### حق العرب في فلسطين

من الشائع ان عرب فلسطين الحاليين — مسلمين ومسيحيين على السواء — هم جميعا من نسل المسلمين الصحراويين الذين فتحوا البلاد قبل نحو ١٣٠٠ سنة . والواقع انهم في الغالب من نسل سكان البلاد الاصليين السابقين اي من الفلسطينيين والكنعانيين والحثيين واليبوسيين وغيرهم . وكانوا قد استقروا فيها قبل ان يغزوها العبرانيون الاوائل حوالي ١٥٠٠ قبل الميلاد بكثير . ولم يبقوا فيها بعد الاحتلال الاسرائيلي فحسب بل انهم احتفظوا ايضا بملكيتهم لقسم كبير من اراضيها طوال العهد الاسرائيلية ، وبقوا في البلاد بعد تشتت العبرانيين ليمتزجوا اولا مع الفاتحين العرب في القرن السابع ثم مع الصليبيين في القرن الحادي عشر . وواصلوا امتلاكهم تلك الارض دامغينها بطابعهم العربي حتى يوم الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨ . ومثل هذه الملكية المتواصلة والطويلة الاجل للارض يشكل اساسا شرعيا ومعنويا لا يقبل النزاع لحق اي شعب في بلاده .

ولكن بما ان الادعاءات الصهيونية بفلسطين تعتمد كثيرا على وعد بلفور الصادر في الثاني من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٧ ( انظر الفصل الثالث ) ، فمن المستحسن هنا الاشارة الى العهد التي قطعتها الحكومة البريطانية للعرب قبل وعد بلفور بتأييد استقلال العرب مقابل مساعدتهم للحلفاء في الحرب ضد الاتراك .

وخلال الفترة الممتدة من تموز ( يوليو ) ١٩١٥ الى اذار ( مارس ) ١٩١٦ تبودلت المراسلات بين الشريف حسين ، شريف مكة ، باسم العرب والسر هنري مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، باسم الحكومة البريطانية . وبلغت هذه المراسلات ، المعروفة باسم مراسلات حسين — مكماهون — (١) ذروتها بوعد بريطاني

باستقلال العرب في منطقة حددها الشريف حسين وشملت فلسطين باستثناء ما يلي : « ان سنجقي مرسين والاسكندرونة وبعض الاقسام السورية الواقعة في غربي سناجق دمشق وحمص وحماء وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية محضة ولذلك يجب ان تستثنى من الحدود المقترحة (٢) » .

وبعد ان وعدت بريطانياه باستقلال العرب دخلوا الحرب الى جانب الحلفاء . وكان اول ما قاموا به احتلال مدينة العقبة

٢ — المصدر نفسه . الرسالة رقم ٤ وتاريخها ٢٤ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩١٥ ص ٥ ، بشأن المنطقة التي حددها الشريف حسين والمنطقة التي وافق عليها نهائيا السر هنري مكماهون نيابة عن الحكومة البريطانية ، انظر الخريطة رقم ٢ . وقد نشأ خلاف فيما بعد حول ما اذا كانت فلسطين داخلة ضمن المنطقة التي جرى الوعد باستقلالها ام لا . وفي العام ١٩٣٨ ذكرت لجنة موم للتحقيق في تقريرها « ان حكومة صاحب الجلالة لم تكن حرة في التصرف بفلسطين دون اعتبار رغائب ومصالح سكان فلسطين . . . » الوثيقة الرسمية رقم ٥٩٧٤ الملحق ج ، صفحة ٣٠ — ٣٨ .

وفي العام ١٩٦٤ اكتشف دليل جديد على هذه النقطة ، جاء في وثيقتين « سريتين » الاولى مذكرة من ٢٠ صفحة عن الالتزام البريطاني للملك حسين « اعدتها دائرة الاستخبارات السياسية في وزارة الخارجية البريطانية لفائدة الوفد البريطاني الى مؤتمر الصلح في باريس ، والثانية ملحق من ١٢ صفحة عن «التزامات حكومة صاحب الجلالة السابقة في المشرق الاوسط» . وكانت هاتان الوثيقتان تخصان المرحوم البروفسور وليام لين وسترمان ، الذي كان في يوم من الايام مستشار الشؤون التركية للوفد الاميركي الى مؤتمر الصلح في باريس . وقد اودعتا في جامعة ستانفورد مع تعليمات بعدم فتحها الا بعد وفاته . وجاء فيهما مقطع واضح عن فلسطين . ففي القسم الرابع من المذكرة ورد ما يلي : « اما فيما يتعلق بفلسطين فان حكومة صاحب الجلالة التزمت برسالة من السر هنري مكماهون الى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ بضمها الى حدود المناطق العربية المستقلة » . انظر صحيفة التايمس اللندنية بتاريخ ١٧ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ « اضواء على وعود بريطانياه بشأن فلسطين » .

الاستراتيجية في السادس من تموز ( يوليو ) عام ١٦١٦ . وبالإضافة الى شل حركة قوات تركية كبيرة في المدينة المنورة طوال مدة الحرب والتحرش بخطوط مواصلات العدو فقد كان العرب وحدهم تقريباً هم الذين قضوا على الجيش التركي الرابع الذي كان لا يزال القوة السليمة الباقية التي في وسعها أن تسد الطريق امام النصر النهائي — هذا ما كتبه الكابتن ليديل هارت ، المعلق العسكري الاول المرافق لقوات الحلفاء (٢) .

وقد قبل العرب الوعود البريطانية بحسن نية ، ولم يدر في خلداهم ان الثورة التي قاموا بها عام ١٩١٥ على الاتراك انتصاراً للحلفاء لن تسفر عن الاستقلال الذي كانوا يسعون اليه والذي وعدتهم به بريطانيا .

ولم يدر في خلداهم كذلك ان بريطانيا وفرنسه ستحلان بسرعة محل تركيه في التحكم بالشؤون العربية . وجاءت بعد ذلك تصريحات الولايات المتحدة الاميركية السياسية لتؤكد من جديد الخلاف بين حق العرب في الاستقلال المدعوم بوعد ومبادئ الحلفاء المعلنة ، من جهة ، وبين افعال هؤلاء الحلفاء انفسهم بفرض الوطن القومي اليهودي على الفلسطينيين ، من جهة ثانية . وتجدر المقابلة مثلاً بين مصير العرب عامة والفلسطينيين خاصة ، وبياني الرئيس ولسون :

بتاريخ ١١ شباط ( فبراير ) ١٩١٨ : « لا يجوز نقل شعوب من سيطرة دولة الى سيطرة اخرى عن طريق مؤتمر دولي او عن طريق تفاهم يتم بين متنافسين او متخاصمين » .

بتاريخ ٤ تموز ( يوليو ) ١٩١٨ : « ان تسوية اي قضية سواء اكانت قضية اقليمية ام قضية سيادة او تدبير اقتصادي او علاقة سياسية ( يجب ان ) تقوم على اساس قبول الشعب صاحب العلاقة قبولاً حراً تلك التسوية ، وليس على اساس المصلحة او الفائدة المادية لاي دولة اخرى او شعب آخر قد يرغب في تسوية غيرها من اجل نفوذه الخارجي او تسلطه (٤) » .

---

٣ — Jeffries, Joseph M.N., *Palestine: The Reality*, (New York: Longmans, Green & Co., 1939). ص ٢٣٤ — ٢٣٥ .  
٤ — Hoover, Herbert, *Ordeal of Woodrow Wilson* (New York: McGraw-Hill Book, Co., 1958). ص ٢٣ و ٢٥ .

وبعد ان تعهدت الحكومة البريطانية بتأييد الاستقلال العربي عقدت اتفاقيتين سريتين تخالفان الاماني العربية وهما اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦ وهي تقسم المناطق بين بريطانيا وفرنسه (٥) ، ووعده بلفور في عام ١٩١٧ لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (٦) . وقد فضح البلشفيك هاتين الوثيقتين عندما استولوا على زمام السلطة في روسيه عام ١٩١٧ . وعمل على نشرهما القائد العسكري التركي كدليل على نكث بريطانيا بعهودها للعرب .

وقد اثار كشف هاتين الوثيقتين قلقا شديدا في الاوساط العربية فتوجه الشريف حسين الى الحكومة البريطانية مستوضحا الامر . فتلقى عدة تأكيدات منها « ان استيطان اليهود في فلسطين لن يسمح به الا بالقدر الذي يتفق والحرية السياسية والاقتصادية للسكان العرب (٧) » . ومنها ايضا « ان حكومة صاحب الجلالة وحلفاءها ما زالوا ثابتين على سياسة مساعدة كل حركة تهدف الى تحرير الشعوب المضطهدة » . ومنها « ان حكومة صاحب الجلالة تكرر وعدها السابق فيما يتعلق بحرية وتحرير الشعوب العربية (٨) » . وكذلك « ان سياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه السكان . . . هي ان الحكم القادم يجب ان يقوم على اساس مبدا رضا المحكومين . وستكون هذه السياسة دائما هي سياسة حكومة صاحب الجلالة (٩) » . ومنها ايضا « توافق فرنسه وبريطانيه العظمى على دعم ومساعدة انشاء حكومات محلية وادارات في سوريه ( التي كانت تضم في ذلك الحين فلسطين ) وبلاد ما بين النهرين ( العراق ) (١٠) » .

Woodward, E.L. & Butler, R., *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*, 1st ser., Vol. 4. ص ٢٤١ — ٢٥١

Government of Palestine: *A Survey of Palestine 1945-1946*. — ٦  
ص ١ .

The Hogarth Message of January 1918, quoted in Antonius, — ٧  
George, *The Arab Awakening* (London. Hamish Hamilton, 1938). ص ٢٦٨

"The Bassett Letter" of 8 February 1918, in Jeffries *op. cit.* — ٨  
ص ٢١٦ — ٢١٧ .

"The British Declaration to the Seven" of 16 June 1918, in — ٩  
Antonius, *op. cit.* ص ٤٣٣ — ٤٣٤

Jeffries, *op. cit.* ص ٢٣٧ — ٢٣٨ — ١٠

وعلى الرغم من هذه التأكيدات القوية التي لا مواربة فيها فانها لم تكن سوى اعراب عن الحقوق والمصالح الطبيعية لعرب فلسطين . ان ايرادها هنا هو مجرد البرهان على غدر بريطانيه بتأكيداتها للعرب بصدد انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ضد ارادة العرب .



## الفصل الثالث

### وعد بلفور

في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ أي قبل أن يحتل الجيش البريطاني فلسطين أصدر آرثر بلفور ، وزير خارجية بريطانيا يومذاك ما يعرف اليوم بـ (وعد بلفور) وذلك بشكل رسالة موجهة الى اللورد روتشيلد يقول له فيها :

« يسرني جدا ان ابلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالتة ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة واقترته :

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على ان يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الان في فلسطين ، ولا الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

« وسأكون ممتنا اذا اطلعتم الاتحاد الصهيوني على هذا التصريح (١) »

وقد الفت كتب عديدة ودبجت مقالات لا تحصى حول الاسباب الاصلية لهذا التصريح . ويعتقد ان هناك عوامل كثيرة تضافرت على حمل الحكومة البريطانية على التعهد بتأييد انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . غير ان عنصرا واحدا كان يتكرر فيها دائما وهو أن الهدف كان كسب عطف اليهود وتأييدهم في كل مكان للمجهود الحربي ، وحمل اليهود على استخدام نفوذهم لدى الحكومات الاخرى

---

١ — Cmd. 5479, Report of the Palestine (Peel) Commission, 1937.

في مختلف بلدانهم للوقوف الى جانب بريطانيه . و يروي جيمس مالكولم مثلا ان السير مارك سايكس ، من وزارة الخارجية البريطانية ، قال له قبل دخول الولايات المتحدة الاميركية الحرب ان مجلس الوزراء البريطاني تواق لان تنضم الولايات المتحدة الى الحرب ، فرد عليه مالكولم « انكم تسيرون في الاتجاه الخطأ وبوسعكم ان تكسبوا عطف عناصر معينة من اليهود ذوي التفكير السياسي في كل مكان ، ولا سيما في الولايات المتحدة بطريقة واحدة فحسب هي ان تعرضوا عليهم المحاولة لضمان فلسطين لهم (٢) » .

ويؤثر عن ونستون تشرشل انه قال « ان تصريح بلفور ينبغي اذن ان لا ينظر اليه كوعد اعطي لدوافع عاطفية ، بل كاجراء عملي اتخذ في مصلحة قضية مشتركة وذلك في آونة لم تكن فيها هذه القضية تحتل اغفال اي عنصر لمساعدة مادية او معنوية (٢) » . وكان لويد جورج اكثر من تشرشل صراحة ووضوحا اذ قال « ليس من برهان على قيمة تصريح بلفور كخطوة حربية افضل من دخول المانية على اثره في مفاوضات مع تركيه في محاولة لايجاد مشروع آخر يجتذب اليه الصهيونيون (٤) » . وذهبت لجنة بيل الملكية لفلسطين الى ابعد من هذا اذ ذكرت في تقريرها عام ١٩٣٧ « ان الزعماء الصهيونيون ( كما ابلغنا المستر لويد جورج ) اعطونا وعدا قاطعا بانه اذا التزم الحلفاء باعطاء تسهيلات لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، فانهم سيبذلون قصارى جهدهم في سبيل حشد عواطف اليهود وتأييدهم في جميع انحاء العالم الى جانب قضية الحلفاء . وقد بروا بهذا الوعد (٥) » .

ويمكن تقسيم تصريح بلفور الى ثلاثة اقسام :

الاول يتضمن التعهد اذ يقول « ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين » .

٢ — Malcolm, James, *Origins of the Balfour Declaration* (Zionist Archives). ص ٢ — ٣ .

٣ — Wise, Stephen, and De Haas, Jacob, *The Great Betrayal* (New York, Brentanos, 1930). ص ٢٨٨ .

٤ — Lloyd George, David, *Memoirs of the Peace Conference* (New Haven, Yale University Press, 1939), Vol. II. ص ٧٣٨ .

٥ — Cmd. 5479. ص ١٧ .

وستبذل جهداً لتسهيل تحقيق هذه الغاية » .

ولا بد هنا من الإشارة الى نقطتين قبل الانتقال الى القسمين الثاني والثالث . الاولى هي ان الصهيونيين يادىء ذي بدء لسم يركزوا اعينهم على فلسطين بصورة مطلقة دون سواها . فقد قاموا بمحاولات سابقة للحصول على قبرص او شبه جزيرة سيناء ، من بريطانيا . ودرسوا احتمال اتخاذ شرق افريقيه والارجنتين «موطنا» لهم . ولكن بعد ان انتصرت « جماعة فلسطين » في المؤتمر الصهيوني الذي عقد عام ١٩٠٤ عقب وفاة هيرتسل ، بعد ذلك فقط تركزت مطالب الصهيونيين على فلسطين . وهذا على الاقل يلقي الشك حول الادعاءات الصهيونية اللاحقة بان فلسطين هي الملجأ الوحيد المقبول لليهود في المنفى .

والنقطة الثانية هي ان الجزء الاول من التصريح لا ينطوي على ما هو اكثر من « وطن قومي » في فلسطين ، وليس تحويل فلسطين الى «وطن قومي» ، زد على ذلك ان هذا الوعد المحدود كان مشروطاً حسب الجزئين الثاني والثالث من التصريح .

ويتصل القسم الثاني بالحقوق والكيان للسكان المسلمين والمسيحيين . فقد اشترط « على ان يفهم جلياً انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الان في فلسطين . » ويلاحظ هنا بلا ريب ان سكان فلسطين العرب الاصليين ، من مسلمين ومسيحيين ، يشار اليهم بطريقة توحي بانهم يشكلون نسبة لا يؤبه بها من السكان ويحتلون مكانة ادنى من مكانة الطائفة اليهودية . والواقع ان العرب الذين لم يرد ذكرهم مرة واحدة في التصريح ، كانوا يعدون عام ١٩١٨ حوالى ٦٤٤٦٠٠٠ نسمة ( اي ٩٢ في المائة من المجموع ) في حين ان عدد اليهود لم يكن اكثر من ٥٦٦٠٠٠ نسمة ( اي ٨ في المائة من المجموع (٦) .

ويتعلق القسم الثالث من التصريح بموقف اليهود خارج فلسطين اذ يقول انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضر الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

اما الصراع الذي دمع بطابعه فترة الانتداب كلها والذي استمر منذ انشاء دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، فيعود في الاصل

الى عاملين : الاول هو الاجحاف الذي انطوى عليه التعهد في وعد بلفور ، اذ وعدت دولة عظمى ، تعتمد على القوة دون سواها ، بتسليم جزء من بلاد ( لم تكن في تلك الاونة تحت احتلالها ) الى طرف ثالث تقوم مطالبته بتلك البلاد على اساس صلات توراتية هزيله واهية .

والعامل الثاني هو ذلك التضارب الواضح جدا في العهود التي تضمنها الوعد . فقد كان من المستحيل التوفيق بين هذه العهود المتناقضة كما اتضح ذلك لمختلف اللجان التي اوفدتها الحكومة البريطانية في العشرينات والثلاثينات للتحقيق في اسباب الصراع في فلسطين (٧) .

فماقامة « وطن قومي » لليهود في فلسطين لا يمكن الا ان يضر الحقوق المدنية للاغلبية — الا اذا كان حجم مثل هذا « الوطن » من ادنى حد ممكن . كما ان من شأن احترام محتوى عبارة الضمان تجريد الوعد « بالوطن » من قيمته . ثم اضيف الى هذا الوضع المتفجر عنصر زاده تفاقم وهو التفسير الصهيوني المبالغ فيه « للوطن القومي » . ففي رأيهم ان فلسطين برمتها يجب ان تكون وطنا قوميا للشعب اليهودي ، على ان تكون هذه هي الخطوة الاولى في سبيل خلق الدولة اليهودية .

وقد تكهنت لجنة كينغ — كرين التي اوفدتها حكومة الولايات المتحدة عام ١٩١٩ الى المنطقة بخطر الموقف اليهودي . واوصت اللجنة في سياق تحليلها للموقف « بتعديل جدي في البرنامج الصهيوني المتطرف لفلسطين والخاص بالهجرة اليهودية المطلقة ، هادفا في النهاية الى جعل فلسطين دولة يهودية مميزة » . واوضح اعضاء اللجنة ان وعد بلفور الذي « ينظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين » لا يعني تماما تحويل فلسطين الى دولة يهودية ، كما انه لا يمكن خلق مثل هذه الدولة دون اقتراف اخطر اعتداء على « الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين » . و « بوجوب التخلي عن مشروع تحويل

٧ — اعترف وزير خارجية بريطانيا بالصراع في مجلس العموم في ١٨ شباط ( فبراير ) ١٩٤٧ عندما قال « ان الالتزامات المقطوعة للطائفتين قد ثبت انها غير قابلة للتوفيق » . انظر « حكومة فلسطين — مذكرة ملحقه للجنة فلسطين الخاصة التابعة للامم المتحدة » ص ٢٧ .

فلسطين الى كومنولث يهودي « وبوجوب » ادخال فلسطين في دولة سورية الموحدة اسوة بالاجزاء الاخرى من البلاد . . . (٨) » .

وقد اضطرت الحكومة البريطانية في العام ١٩٢٢ الى توضيح معنى وابعاد وعد بلفور . فصدر بيان جاء فيه « ترددت تصريحات غير مأذونة مفادها ان الغاية الموضوعة نصب الاعين هي تحويل فلسطين بكاملها وجعلها يهودية . واستعملت عبارات من امثال « ان فلسطين يجب ان تصبح يهودية كما ان انجلترا انجليزية » . ومضى البيان موضحا « ان حكومة صاحب الجلالة ترى ان مثل هذا المرتجى امر غير عملي وليس امام ناظرها هدف كهذا . . . » . ولفتت الانتباه الى « الحقيقة الراهنة وهي ان عبارات الوعد المشار اليه لا تهدف الى تحويل فلسطين كلها الى وطن قومي يهودي ، ولكن مثل هذا الوطن سينشأ في فلسطين . (٩) » . ومن الجدير بالذكر ان هذه الكلمة الاخيرة هي لرنستون تشرشل ، الذي كان صهيونيا متعصبا ، عندما كان وزيرا للمستعمرات .

---

U.S., Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the U.S., The Paris Peace Conference, 1919.* — ٨

ص ٧٨٧ — ٨٠٢ و ٨٤١ — ٨٤٨ .

Cmd. 1700, *The White Paper of June 1922* (known as "The Churchill Memorandum"). Quoted from *A Survey of Palestine*, Part I. ص ٨٧ — ٩



## الفصل الرابع

فلسطين تحت الانتداب ( ١٩٢٠ - ١٩٤٨ )

### نظام الانتداب

انتهت الحرب مع الاتراك بهدنة ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩١٨ ، وفي ٣٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩١٩ قرر المجلس الاعلى مؤتمر الصلح ان لا تعاد الاقاليم العربية التي تم غزوها ، بما فيها فلسطين ، الى الحكم التركي . وابتدعت الدول الحليفة تحقيقا لوعودها بتأييد استقلال العرب . وتنفيذا لاتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦ ووعدها بلفور لعام ١٩١٧ ، ابتدعت ما اصبح يعرف بنظام الانتداب . ففي ٢٨ حزيران ( يونيو ) ١٩١٩ تم توقيع معاهدة فرساي وميثاق عصبة الامم الجديدة . ونصت المادة ٢٢ من الميثاق فيما نصت عليه ، على ان « بعض الجماعات التي كانت تابعة فيما مضى للإمبراطورية العثمانية قد بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كامم مستقلة بشرط ان تمتد بالمشورة والمعونة الادارية من قبل دولة منتدبة ، الى ان تصبح قادرة على الوقوف وحدها (حكم ذاتها بذاتها) . وينبغي ان يكون لرغائب هذه الجماعات الاعتبار الاول في اختيار الدولة المنتدبة (١) »

وتقدمت بريطانيا من مجلس عصبة الامم في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ بصيغة صك للانتداب على فلسطين ، وقد ثبت المجلس النص المتفق عليه في ٢٩ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٢٣ عندما اصبح الانتداب موضع التنفيذ رسميا . ولم يؤخذ رأي عرب فلسطين في اختيار الدولة المنتدبة كما اشترطت المادة ٢٢ من الميثاق . وهكذا اصبحت بريطانيا رسميا السلطة الحاكمة خلافا لرغائب الاكثرية العربية .

وتضمنت مقدمة صك الانتداب نص وعود بلفور . ونصت المادة

---

League of Nations, *Responsibilities of the League Arising out of Article 22 (Mandates)*, No. 20/48/161, Annex I. ص ٥

الثانية منه على ان تكون بريطانية مسؤولة « عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك » . ونصت المادة الرابعة على الاعتراف « بوكالة يهودية » كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي « وتسمح المادة ١١ للادارة بان « تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تقوم هذه الوكالة بانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة (٢) » .

وقد اغفل صك الانتداب الاعتراف بالمبادئ التي اشترطتها المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم اي ان فلسطين — كلبنان وسوريه والعراق — لها الحق بالاعتراف المؤقت بها كدولة مستقلة « شرط ان تتلقى النصيحة الادارية والمساعدة من دولة منتدبة الى ان يحين الوقت الذي يصبح فيه ( السكان ) قادرين على الوقوف وحدهم ( يحكموا ذاتهم بذاتهم ) » . ولم يأخذ صك الانتداب بعين الاعتبار العهود بتأييد الاستقلال التي قطعها الحلفاء للعرب ، او حتى الضمانات التي تضمنها البيان السياسي البريطاني للعام ١٩٢٢ ( مذكرة تشرشل ) .

### المساحة والسكان وملكية الاراضي

وعندما وضع الانتداب موضع التنفيذ ارسيت حدود «فلسطين المنتدبة» ضمن مساحة من الارض مجموعها ١٠٠١٦٣ ميلا مربعا . وبالإضافة الى ذلك مساحة مائة داخلية قدرها ٢٧٢ ميلا مربعا تشمل بحيرة الحولة ( ٥ اميال مربعة ) وبحيرة طبرية ( ٦٢ ميلا مربعا ) ونصف مساحة البحر الميت ( ٤٠٥ اميال مربعة ) ، فيكون المجموع العام ١٠٠٤٣٥ ميلا مربعا (٣) .

٢ — Government of Palestine: *A Survey of Palestine 1945-1946*.

ص ٥ — ٦ .

٣ — انظر الخريطة رقم ٣ . الارقام مأخوذة من **الاحصاءات القروية للعام ١٩٤٥** التي نشرتها حكومة فلسطين . ويقرب حجم فلسطين من حجم ولاية فرمونت في الولايات المتحدة ، او حوالي مرة ونصف المرة من حجم ويلز في المملكة المتحدة .

وفي العام ١٩١٨ عندما احتل الحلفاء البلاد كان عدد سكانها حوالي ٧٠٠.٠٠٠ نسمة منهم ٦٤٤.٠٠٠ نسمة من العرب ( ٥٧٤.٠٠٠ مسلم و ٧.٠٠٠ مسيحي ) و ٥٦٠.٠٠٠ يهودي (٤) .

وجرى احصاء للسكان عام ١٩٢٢ تبين منه ان مجموعهم كان ٧٥٧.١٨٢ نسمة ( ٥٩٠.٠٠٠ مسلم و ٨٣.٧٩٤ يهوديا و ٧٣.٠١٤ مسيحيا و ٩.٤٧٤ من فئات اخرى ) .

وجرى عام ١٩٣١ احصاء آخر تبين منه ان عدد السكان قد ازداد فبلغ ١.٠٣٥.٨٢١ ( ٧٥٩.٧١٢ مسلما و ١٧٤.٦١٠ يهودي و ٩١.٣٩٨ مسيحيا و ١.٠١٠.١ من فئات اخرى ) (٥) .

وقد رت حكومة فلسطين مجموع السكان في العام ١٩٤٤ بحوالي ١.٧٦٤.٠٠٠ نسمة ( ١.١٧٩.٠٠٠ عربي و ٥٥٤.٠٠٠ يهودي و ٣٢.٠٠٠ من فئات اخرى ) (٦) .

واستنادا الى الاسلوب نفسه الذي اعتمدته حكومة فلسطين في تقدير عدد السكان فان مجموعهم كان يجب ان يكون قد بلغ في منتصف ايار ( مايو ) ١٩٤٨ حوالي ٢.٠٦٥.٠٠٠ نسمة ( ١.٤١٥.٠٠٠ عربي و ٦٥.٠٠٠ يهودي ) (٧) .

وهكذا يتضح ان نسبة اليهود من مجموع السكان قد ارتفعت من ٨ في المائة عام ١٩١٨ الى حوالي ١٢ في المائة عام ١٩٢٢ ، الى حوالي ١٧ في المائة عام ١٩٣١ ، الى ٣١ في المائة عام ١٩٤٤ ومنتصف شهر ايار ( مايو ) ١٩٤٨ . ومما يزيد هذه الزيادة في حجم الطائفة

---

٤ — Government of Palestine: *A Survey of Palestine 1945-1946*.

ص ١٤٤ .

٥ — المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

٦ — المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

٧ — هذه الارقام هي تعديل لارقام سابقة وردت في تقرير انسكوب الامم المتحدة وثيقة رقم A / 364 الجزء الاول ، الفصل الرابع الصفحة ٥٤ . وحجم الطائفة اليهودية ينسجم مع حجمها الذي كان في ٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٨ عندما سجل انه بلغ ٧١٦.٠٠٠ بسبب الهجرة الواسعة النطاق بعد قيام الدولة . ( بشأن الارقام الاخيرة راجع الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٥٠ ص ٣٥٩ ) .

اليهودية غرابة ان المعدل للزيادة الطبيعية بين العرب الفلسطينيين كانت حوالى ٥٠ في المائة اعلى منها بين اليهود الفلسطينيين ( اي ٣٠٢ في المائة للعرب و ٢٠٢ في المائة لليهود ) . والسبب في هذه الزيادة السريعة في نسبة اليهود من مجموع السكان هو الهجرة الواسعة النطاق .

وكان اليهود عام ١٩١٨ يملكون ٢ في المائة فقط ( حوالى ١٦٢٠٥٠٠ فدان ) من مجموع الاراضي البالغ ٦٠٥٨٠٠٧٥٥ فداناً (٨) .

وفي السنوات الثلاثين التالية اشترى اليهود اراضي اضافية فاصبح مجموع ممتلكاتهم عند انتهاء الانتداب في ايار ( مايو ) ١٩٤٨ ( ٣٧٢٠٩٢٩ فداناً ) اي ٥٠٦٧ في المائة من مجموع اراضي البلاد (٩) . ومع ذلك فان حكومة فلسطين قدرت في عام ١٩٤٨ ان « اليهود كانوا يملكون اكثر من ١٥ في المائة من الاراضي الزراعية في فلسطين (١٠) » .

ولم تنقطع مقاومة بيع الاراضي لليهود طوال عهد الانتداب . وقد حصل اليهود على المساحة الاضافية البالغة ٢١٠٠٤٢٥ فداناً بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٤٨ من مالكيها اللبنانيين والسوريين الغائبين عنها والعائشين خارج فلسطين . اما الاراضي التي باعها الفلسطينيون خلال الانتداب فلم تزد مساحتها على حوالى ١٠٠٠٠٠ فدان على الرغم من الاسعار العالية المعروضة والتشريع الذي كانت غايته حتى عام ١٩٣٩ تسهيل نقل ملكية الاراضي الى اليهود .

وقد ادرجت سياسة الصهيونيين بالنسبة الى الارض في دستور الوكالة اليهودية لفلسطين الذي تم توقيعه في زوريخ في ١٤ آب ( اغسطس ) ١٩٢٩ والذي تجلّى في عقود الایجار التي كان يجريها الصندوق القومي اليهودي ( كيرين كايमित ) والصندوق التأسيسي لفلسطين ( كيرين هايسود ) . وقد نص البند (د) والبند (هـ) من المادة الثالثة على ان « الارض يتم الحصول عليها كملك يهودي ..

---

٨ — Palestine: A Survey of Palestine 1945-1946. ص ٢٤٢

٩ — مستقاة من **الاحصاءات القروية للعام ١٩٤٥** ، التي نشرتها حكومة فلسطين ، للتحويل الى « دونمات » اضرب الرقم باربعة .

١٠ — Palestine Government Memorandum submitted to UNSCOP, dated 12 July, 1947.

وسندات استملاك الارض تؤخذ باسم الصندوق القومي اليهودي لغرض الاحتفاظ بها كملك موقوف للشعب اليهودي » . ويمضي النص فيشترط « ان تعمل الوكالة على تنشيط الاستعمار الزراعي القائم على اساس اليد العاملة اليهودية ، وفي جميع الاشغال والتعهدات التي تنفذها او تدعمها الوكالة يجب استخدام اليد العاملة اليهودية وذلك كمبدأ مفترض ... (١١) » .

وكان من نتائج سياسة الاستعمار الصهيونية هذه ان اصبحت الاراضي التي استملكها اليهود اكثر اقليمية من محتوى هذه العبارة . فلم تعد ارضا يمكن للعرب ان يأملوا يوما بان يفيدوا منها . كما ان النصوص الصارمة لعقود الايجار التي كانت تجري مع المستوطن اليهودي تحمله على التعهد ، تحت طائلة الغرامة وفسخ العقد ، بان لا يستأجر او يستخدم غير العمال اليهود . واذا توفي المستأجر عن وارث غير يهودي عادت ملكية الارض الى الصندوق . وليس من احد في وسعه مساعدة العربي بشراء الارض واعادتها الى المنفعة العامة ، فقد كانت وقفا غير قابل للتصرف . فالسياسة العنصرية التمييزية التي طبعت معاملة اسرائيل للاقلية العربية فيها بعد عام ١٩٤٨ ، تستمد جذورها من بنود التضييق واحتباس الملكية الآتفة الذكر .

### المنظمة اليهودية : دولة ضمن دولة

بدا التدخل الصهيوني في ادارة البلاد بالاحتلال العسكري عام ١٩١٨ . وتصرف الصهيونيون كما لو كانوا الاغلبية والسلطة ذات الصلاحية في تقرير الامور السياسية والاقتصادية .

ووقعت حادثة التدخل الكبرى الاولى عام ١٩١٩ . فقد كان اول ما قام به لويس برانديس ، قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، وهو صهيوني صميم ، عقب وصوله الى القدس في شهر تموز (يوليو) من تلك السنة ، زيارة مقر القيادة العسكرية البريطانية . وذكر انه قال للجنرال السر لويس بولز ، رئيس الادارة « ان التشريعات التي تصدرها السلطات العسكرية يجب ان تعرض اولا على اللجنة الصهيونية » . فرد عليه مرافق الجنرال بقوله « ان الحكومة التي تفعل مثل هذا تحط من قدرها ، وانت كرجل قانون تدرك ذلك » .

غير ان يرانديس اصر على رايه بقوله « ولكن ينبغي ان يكون مفهوما ان الحكومة البريطانية ملزمة بتأييد القضية الصهيونية . واذا لم يقبل هذا المفهوم كمبدأ توجيهي ، فانتني سأضطر الى رفع الامر الى وزارة الخارجية ( البريطانية ) ( ١٢ ) » .

وفي آذار ( مارس ) ١٩٢٠ رفع الجنرال بولز شكوى الى لندن قال فيها « ان اللجنة الصهيونية تتعدى على صلاحياتي وصلاحيات كل دائرة من دوائر ادارتي او انها تدعي لنفسها هذه الصلاحيات . ومن رايي البات ان هذه الحال لا يمكن ان تستمر دون ان تؤدي الى ضرر بالغ بالسلام العام ودون الاساءة الى ادارتي » .

ومضى السر لويس يقول في شكواه « لا فائدة من القول للعناصر المسلمة والمسيحية من السكان ان تصريحنا بالمحافظة على الوضع الراهن لدى دخولنا القدس ، هو موضع مراعاة وتنفيذ . فالحقائق تشهد بخلاف ذلك : ادخال اللسان العبري كلفة رسمية ، وانشاء قضاء يهودي ، والكيان الكامل لحكومة اللجنة الصهيونية الذي يعلمون به تمام العلم ، وامتيازات التنقل الخاصة الممنوحة لاعضاء اللجنة الصهيونية ، فهذه كلها امور اقنعت العناصر غير اليهودية بتحيزنا . ومن جهة اخرى تتهمنا اللجنة الصهيونية ، انا وضباطي ، بمناسبة الصهيونية العداء . ان الحالة لا تطاق ولا بد من مواجهتها بعدالة انصافا لي ولضباطي » .

واشار السر لويس الى ان « هذه الادارة قامت مخصصة بتنفيذ رغائب حكومة صاحب الجلالة وقد نجحت في ذلك بتمسكها الشديد بالقوانين التي تحدد تصرفات السلطة العسكرية التي تحتل اراضي العدو ، غير ان هذا لم يكن ليرضي الصهيونيين الذين يهتمهم ، على ما يبدو ، الزام الادارة العسكرية المؤقتة بسياسة تحيزية قبل صدور صك الانتداب . ومن الواضح انه يستحيل ارضاء اناس متعصبين لا يطالبون رسميا باكثر من « وطن قومي » ولكنهم بالفعل لن يرضوا بما هو اقل من دولة يهودية وكل ما تتضمنه من معان سياسية ( ١٣ ) » .

---

١٢ Jeffries. Joseph M.N., *Palestine: The Reality* (New York, — Longmans, Green and Co., 1939). ص ٣١٤

١٣ Barbour, Nevill, *Nisi Dominus*, (London; George G. Harrap & Co., 1946). ص ٩٧

## العرب يرفضون وعد بلفور ويعارضون الانتداب

اما معارضة العرب للانتداب وسياسة وعد بلفور فقد بقيت معارضة عنيدة لا تلين طوال مدة الانتداب .

وعندما اخفقت النداءات والاحتجاجات والمحاولات والتظاهرات والاضطرابات المحلية في حمل الحكومة البريطانية على احترام حقوق العرب او حتى على تنفيذ التعهدات البريطانية للعرب ، لجأ العرب الفلسطينيون من حين الى آخر الى العنف . وظهر اول اعراب عام عن الشعور العربي في نيسان ( ابريل ) ١٩٢٠ ، وللمرة الثانية في ايار ( مايو ) ١٩٢١ ، وللمرة الثالثة في آب ( اغسطس ) ١٩٢٩ وبين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٩ اندلعت نار ثورة عامة سبقها اضراب دام ستة اشهر .

وقد ثل الاضراب الحياة الاقتصادية في البلاد ، ولم ترد محاولات الحكومة لفك الاضراب بالقوة العرب الا اصرارا وتصميما . وادى ازدياد ضغط الحكومة الى وقوع حوادث عنف متفرقة انفجرت فيما بعد الى ثورة مسلحة مكشوفة .

ومن السهل تقصي العوامل التي افضت الى هذه الثورة . فقد تركزت على مخاوف العرب التي كان لها ما يبررها شرعا ( ا ) من ان يصبح اليهود عما قريب اكثرية اذا سمح للهجرة بالاستمرار على حالها واذا لم يمنع انتقال ملكية الاراضي ( ب ) ومن ان يتزايد الخطر على حق العرب في تقرير المصير نتيجة بناء « الوطن القومي اليهودي » . ( ج ) ومن ان يتحول اليهود الى خطر مسلح يهدد السلام (١٤) .

والمطالب الثلاثة التي ثابر عليها العرب باستمرار هي ( ا ) وقف الهجرة فورا ( ب ) منع انتقال الاراضي العربية الى اليهود

١٤ — قبل بدء اضراب الاشهر الستة في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٣٥ اكتشفت عرضا في ميناء يافا كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة كانت مهربة داخل شحنة كبيرة من براميل الاسمنت المستوردة من بلجيكة . وفيما يتعلق بالهجرة ففي العام ١٩٣٥ وحده دخل ٦١٨٥٤ مهاجرا يهوديا الى البلاد ( هذا عدا المهاجرين الذين دخلوا البلاد خلسة ) مقابل ١٦٥٠٠ مهاجر في العام ١٩٢٠ الذي كان العام الاول للهجرة على نطاق واسع ( انظر «حكومة فلسطين» دراسة لفلسطين — الجزء الاول ص ٣٢ و ١٨٥ ) .

و ( ج ) انشاء حكومة ديمقراطية تكون فيها للعرب الاغلبية وفقا لتفوقهم العددي (١٥) .

وعندما تبين ان هذه المطالب لم تقع على اذن صاغية ، دعت الهيئة العربية العليا « الى مواصلة الاضراب الى ان تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة بشكل اساسي ... (١٦) » .

### لجنة تحقيق وبيانات سياسية

حمل الكفاح المسلح والاضرابات والعصيان المدني من جانب العرب خلال الانتداب الحكومة البريطانية على ايفاد عدة لجان تحقيق الى فلسطين (١٧) ، عدا اللجان التي كانت تعينها محليا للتحقيق في مشكلات محدودة النطاق . وقد توصلت هذه اللجان الى نتائج متشابهة في جوهرها وهي :

(١) استياء العرب من النكث بعهود الاستقلال التي قطعت لهم في اثناء الحرب العالمية الاولى .

(٢) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور ينطوي على انكار لحق تقرير المصير ، وخوفهم من ان يؤدي انشاء « وطن قومي لليهود » في فلسطين الى تجريدهم نهائيا من وطنهم وديارهم (١٨) .

وبعد كل لجنة تحقيق كان يصدر بيان سياسي يحاول تفسير معنى « الوطن القومي » ويضع السياسة الواجب اتباعها . وكان مجموع هذه البيانات ثلاثة : الاول كان نتيجة اعمال الشغب التي

---

١٥ — المصدر نفسه ، ص ٣٣

١٦ — المصدر نفسه ، ص ٣٥

١٧ — لجنة بالين عام ١٩٢٠ ، ولجنة هايكرافت عام ١٩٢١ ، ولجنة شو عام ١٩٣٠ ، ولجنة بيل عام ١٩٣٧ ، ولجنة وودهد عام ١٩٣٨ .

١٨ — صرح الدكتور ايدر ، عضو لجنة فلسطين الصهيونية ، عام ١٩٢١ امام هيئة للتحقيق بقوله « لا يمكن الا ان يكون هناك وطن قومي واحد في فلسطين ، هو الوطن اليهودي ، ولا مساواة في الشراكة بين اليهود والعرب بل اغلبية يهودية حالما يزداد عدد العرق زيادة كافية » . انظر زيف ، وليام ب . ، « اغتصاب فلسطين » ص ١٧١ . ولاحظ كلمة « عرق » في هذا الكلام المقتبس .

وقعت عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢١ واصبح يعرف بمفكرة تشرشل لحزيران ( يونيو ) ١٩٢٢ . وجاء فيه انه لم يكن القصد اطلاقا « ان تصبح فلسطين يهودية كما ان انجلتره انجليزية (١٩) . وصدر البيان الثاني عقب احداث الشغب التي وقعت عام ١٩٢٩ واصبح يعرف بمذكرة باسفيلد . وافر هذا البيان بمسؤولية بريطانيه تجاه صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية وان توليها من الاهمية قدر ما توليه لحقوق اليهود (٢٠) . وكان البيان الثالث والآخر الكتساب الابيض للعام ١٩٣٩ الذي اصبح يعرف بمذكرة مكدونالد . وبدأ البيان بالقول « ان اللجنة الملكية ولجان التحقيق السابقة لفتت الانتظار الى الغموض الذي يكتنف بعض عبارات صك الانتداب منها عبارة « الوطن القومي للشعب اليهودي » ووجدت في هذا الغموض وما نجم عنه من التباس بصدد اغراض السياسة سببا اساسيا للقلق والعداوة بين العرب واليهود » . واقتنعت الحكومة بانه من الضروري ان يكون هناك تحديد واضح للسياسة والاغراض وذلك لمصلحة السلام ولخير شعب فلسطين بكامله . وبعد ذلك اعلنت الحكومة البريطانية ان لا تعهداتها للعرب ولا مصالح بريطانيه الوطنية تبرر وجوب استمرارها في تنمية الوطن القومي اليهودي الى ابعد من المرحلة التي تم الوصول اليها . ولذلك فان الحكومة قررت :

(١) ان الوطن القومي اليهودي كما توخاه وعد بلفور وكما توخته البيانات السابقة للسياسة البريطانية قد انشئ .

(٢) ان تنمية اكثر من ذلك ضد رغائب العرب ستكون بمثابة خرق لعهود بريطانيه للعرب ، وانه لا يمكن تنفيذ سياسة كهذه الا باستخدام قوة لا مبرر لها .

(٣) وانه ، لذلك ، وبعد دخول الدفعة الاخيرة من المهاجرين اليهود الجدد وعددهم ٧٥٠٠٠ نسمة خلال خمس سنوات ، يجب وقف الهجرة .

(٤) وانه خلال فترة السنوات الخمس هذه يجب ان يوضع حد لاستملاك اليهود اراضي جديدة في فلسطين .

---

Cmd. 1700 of June 1922.

— ١٩

Cmd. 3692 of October 1930.

— ٢٠

(٥) وانه في نهاية فترة السنوات الخمس ستنشأ مؤسسات للحكم الذاتي في البلاد (٢١) .

### رد فعل العرب واليهود على الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩

انقسم العرب في رد فعلهم على السياسة الجديدة التي تضمنها الكتاب الابيض للعام ١٩٣٩ الى قسمين : ابدى قسم استعدادا لقبول هذه السياسة مع انه كان يشك في اخلاص الحكومة البريطانية ، وقرر القسم الثاني رفض الكتاب الابيض لانه لا يلبي تماما اماني العرب الفلسطينيين التي كانت تتلخص في الغاء وعد بلفور والانتداب ومنح البلاد استقلالها .

اما رد فعل الصهيونيين فكان الرفض الاجماعي والتنديد بهذه السياسة . وقد دعي الى الاضراب العام في اليوم التالي لاعلانها ، والقي الزعماء الصهيونيون خطابات عنيفة وملتهبة . وقد نهبت الحوانيت العربية في القدس ، ورشق رجال البوليس بالحجارة وهم يحاولون المحافظة على الامن واطلقت النار على رجل بوليس بريطاني (٢٢) .

وفي ايار ( مايو ) ١٩٤٢ انعقد مؤتمر بيلتمور في نيويورك . ومن المقررات التي اتخذت حينذاك « رفض المؤتمر الاكيد للكتاب الابيض الصادر في ايار ( مايو ) ١٩٣٩ . . . فتح ابواب فلسطين . . . تحويل فلسطين الى كومنولث يهودي يندمج في كيان العالم الديمقراطي الجديد (٢٣) » .

وعلى اساس هذا البرنامج تقدمت الوكالة اليهودية من الحكومة البريطانية في ٢٢ ايار ( مايو ) ١٩٤٥ بالمطالب التالية :

---

٢١ — Cmd. 6019 of 17 May 1939. صدرت في شباط (فبراير) ١٩٤٠ ، انظمة منع انتقال الاراضي التي تحرم بيع الاراضي لليهود في « القطاع ا » وتقيده في « القطاع ب » ، ولا تفرض اية قيود على بيعها في القطاع « ج » . ونشرت هذه الانظمة في قوانين فلسطين للعام ١٩٤٠ الجزء الثاني ص ٣٢٧ .

٢٢ — ص ٥٤ Palestine: A Survey of Palestine 1945-1946.

٢٣ — ESCO Foundation for Palestine, Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies, (New York: Yale University Press, 1947), Vol. II. ص ١٠٨٥

(١) اعلان قرار فوري باعتبار فلسطين « دون تجزئة او نقصان » دولة يهودية .

(٢) تخويل الوكالة اليهودية حق الاشراف على الهجرة اليهودية الى فلسطين .

(٣) تأمين قرض دولي لتمويل هجرة « اول مليون » يهودي الى فلسطين .

(٤) منح تعويضات عينية من المانية للشعب اليهودي كي « يعيد بناء » فلسطين — وكدفعة اولى — تستعمل جميع الممتلكات الالمانية في فلسطين لاعادة اسكان اليهود من اوروبه .

(٥) تأمين جميع التسهيلات الدولية الحرة لخروج ونقل جميع اليهود الراغبين في الاستيطان في فلسطين (٢٤) .

والجدير بالذكر هنا ان هذا البرنامج عرض بينما كان اليهود لا يزالون يشكلون ٣١ في المائة فقط من مجموع السكان ويمتلكون حوالي ٥ره في المائة من اراضي فلسطين .

### اعمال العنف الصهيونية

لم تستبعد الحركة الصهيونية اطلاقا استخدام القوة للاستيلاء على فلسطين . ففي العشرينات تألفت الهاغاناه ( اي الدفاع ) وقد اشتهت ساعدها تبعا لازدياد الهجرة اليهودية . وفي العام ١٩٤٦ وصفت حكومة الانتداب في كتاب ابيض الهاغاناه ( بما فيها البالماخ — اي قوة الصاعقة في الهاغاناه ) بانها منظمة عسكرية غير مشروعة وحسنة التسليح يقدر عدد افرادها بحوالي ستين الفا . وكانت هناك عصابتان منشقتان عنها هما : ارغون زفي ليثومي ( اي المنظمة العسكرية القومية ) وعصابة شتيرن ( التي كانت تسمي نفسها « مناضلو الحرية في اسرائيل » ) . وقدر عدد افراد العصابة الاولى بما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ره والثانية بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ (٢٥) .

---

٢٤ — Royal Institute for International Affairs, *Great Britain and Palestine 1915-1945*. ص ١٣٩ — ١٤٠ .

٢٥ — Cmd. 6873 — Statement of Information Relating to Acts of Violence, 24 July 1946.

وفي اوائل الحرب اي في ٥ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٣٩ القي القبض على ٤٣ يهوديا باللبسة عسكرية بينما كانوا يقومون بمناورات عسكرية ويحملون البنادق والقنابل . وفي ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) من العام نفسه اعتقل ثمانية من اليهود « التحريفيين » بينما كانوا يقومون بمناورات ويحملون اسلحة وقنابل ومتفجرات ( جلنجيت ) الخ . . . . وفي ٢٢ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٠ اسفرت عملية التفتيش في مستعمرة بن شيمون اليهودية عن اكتشاف مستودع للأسلحة والذخيرة (٢٦) . وعثر على عدة مستودعات مماثلة في السنوات اللاحقة .

وقالت حكومة فلسطين « خلال شهر آذار ( مارس ) ١٩٤٣ طرات زيادة ملحوظة في عدد ومدى حوادث سرقة الاسلحة والمتفجرات من المنشآت العسكرية، وبعد ذلك التاريخ بقليل اميط اللثام عن وجود عصابة واسعة النطاق للسرفة متصلة بالهاغاناه ولها فروع في جميع انحاء الشرق الاوسط . . . (٢٧) » .

وعن طريق هذا الحشد في القوة العسكرية شن الصهيونيون هجماتهم على البريطانيين ومنشآتهم كوسيلة لابطال العمل بالكتاب الابيض للعام ١٩٣٩ . وفي ١٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٤ اصدر الضابط الاداري للحكومة والقائد الاعلى في الشرق الاوسط بياناً رسمياً مشتركاً قال فيه ان الارهابيين « والعاطفين عليهم ، من عاملين وسلبيين ، انما يعيقون مباشرة العمل الحربي لبريطانيه العظمى » وبالتالي « يساعدون العدو » .

وفي ١٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٤ اعلن السر ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيه حينذاك ، في مجلس العموم « اذا كان لاحلامنا الصهيونية ان تتبدد في غمرة دخان مسدسات السفاكين ، واذا كان لجهودنا في سبيل مستقبلها ان تنجب مجموعة جديدة من الاشقياء الذين تصلح لهم المائيه النازية ، فان الكثيرين من امثالي سيضطرون الى اعادة النظر في الموقف الذي التزمناه باستمرار امداً طويلاً في الماضي . ولئن كان هناك امل بالسلام وبمستقبل ناجح للصهيونية ، فلا بد لهذه الاعمال الشريرة من ان تتوقف ومن ان

---

٢٦ — Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Part I.

ص ٥٨ .

٢٧ — المصدر نفسه ، ص ٦٧ — ٦٨ .

يقضى على المسؤولين عنها . اصلا وفرعا (٢٨) » .

ولا يتسع المجال هنا للالتيان على كل الاعمال الارهابية التي ارتكبتها الهاغاناه والارغون وعصابة شتيرن . غير ان اكبر عمل منفرد يستحق ذكره على حدة . ففي ٢٢ تموز ( يوليو ) ١٩٤٦ نسف جناح من فندق الملك داود في القدس حيث كانت تقيم هيئة سكرتارية الحكومة وقسم من القيادة العسكرية ، وذهب ضحية هذا الحادث حوالي ١٠٠ موظف رسمي من البريطانيين والعرب واليهود (٢٩) .

وفي ٢٤ تموز ( يوليو ) ١٩٤٦ اعلنت حكومة الانتداب ان المعلومات المتوافرة لدى حكومة صاحب الجلالة جعلتها تستنتج ان « الهاغاناه وقوة بالمخ الضالعة معها » تقوم بحركات محكمة التخطيط من التخريب والعنف تحت ستار « حركة المقاومة اليهودية » وان ارغون زفي ليئومي وعصابة شتيرن كانتا تعملان منذ الخريف الماضي متعاونتين مع القيادة العليا للهاغاناه في بعض هذه العمليات ، وان محطة الاذاعة ( كول اسرائيل ) التي تدعي انها « صوت حركة المقاومة » تعمل بتوجيه عام من الوكالة اليهودية وتؤيد هذه المنظمات (٣٠) » . ولا بد من الاضافة هنا ان اثباتا كاملا لهذه التصريحات عثر عليه في ملفات الوكالة اليهودية التي ضبطتها سلطات الحكومة اثر نسف فندق الملك داود .

وجاء اثبات آخر من مناحيم بيغن ، رئيس الارغون . فقد قال تعليقا على بيان الحكومة البريطانية رقم ٦٨٧٣ المؤرخ في ٢٤ تموز ( يوليو ) ١٩٤٦ بصدد البرقيات السرية المتبادلة بين مختلف المنظمات العسكرية الصهيونية والوكالة اليهودية : « لقد وصلت هذه البرقيات بطريقة محيرة الى ايدي الاستخبارات البريطانية فاستولت عليها وحل عملاؤها رموزها . ونشرتها الحكومة البريطانية في كتاب ابيض خاص . ويجب علي ان اسجل هنا ان هذا الكتاب بنوع خاص عن « اعمال العنف في فلسطين » هو احد الوثائق البريطانية القليلة عن فلسطين التي قرأتها والتي تكاد تكون خلوا من التشويه ... فهو مثلا يذكر اذاعة كول اسرائيل ويضيف ان لهذه الاذاعة اهمية خاصة

٢٨ — المصدر نفسه .

٢٩ — Government of Palestine, *Supplementary Memorandum to*

*UNSCOP*. ص ١٤

Cmd. 6873 "...Acts of Violence..."

٣٠ —

لأنها تحظى بموافقة رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية  
المستر موشي شرتوك (٢١) » .

### انهاء الانتداب

وقامت حكومة الانتداب عام ١٩٤٧ بآخر محاولة لتسوية  
مشكلة فلسطين اذ اقترحت على العرب واليهود استمرار الوصاية  
البريطانية على فلسطين لمدة خمس سنوات اخرى على ان تعلن  
غايتها في اعداد البلاد بمجموعها للاستقلال (٢٢) .

فتقدم العرب بمقترحاتهم للاستقلال مع ضمانات لحقوق الاقلية  
اليهودية . غير ان هذه المقترحات لم تصادف قبولا لدى الحكومة  
البريطانية . كما ان الوكالة اليهودية من جهة اخرى رفضت فورا  
مقترحات الحكومة وضاعفت اعمالها الارهابية والتخريبية .

وفي ١٨ شباط ( فبراير ) ١٩٤٧ اعلن وزير الخارجية البريطانية  
في مجلس العموم ان حكومة صاحب الجلالة تبينت « ان الانتداب  
اثبت انه غير قابل للتنفيذ من ناحية عملية ، وانه اتضح ان الالتزامات  
المقطوعة لكلا الطائفتين غير قابلة للتوفيق » (٢٣) ولذلك فانها تعلن نيتها  
في التخلي عن هذا الانتداب .

---

٣١ — Beigin, Menachem, *The Revolt* (London, W.H. Allen, 1951).

ص ١٨٥ .

٣٢ — Cmd. 7088 — "Proposals for the Future of Palestine."

٣٣ — ص ٢٧. *Palestine: Supplementary Memorandum to UNSCOP.*

## الفصل الخامس

### المشكلة الفلسطينية أمام الأمم المتحدة

في الثاني من نيسان ( أبريل ) ١٩٤٧ طلبت بريطانيا ، بصفتها الدولة المنتدبة ، من السكرتير العام للأمم المتحدة « أن يدرج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها العادية القادمة (١) » . وفي ٢١ و ٢٢ نيسان ( أبريل ) من العام نفسه طلبت مصر والعراق وسوريه ولبنان والمملكة العربية السعودية من السكرتير العام أن يدرج في جدول الأعمال البند التالي : « إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها (٢) » .

فشكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أطلقت عليها اسم ( لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ) وكلفتها بزيارة فلسطين والتحقيق في قضيتها (٣) . وتضمن التقرير الذي رفعت به اللجنة في ٣١ آب ( أغسطس ) ١٩٤٧ مشروعين : مشروع الاكثريية لتقسيم فلسطين مع اقامة وحدة اقتصادية ، ومشروع الاقليية لانشاء دولة اتحادية (٤) .

### قرار التقسيم

قسم قرار التقسيم ، الذي قدم كتوصية ، فلسطين الى ستة اجزاء رئيسية ، خصصت ثلاثة منها ( تمثل ٥٦ في المائة من مجموع مساحة البلاد ) لاقامة « دولة يهودية » فيها ، وخصصت الاجزاء الثلاثة الاخرى ، بما فيها « جيب يافا » ، ( وتمثل ٣ في المائة من مجموع المساحة ) لاقامة « دولة عربية » فيها . اما القدس وما يحيط بها ( وتمثل ٦٥ ر. في المائة ) فقد خصصت لتكون « قطاعا دوليا »

١ — U.N. Document 3/364, Add/1, Annex II. ص ١

٢ — Ibid., Annex II. ص ١ — ٢

٣ — Official Records of First Special Session of General Assembly, Vol. I.

٤ — U.N. Document A/364, Add/1, Vol. I.

تتولى ادارته الامم المتحدة .

وكانت جميع المناطق التي يملكها او يقطنها يهود داخلة بطبيعة الحال ضمن رقعة « الدولة اليهودية » ، ولكن اضيف اليها مساحات يملكها ويقطنها عرب بكاملها ، غير ان الطائفة اليهودية كانت ترغب فيها . فقد ادخلت مثلا منطقة ( النقب ) في جنوب فلسطين وهي تمثل حوالي نصف مجموع مساحة البلاد ولم تكن ملكية اليهود فيها تتجاوز ١/٢ ( نصف ) في المائة ، ادخلت في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية . وكانت المنطقة المخصصة للدولة العربية تضم اقل عدد ممكن من اليهود ومن الممتلكات اليهودية . اما فيما يتعلق بالسكان فقد كان من المفروض ان تشمل الدولة اليهودية ٩٨٠٠٠٠ من اليهود و ٧٩٤٠٠٠ من العرب في حين ان الدولة العربية كانت ستشمل ٧٢٥٠٠٠ من العرب و ١٠٠٠٠ فقط من اليهود . والباقي من العرب واليهود فقد كانوا من سكان قطاع القدس « الدولي » .

وقد رفض العرب التقسيم واعتبروه خرقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة الذي يعطي كل شعب الحق في ان يقرر مصيره بنفسه . وبنى العرب رفضهم أيضا على اساس انه فيما ان سكان الدولة اليهودية سيكونون ٥٠ في المائة من العرب و ٥٠ في المائة من اليهود مع ان اليهود لا يملكون اكثر من ١٠ في المائة من مجموع الارض ، فان المشروع يفرض اليهود وحدهم ليكونوا الهيئة الحاكمة في تلك الدولة .

فالامم المتحدة بانكارها على عرب فلسطين الذين كانوا يشكلون اغلبية الثلثين الصريحة في البلاد الحق في ان يقرروا مصيرهم بانفسهم ، خرقت ميثاقها بنفسها . زد على هذا ان مشروع التقسيم كان ايضا مخالفا للمبادئ التي اقرها ميثاق الاطلسي بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤١ الذي اعلن على وجه التحديد ان بريطانيا والولايات المتحدة « ترغبان في ان لا تجري تغييرات اقليمية لا تتفق والرغائب التي تعرب عنها بحرية الشعوب صاحبة العلاقة » . ومضى ميثاق الاطلسي يقول ان هاتين الدولتين « تحترمان حق جميع الشعوب في ان تختار نوع الحكم الذاتي الذي ترغب في العيش في ظله » .

ولضمان اقرار مشروع التقسيم اشتد الضغط الصهيوني داخل اروقة الامم المتحدة وخارجها . وتقرب الصهيوينيون من الرأي العام الاميركي عن طريق التوراة وآلام اليهود الاوروبيين . اما بالنسبة الى اولئك الذين كانوا يشمئزون من اعمال الارهاب والتخريب الصهيونية

في فلسطين ، فقد اكد لهم الصهيونيون ان حركتهم السرية كانت منخرطة في كفاح من نوع الكفاح الذي سبق ان شنسه الثوريون الاميريكيون ضد الدولة البريطانية الاستعمارية ذاتها ، وان اقامة الدولة اليهودية سيكون ارفع واسمى عمل انساني (٥) . وهكذا دبر القائمون على رسم سياسة الولايات المتحدة والصهيونيون « التصويت الى جانب اليهود (٦) » .

ومن جهة اخرى تعرضت الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغيرها بسبب معارضة التقسيم للتهديد او الارهاب او الابتزاز . فقد رفع مندوب ليبيرييه مثلا الى وزارة الخارجية الاميركية تقريراً قال فيه ان الطريقة التي حاول بها بعضهم اقناعه بتأييد التقسيم انما تشكل « محاولة ارهابية (٧) » . وعندما حان وقت التصويت غيرت ليبيرييه — شأنها في ذلك شأن هايتي والفلبين وكائنا تعارضان ايضاً التقسيم في البداية — غيرت كلمتها الى « نعم » .

وقال آرثر هايس سولزبرغر ، صاحب صحيفة النيويورك تايمس ، في سياق وصفه الاساليب الصهيونية ، قال علانية « انني امقت اساليب الاكراه التي يتبعها الصهيونيون الذين لم يتورعوا في هذه البلاد عن استخدام وسائل اقتصادية لاسكات الاشخاص الذين يخالفونهم الرأي . انني اعارض محاولات الاغتيال الخلقي التي يطبقونها على الذين لا يوافقون معهم (٨) » .

وكتب صهيوني بارز يوجز النشاط الصهيوني في ذلك الحين يقول « لم تترك بارقة أمل واحدة دون تمحيصها وملاحقتها . ولم تترك دولة صغيرة او نائية دون ان يتم الاتصال بها لخطب ودها .

---

Bethmann, Erich W., *Decisive Years in Palestine 1918-1948* — ٥  
(Washington: American Friends of the Middle East, 1959).

ص ٣٥

٦ — راجع المحادثات التي جرت بين جيمس فورستل ، وزير الدفاع الاميركي ، والسنتاتور هوارد ج. ماك غراث ، في مذكرات فورستل ، تحرير والتر ميليز (نيويورك : مطبعة الفاينكنغ ، ١٩٥١) ص ٣٤٤ — ٣٤٥ .

Lilienthal, Alfred, *What Price Israel?* (Chicago: Henry — ٧  
Regnery, 1953). ص ٦٤

٨ — المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

وخلاصة القول انه لم يترك شيء للاقدار والظروف (٩) .

وعشية التصويت في الجمعية العامة ناشد المندوب اللبناني زملاءه مقاومة الضغط الصهيوني . وقال « انني اتصور جيدا مدى ما تعرض له احساسكم بالعدالة والمساواة والديمقراطية من ضغط ومناورات خلال الساعات الست والثلاثين الماضية . واستطيع كذلك ان اتصور كيف كنتم تقاومون جميع هذه المحاولات حرصا منكم على ما نعتبره اغز واقدس ما في الامم المتحدة الا وهو الحفاظ على سلامة مبادئ الميثاق وصيانة الديمقراطية والاساليب الديمقراطية لمنظمتنا » . ثم ذكرهم « بالوسائل الديمقراطية وحرية التصويت التي يقدسها كل وفد من وفودنا » . وقال « اذا تخلينا عن هذه وفسحنا المجال امام الاسلوب الطفياني لمعالجة كل وفد على حدة في غرف الفنادق وفي الفراش وفي الردهات والغرف الخلفية لتهديد اعضائها بالعقوبات الاقتصادية او برشوتهم بالوعود لحملهم على التصويت على وجهه من الوجوه ، فتأملوا ما سيحل بمنظمتنا في المستقبل (١٠) » .

وقد اعربت بعض الدول الاعضاء التي صوتت الى جانب التقسيم عن الشكوك التي تراودها . فقد قال مندوب الفلبين « ان وفدي يشترك في هذه المرحلة الاخيرة من النظر في قضية فلسطين بشك عميق (١١) » . وافر المندوب السويدي بان في المشروع « جانباً ضعيفاً وبعض الالتزامات الخطرة (١٢) » . وقال مندوب كنده « اننا نؤيد المشروع بقلوب كسيرة وبكثير من الريب (١٣) » . وتحدث مندوب نيوزيلنده عن « نواقص خطيرة في المقترحات الراهنة (١٤) » . وقال وزير خارجية بلجيكة اننا لسنا واثقين بأن المشروع عادل تماما ، ونشك فيما اذا كان عمليا ونخشى ان يكون منطويا على مخاطر كبيرة (١٥) » .

---

٩ — Neuman, Emanuel, in *American Zionist*, 5 February 1953.

١٠ — Official Records of Second Session of General Assembly,

Vol. II. ص ١٣١٤

- ١١ — المصدر نفسه ، ص ١٣١٣ — ١٣١٤ .
- ١٢ — المصدر نفسه ، ص ١٣١٢ .
- ١٣ — المصدر نفسه ، ص ١٣١٩ .
- ١٤ — المصدر نفسه ، ص ١٣٥٧ .
- ١٥ — المصدر نفسه ، ص ١٣٦٥ .

وفي ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ اقرت الجمعية العامة مشروع الاغلبية لتقسيم فلسطين بثلاثة وثلاثين صوتا الى جانبه مقابل ١٣ صوتا ضده مع امتناع عشرة اعضاء عن التصويت (١٦) . وعلق السر ظفرالله خان على هذه النتيجة بقوله « اننا لا نحمل ضغينة لاصدقائنا وزملائنا الذين اضطروا ، تحت طائلة الضغط الشديد ، الى تغيير موقفهم والتصويت الى جانب اقتراح لم يتبينوا هم انفسهم فيه وجهها من وجوه العدالة والانصاف . اننا نشعر بالشفقة عليهم اذ الفوا انفسهم في حيرة بين حكمهم الشخصي وضميرهم من جهة ، وبين الضغط الذي تعرضت له حكوماتهم من جهة ثانية (١٧) » .

وكتب المؤلف اليهودي الاميركي الفرد ليلينثال ، يصف الطريقة التي تم بها الحصول على قرار التقسيم ، يقول « ان الامم المتحدة سددت ضربة شديدة الى هيئة القانون الدولي والنظام الدولي بمعالجتها التسرعية التافهة المتفطرة لقضية فلسطين . وقد اشاحت الجمعية العامة بوجهها عن المقترحات المعقولة الوحيدة — الا وهي اجراء استفتاء في فلسطين وعرض المشكلات القانونية على محكمة العدل الدولية (١٨) » .

اما الدور الذي لعبته الولايات المتحدة حكومة وشعبا في سبيل تحقيق الاكثرية خلال عملية التصويت في الجمعية العامة فهو كما يلي :

(١) **عضو الكونغرس ، لورانس هـ. سميث** اعلن في الكونغرس الاميركي : « لننظر ، يا حضرة الرئيس ، الى السجلات لنرى ما حدث في جمعية الامم المتحدة خلال الاجتماع الذي سبق التصويت على التقسيم . كان لا بد من تأمين ثلثي الاصوات لنجاح المشروع . وكان على الجمعية ان تجري التصويت مرتين الا ان التصويت تأجل مرتين . فكان من الواضح ان التأجيل ضروري لان حاملتي لواء المشروع ( الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ) لم تتمكن من ضمان الاصوات اللازمة . وذكر في الوقت ذاته من مصادر موثوق بها ان

---

١٦ — U.N. Resolution 181 (II) of 29 November 1947.

١٧ — السجلات الرسمية للجلسة الثانية التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، مجلد ٢ ، ص ١٤٢٦ .

١٨ — ص ٧٣ — ٧٤ Lilienthal, *What Price Israel?*

مندوبي ثلاث دول صغيرة تعرضوا لضغط شديد من جانب مندوب الولايات المتحدة ومن مسؤولين على أعلى المستويات في واشنطن . وهذه تهمة خطيرة . وعندما عرضت القضية أخيراً على النظر في ٢٩ الشهر ، فماذا حدث ؟ ان الاصوات الحاسمة والمرجحة الى جانب التقسيم كانت اصوات هايتي وليبيريه والفلبين . **فقد كانت هذه الاصوات كافية لتأمين اغلبيه الثلثين** . وكانت هذه البلدان في السابق تعارض الفكرة . . . غير ان ضغط مندوبينا ومسؤولينا وغيرهم من المواطنين الخصوصيين في الولايات المتحدة يشكل مسلكاً ضدهم وضدنا يستحق الزجر والتبكي (١٩) » .

(٢) **الصحافي دروبيرسون** كتب في زاويته « دردشة » يقول : **« أخيراً »** استخدم الكثيرون نفوذهم لحمل المصوتين على السير في الصف المرسوم . فقد انهمك هارفي فايرستون صاحب مزارع المطاط في ليبيريه مع الحكومة الليبيرية ، وضمن ادولف بارلي ، مستشار رئيس جمهورية هايتي ، صوت هذه البلاد . . . وحذر سفير الصين ولنغتن كو حكومته . . . وحمل السفير الفرنسي حكومته على الرغم مما كانت تعانيه من ازمات على تأييد التقسيم .

ومضى بيرسون يقول بعد التصويت « قليلون اولئك الذين ادركوا الحقيقة غير ان الرئيس ترومان ضغط على وزارة الخارجية اكثر من اي وقت مضى لضمان التصويت في الامم المتحدة الى جانب تقسيم فلسطين . واستدعى ترومان وزير الخارجية بالوكالة «لوفيت» الى البيت الابيض يوم الاربعاء ثم يوم الجمعة ونبهه الى انه ( اي الرئيس ترومان ) سيطلب توضيحاً اذا لم تصوت الدول التي تقف عادة الى جانب الولايات المتحدة ، معها هذه المرة . . . (٢٠) » .

(٣) **وكيل وزارة الخارجية سمير ويلز** اكسد « ان المسؤولين الاميركيين استعملوا بأمر مباشر من البيت الابيض ، كل انواع الضغط المباشر وغير المباشر ، للتأثير في البلدان الواقعة خارج العالم الاسلامي والتي عرف انها مترددة او معارضة للتقسيم . واستخدم مندوبون ووسطاء من لدن البيت الابيض للتأكد من الحصول على الاغلبية الضرورية على الاقل (٢١) » .

١٩ — ص ١١٧٦ U.S. Congressional Record, 18 December 1947.

٢٠ — Quotations from Drew Pearson. Reproduced in *Chicago Daily Tribune*, 9 February 1948, Part 2, 8:1.

٢١ — Welles, Sumner, *We Need not Fail* (Boston: Houghton Mifflin, 1948). ص ٦٣

٤) جيمس فورستل الذي كان حينذاك وزيرا للدفاع قال « ان الوسائل التي استخدمت . . . . لأكراه الدول الأخرى في الجمعية العامة وأرغامها كادت تكون فضيحة (٢٢) » .

### الامم المتحدة تعيد النظر في التقسيم

كانت الجمعية العامة قد اوصت بما ينبغي عمله بصدد فلسطين ولكنها لم توضح كيف كان ينبغي تنفيذ توصيتها .

وبعد التصويت على قرار التقسيم انفجرت الاضطرابات في البلاد — فقد دعا العرب الى اضراب مدته ثلاثة ايام ونظموا المظاهرات كدليل على الاحتجاج ، فيما راح اليهود يهللون لانتصارهم السياسي ويحتفلون به . وقدر ان حوالي ١٧٠٠ شخص من كلا الجانبين لاقوا حتفهم خلال الايام المائة التي تلت اقرار مشروع التقسيم .

فارتاعت الامم المتحدة لاعمال العنف التي اثارتها توصيتها . فانعقد مجلس الامن الدولي في ١٩ آذار ( مارس ) ١٩٤٨ للنظر في الحالة . وابلغ مندوب الولايات المتحدة المجلس قائلاً « طالما انه اتضح ان قرار الجمعية لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية ، وبما ان المجلس ليس مستعدا لتنفيذه ، فينبغي على المجلس ان يوصي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية . وعليه كذلك ان يطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة ، وعليه — بانتظار انعقاد الجلسة الخاصة — ان يصدر تعليماته الى لجنة فلسطين لتعليق مساعيها في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم (٢٣) » .

وفي ٢٤ آذار ( مارس ) ١٩٤٨ حذر مندوب الوكالة اليهودية مجلس الامن الدولي « بأن الشعب اليهودي سيعارض اي اقتراح يهدف الى منع او تأجيل اقامة الدولة اليهودية ، بأن هذا الشعب يرفض نظام الوصاية على فلسطين ، وان على لجنة فلسطين ان تعترف دونما ابطاء بالمجلس المؤقت لحكومة الدولة اليهودية ، وانه لدى انتهاء حكم الانتداب وفي ١٦ أيار ( مايو ) ١٩٤٨ على ابعد تقدير،

---

٢٢ — Millis, Walter, Ed., *The Forrestal Diaries*, (New York: The Viking Press, 1951). ص ٣٦٣.

٢٣ — U.N. Document A/565—Official Records of Third Session of the General Assembly. ص ٥ — ٦ و ٨ — ٩

ستبدأ الحكومة اليهودية المؤقتة عملها بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة في فلسطين (٢٤) » .

### الصهيونيون يهاجمون الفلسطينيين العرب

قرر الصهيونيون ، لاحباط كل محاولة يقوم بها مجلس الامن الدولي قد تبطل مفعول قرار التقسيم ، ان يأخذوا القانون بأيديهم ومجابهة الامم المتحدة بالامر الواقع . فشنت الهاغاناه — والجماعتان المنشقتان عنها وهما ارغون زفي ليثومي وعصابة شتيرن — هجمات على السكان العرب .

وكتب الميجر ادغار اوبلانس يقول « كان من سياسة اليهود تشجيع العرب على مغادرة ديارهم ، فاخرجوا أولئك الذين كانوا يتمسكون بقراهم (٢٥) » . غير ان الحادث الذي اسرع في اشاعة الذعر وهرب السكان العرب كان المذبحة التي ذهب ضحيتها ٢٥ قتيلا بين امرأة ورجل وطفل في قرية دير ياسين في ٩ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٨ . ووصف الكاتب اليهودي جون كيمشي هذا الاعتداء بأنه « أبشع وصمة في تاريخ اليهود » (٢٦) . وقال دوف جوزف ، وزير العدل الاسرائيلي السابق ان الهجوم « كان متعمدا وبلا استقزاز » (٢٧) فيما شبهه المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي « بالجرائم التي ارتكبتها النازيون ضد اليهود » (٢٨) . وكتب مناحيم بيغن ، الذي تزعم وقاد هذا الهجوم يقول « لولا ( النصر ) في دير ياسين لما كانت هناك دولة اسرائيل (٢٩) » .

---

٢٤ — المصدر نفسه

٢٥ — O'Ballance, Edgar, *The Arab-Israeli War, 1948*, (New York: F.A. Praeger, 1957). ص ٦٤

٢٦ — Kimche, Jon, *The Seven Fallen Pillars*, (New York: F.A. Praeger, 1953). ص ٢٢٨

٢٧ — Joseph Dov, *The Faithful City: Siege of Jerusalem, 1948* (New York: Simon & Schuster, 1960). ص ٧١

٢٨ — Toynbee, Arnold, *A Study of History*, (London: Oxford University Press, 1953-1954), Vol. VIII. ص ٢٩٠

٢٩ — Beigin, Menachem, *The Revolt: Story of the Irgun*, (New York: Henry Schuman, 1951). ص ١٦٢ وما بعد

ومما يؤكد ان الصهيونيين هم الذين بدأوا الحرب على عرب فلسطين قبل اقامة دولة اسرائيل اقوال زعيمين صهيونيين بارزين :

(١) قال دافيد بن غوريون « ما ان اطل شهر نيسان ( ابريل ١٩٤٨ ) حتى كانت حربنا الاستقلالية قد تحولت بصورة حاسمة من الدفاع الى الهجوم (٢٠) » . « وقد نَظَّم جنود الميدان وعلى الاخص البالماخ وسرعان ما اظهروا الحماسة التي احيت جيشنا بسرعة وقادته الى النصر . وفي عملية نخشون نظفت الطريق المؤدية الى القدس في مطلع نيسان ( ابريل ) وتم احتلال القدس الجديدة كلها تقريبا ، وطرد الثوار من حيفا ويافا وطبرية وصغد بينما كان الانتداب لا يزال قائما في البلاد . وقد قامت الهاغاناه بواجبها . وقبل يوم او يومين من الغزو العربي لم تكن مستعمرة قد فقدت او طريق قد قطعت . . . . وبدا العرب بالهرب من المدن حالما بدأت الاضطرابات تقريبا في الايام الاولى من شهر كانون الاول ( ديسمبر ) ( ١٩٤٧ ) . . . (٢١) » .

(٢) ويقول مناحيم بيغن ، رئيس جماعة ارغون زفي ليثومي الارهابية « كنا في القدس وغيرها اول من انتقل من الدفاع الى الهجوم . . . . وبدأ العرب يفرون خائفين . . . . وكانت الهاغاناه تقوم بهجمات ناجحة على الجبهات الاخرى فيما كانت جميع القوات اليهودية قد بدأت تتقدم عبر حيفا كالسكين في الزبدة . وراح العرب يفرون مذعورين وهم يصيحون « دير ياسين » (٢٢) . ويمضي مناحيم بيغن يقول « في الاشهر التي سبقت الغزو العربي وفيما كانت الدول العربية الخمس تتأهب ، كنا نواصل هجماتنا على الاراضي العربية . ويعتبر اجتياح يافا حدثا له اهميته الاولى في الكفاح من اجل الاستقلال العبري وكان ذلك في اوائل شهر ايار ( مايو ) اي عشية الغزو الذي قامت به الدول العربية الخمس . . . (٢٣) » .

وفيما يلي لائحة بالهجمات الرئيسية وعمليات الاحتلال والطرده التي جرت **قبل** ان يغادر البريطانيون في ١٤ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ **وقبل** ان يدخل جندي واحد من الدول العربية فلسطين .

٣. Ben Gurion, David, *Rebirth and Destiny of Israel* (New York: The Philosophical Library, 1954). ص ٢٩٦

٣١ — المصدر نفسه ص ٢٩١ — ٢٩٢ .

٣٢ — Beigin, *The Revolt: Story of the Irgun*. ص ١٦٢

٣٣ — المصدر نفسه ص ٣٤٨ .

### ( أ ) في الاراضي المخصصة للدولة العربية

القرى العربية قزاز وسلمه وسريس والقسطل وبيار عدس ومدينتا يافا وعكا هوجمت واحتلت خلال الفترة الواقعة بين شهر كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٧ ومنتصف ايار ( مايو ) ١٩٤٨ .

### ( ب ) في الاراضي المخصصة للدولة اليهودية

السكان العرب في مدن طبرية وحيفا وصفد وبيسان ومئات من القرى العربية هوجموا واجبروا على الفرار او طردوا قبل ١٥ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ .

### ( ج ) ضمن المنطقة المخصصة « لقطاع القدس الدولي »

وقعت مذبحه دير ياسين في ٩ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٨ ، وهوجم حي القطمون العربي واحتل في ٢٩ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٨ .

وخلال فترة الاشهر الستة هذه طرد حوالي ٤٠٠٠٠٠ عربي فلسطيني من ديارهم واصبحوا لاجئين . وبعبارة اخرى ان اكثر من نصف العرب الذين اصبحوا لاجئين قد طردوا طردا او انهم حملوا على الفرار قبل ١٥ ايار ( مايو ) وهو اليوم الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين .

## الفصل السادس

### الحرب العربية - الاسرائيلية

#### الجيش العربية تدخل فلسطين

في ١٥ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ انتهى الانتداب رسميا على فلسطين وانسحب المندوب السامي البريطاني والادارة البريطانية من البلاد . ولم تتخذ الامم المتحدة اجراءات لضمان الامن والنظام بانتظار قرار نهائي بصدد « مستقبل الحكم في فلسطين (١) » . فعمت الفوضى اذ اخذ مئات الالوف من اللاجئين العرب الفلسطينيين يعبرون الحدود الى البلدان المجاورة . وبما ان الدول العربية لم تكن مستعدة لمثل هذه الحالة الطارئة ، فقد واجهت مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية تفوق كثيرا طاقاتها وامكانياتها . ولدى هذه المرحلة وبغية حماية عرب فلسطين دخلت الجيوش العربية فلسطين .

وفي ١٤ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ ابرق الامين العام للجامعة العربية الى السكرتير العام للامم المتحدة يبلغه ان الدول العربية « كانت مضطرة الى التدخل لا لشيء الا لاعادة السلام الى نصابه ولاقرار الامن والنظام في فلسطين . . . » وكان تدخلها ايضا « لمنع انتشار الفوضى في الاراضي العربية المجاورة وللملاء الفراغ الذي خلفه انتهاء الانتداب (٢) » .

---

١ - طلب مجلس الامن في اول نيسان ( ابريل ) ١٩٤٨ في قراره رقم ٤٤ من السكرتير العام ، وفقا للمادة ٢٠ من ميثاق الامم المتحدة « ان يعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للنظر مجددا في قضية مستقبل الحكومة في فلسطين » . وثيقة الامم المتحدة رقم ٧١٤ / II S . غير ان هذه الجلسة الخاصة لم تعقد اطلاقا .

## الهدنة

وبعد اسبوع من قتال لم تكن نتائجه الحاسمة قد ظهرت اتخذ مجلس الامن الدولي في ٢٢ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ قرارا يدعو فيه « جميع الحكومات والسلطات — دون المساس بحقوق الاطراف المعنية او مطالبها او مواقفها — الى الكف عن الاعمال الحربية العدوانية في فلسطين ، والى ان تصدر ، تحقيقا لهذه الغاية ، الامر الى قواتها العسكرية وثبته العسكريه بوقف اطلاق النار » (٣) . وفي ٢٩ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ صدر توجيه ثان ، يدعو هذه المرة الاطراف « الى التعهد بعدم ادخال عناصر مقاتلة » الى المنطقة « خلال الهدنة » . وامرت الاطراف المعنية ايضا « بالامتناع عن استيراد او تصدير المواد الحربية » الى المنطقة ومنها « خلال الهدنة (٤) » .

واثبتت الاحداث اللاحقة ان الدول العربية امتثلت لاوامر وقف اطلاق النار الصادرة عن مجلس الامن الدولي ، اما الاسرائيليون فلم يفعلوا ذلك . وقد كتب جون كيمشي يقول « طواف المبعوثون الاسرائيليون جميع انحاء اوروبه واميركه بحثا عن المدد العسكري . وتبرع يهود اميركه بسخاء بدولاراتهم اذ ان تجار الاسلحة كانوا مستعدين للبيع مقابل الدفع بالدولار . وكان التشيكيون اكثر الناس مساعدة في هذا الصدد . وبدأ جسر جوي منتظم بالعمل من براغ الى عاقر في جنوب فلسطين . واخذت البنادق والذخائر والمسدسات تتدفق على الاسرائيليون . وكذلك تم تهريب اول قاذفات قنابل من نوع فلاينغ فورتريس من الولايات المتحدة وقاذفات بوفورت المقاتلة من انجلترا . . . . وعندما انتهت الهدنة كان هناك جيش يهودي متماسك وله قوة جوية صغيرة ولكنها فعالة ، واسطول صغير ولكنه جرىء ومستعد لدخول المعركة (٥) » .

وخلال فترة الهدنة وبتاريخ ١٠ حزيران ( يونيو ) ١٩٤٨ اعلن دافيد بن غوريون « . . . لقد اتسعت حدودنا وتضاعفت قواتنا ونجرت، نتولى الان ادارة الخدمات العامة، وتصل جموع جديدة يوميا . . . وكل ما اخذناه سنحتفظ به . وخلال الهدنة سننظم الادارة بهمة اقوى ونعزز موقفنا في المدن والقرى ، ونسرع في الاستعمار والهجرة ،

٣ — U.N. Document S/773 — Resolution 49 of 22 May 1948.

٤ — U.N. Document S/801 — Resolution 50 of 29 May 1948.

٥ — Kimche, *The Seven Fallen Pillars*. ٢٥٠ — ٢٤٩ ص

ونتطلع الى الجيش (٦) » .

### تعيين وسيط للأمم المتحدة

عين الكونت فولك برنادوت وسيطا من قبل الأمم المتحدة ، واوكلت اليه مهمة تحقيق السلام بين الفرقاء المعنيين . ولكن في ١٧ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٨ اغتال رجال باليسة الجيش الاسرائيلي الكونت برنادوت ومرافقه الفرنسي الكولونيل سيرو في القسم الذي تحتله اسرائيل من القدس . وقال موشي مينوحن معلقا على حادث الاغتيال « وهكذا انجزت اسرائيل عملية القتل . وقد طالبت الأمم المتحدة اسرائيل بمحاكمة القتلة ، فكان جوابها انها لم تتمكن من العثور عليهم . وكان الكونت برنادوت اول شهيد في خدمة المساعي الدولية للتوفيق في فلسطين — وكان قديسا في اعين العرب ، وربما كان كما هي الحال دائما « عدوا للسامية » في اعين القوميين السياسيين المتعصبين من اليهود . واسوأ ما في هذه القصة هو ان مشروع الكونت برنادوت كان الجواب الوحيد للحرب العربية — الاسرائيلية (٧) » .

وفي التقرير الاخير الذي رفعه الكونت برنادوت قبل مصرعه بيوم واحد لفت انظار الجمعية العامة الى حقيقة راهنة وهي انه « ما من تسوية تكون عادلة وكاملة الا اذا تم الاعتراف بحق اللاجئين العربي في العودة الى دياره التي اخرج منها بسبب المخاطر واستراتيجية الصراع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين » . وقال محذرا « من الجرم بحق مبدأ العدالة الاساسية الانكار على ضحايا الصراع الابرياء حق العودة الى ديارهم بينما يتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين . فهذا يمثل على الاقل تهديدا بالحكم على اللاجئين الذين استقروا في البلاد منذ قرون ، بالتشرد الدائم » .

وتحدث الكونت برنادوت في تقريره عما وصفه « بالعمليات الصهيونية الواسعة النطاق من النهب والسلب والسرقة وعن حوادث تدمير القرى دون مبرر عسكري واضح » واكد « ان مسؤولية حكومة اسرائيل المؤقتة في ضرورة اعادة الممتلكات الخاصة الى

---

٦ — Ben Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel*. ص ٢٤٧

٧ — Menuhin, Moshe, *The Decadence of Judaism in Our Time*

ص ١٢٩ — ١٣٠. (New York: Exposition Press, 1965).

اصحابها العرب وفي التعويض على الملاكين الذين دمرت ممتلكاتهم دون مبرر ، واضحة لا تحتاج الى بيان (٨) » .

### توقيع الهدنة

وفي ٩ تموز ( يوليو ) ١٩٤٨ استؤنف القتال لمدة تسعة اسابيع . فدعا مجلس الامن الدولي الى وقف اطلاق النار ثانية فقبلت دعوته في ١٨ تموز ( يوليو ) . وفي ١٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٨ اتخذ مجلس الامن قرارا يدعو الاطراف المعنية الى عقد هدنة تتضمن :

« ( أ ) تعيين خطوط هدنة دائمة تمنع القوات المسلحة لهذه الاطراف من تخطيها .

« ( ب ) سحب وتخفيض القوات المسلحة الى حد يضمن صيانة الهدنة خلال فترة الانتقال الى سلام دائم في فلسطين (٩) » .

وهكذا تم توقيع اتفاقيات هدنة بين اسرائيل ومصر في ٢٤ شباط ( فبراير ) وبين اسرائيل ولبنان في ٢٣ آذار ( مارس ) وبين اسرائيل والاردن في ٣ نيسان ( ابريل ) وبين اسرائيل وسوريه في ٢٠ تموز ( يوليو ) ١٩٤٩ (١٠) .

ونتيجة لهذه الاتفاقيات اصبحت اسرائيل تسيطر على حوالي ٨٠٠٠ ميل مربع من اصل ١٠٣٥٠ ر. ١٠ ميلا مربعا من البلاد اي حوالي ٧٧٤٠ في المئة عوضا عن ٥٦٤٧ في المائة التي خصصت « للدولة اليهودية » بموجب مشروع التقسيم . وكانت الملكيات اليهودية في المنطقة التي استولى عليها الاسرائيليون لا تزيد على ٩٤١ ر. ٣٦٠ فدانا ( اي حوالي ٧٢٣ في المائة ) من اصل ما مجموعه ٥٠٥ ر. ١٠٤٠٠٠ فدادين .

وراح الاسرائيليون يدعون ان الدول العربية بتوقيعها اتفاقيات الهدنة لم يعد لها الحق في الادعاء بوجود حالة حرب ، وكانوا يأملون

U.N. Document A/648 — *Report of U.N. Mediator.* — ٨

ص ١٤

U.N. Resolution 62 (1948) of 16 November 1948 — U.N. — ٩  
Document S/1080.

U.N. Documents S/1264/Rev. 1; S/1296/Rev. 1; — ١٠  
S/1302/Rev. 1; and S/1353/Rev. 1.

انظر الخريطة رقم ٥ لمعرفة خطوط الهدنة .

من وراء ذلك ارغام الدول العربية على سلام دائم على اساس الامر الواقع . اما الدول العربية فقد اصررت من جانبها على ان « حالة الحرب » ما زالت قائمة بينها وبين الاسرائيليين . واستندت الدول العربية في موقفها هذا على اساس ان اتفاقات « الهدنة » بموجب القانون الدولي هي « بأوسع معانيها عبارة عن اتفاقيات بين القوى المتحاربة لوقف الاعمال الحربية مؤقتا . وليس من الحكمة مقارنتها بالصلح وينبغي ان لا تسمى صلحا مؤقتا ، ذلك لان ظروف الحرب تبقى قائمة بين المتحاربين والمحايدين بالنسبة الى جميع النقاط عدا مجرد وقف الاعمال الحربية (١١) » .

وكان اهم ما ورد من بنود في هذه الاتفاقيات :

(١) القصد من الهدنة « تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلام دائم في فلسطين » .

(٢) ان الاساس الذي يمكن اقامة السلام الدائم عليه ، بما في ذلك الموضوع الرئيسي وهو « مستقبل الحكم في فلسطين » ما زال موضع « دراسة » في الجمعية العامة « استجابة لطلب مجلس الامن الدولي في اول نيسان ( ابريل ) ١٩٤٨ (١٢) » . ولذلك لا يمكن ان تحددها اتفاقيات الهدنة نفسها .

(٣) ليست الغاية من اتفاقيات الهدنة سوى ( أ ) تعيين خطوط الهدنة و ( ب ) والاتفاق « على سحب وتخفيض القوات المسلحة لضمان الهدنة » .

وتضمنت كل من هذه الاتفاقيات البند التالي « وما يجب ادراكه ايضا هو ان ليس في هذه الاتفاقية من نص يمس بحال من الاحوال حقوق ومطالب ومواقف اي من الفريقين المتعاقدين بالنسبة الى التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين ، ذلك لان شروط هذه الاتفاقية املتتها فقط اعتبارات عسكرية وليست سياسية » .

ونصت اتفاقيتا الهدنة مع مصر وسوريه على اربعة «قطاعات مجردة من السلاح » — ثلاثة منها في الشمال على الحدود السورية ،

---

١١ — Oppenheim, L., *International Law* (London; Longmans, Green & Co., 1963), Lauterpacht Editions, Vol. II. ٥٤٦ — ٥٤٧ ص  
١٢ — Security Council Resolution 44 of 1 April 1948 — U.N. Document S/714, II.

والقطاع الرابع في منطقة العوجه في الجنوب على حدود سيناء .

ونصت الاتفاقية مع الاردن على اقامة اربع مناطق حرام ، احداها على جبل المكبر في القدس وتشمل ما كان مقرا للمندوب السامي البريطاني وقد شغلته فيما بعد هيئة الرقابة الدولية على الهدنة ، والثانية منطقة مستشفى هداسه والجامعة العبرية على جبل سكوبس ، والثالثة عبارة عن قطعة من الارض في القدس تفصل القطاعين الاسرائيلي والاردني من المدينة ، والرابعة منطقة مساحتها حوالي ١٥٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية في اللطرون على طريق يافا - القدس .

واقامة مناطق مجردة من السلاح هي في عرف القانون الدولي اجراء امن محدود النطاق يتم بمعاهدة بين دولتين او اكثر وتكون غايته عادة - وفقا لقول اوبنهايم « منع الحرب بازالة احتمال الاصطدام نتيجة لحوادث الحدود ، او كسب الامن والاطمئنان بمنع حشد الجنود على الحدود (١٣) » .

وحددت اتفاقيات الهدنة دورين للمناطق المجردة من السلاح : الاول - الفصل بين القوات المسلحة للفريقين « بشكل يقلل من امكانات الاحتكاك ووقوع الحوادث » ، والثاني - توفير المجال « لاعادة الحياة الطبيعية المدنية تدريجيا في المناطق المجردة من السلاح دون المساس بالتسوية النهائية (١٤) » .

ان المظهر الرئيسي في اتفاقيات الهدنة - اي كونها اداة عسكرية وليست وثيقة سياسية غايتها ازالة الاحتكاك بين المتحاربين - له اهميته الكبرى . فالاتفاقيات لا تقيم صلحا مع ان القصد منها هو تسهيل الانتقال الى الصلح . كما انها لا تضيف الصفة الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي الاقليمي للعام ١٩٤٨ ، ذلك لانها تكتفي بتعيين « حدود خطوط الهدنة » . واحترام العرب التام لهذه الاتفاقيات واصرارهم على انها ما زالت تمثل اداة شرعية فعالة لتحديد العلاقات بين الموقعين عليها ، هما حقيقة يجب ان لا تغرب عن البال .

١٣ - Oppenheim, *International Law*. ص ٢٤٤

١٤ - U.N. Document S/1353/Rev. 1 — Israeli-Syrian Armistice Agreement.

وخلافا لذلك ، فان الاسرائيليين في مناسبات صغيرة عديدة وفي مناسبات كبيرة اخرى ( بينها حملة ١٩٥٦ وحملة ١٩٦٧ ) لم يخرقوا فقط هذه الاتفاقيات بل انهم اعلنوا ايضا من طرف واحد انها لم تعد ذات مفعول وانها باتت ميتة . وبعد ان توسع الاسرائيليون عام ١٩٤٨ بصورة غير شرعية الى ما وراء الحدود التي اعطاها لهم مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ ، ثم توسعوا بعد توقيع اتفاقيات الهدنة الى ما وراء خطوط الهدنة ، وجدوا سببا وجيها لتجاهل مشروع التقسيم واتفاقيات الهدنة على السواء ، ولان يحاولوا حمل العالم على نسيانها كلها وذلك لان هذه المستندات تفضح سياسة اسرائيل التوسعية . والشئ المستغرب حقا هو عدم اكتراث العديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة باستهانة اسرائيل التغطرسية بمقررات الامم المتحدة وعدم احترامها لتوقيعها على الاتفاقيات .

### مساعي التوفيق وبروتوكول لوزان

في ١٦ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٨ — اي قبل مصرع الكونت برنادوت بيوم واحد — رفع الى الجمعية العامة توصياته الاخيرة بصدد حل قضية فلسطين . وكانت نقطته الرئيسية اصراره على ضرورة قيام الامم المتحدة باجراء سريع وحازم . ثم اوصى بوجوب السماح للاجئين بالعودة الى ديارهم والتعويض عن خسائرهم وعن الاضرار التي لحقت بممتلكاتهم . وكذلك اوصى بتعديل مشروع التقسيم بحيث تدخل منطقة النقب في القسم المخصص « للدولة العربية » على ان تدخل **منطقة الجليل وجيب يافا** مقابل ذلك في القسم المخصص « للدولة اليهودية (١٥) » . وكان قصده الواضح ان يعطي كل جانب كتلة متجانسة من الاراضي بدلا من التجاوزات والجيوب والممرات في مشروع التقسيم . واوصى باعادة مدينتي اللد والرملة الى العرب ووضع القدس في عهدة الامم المتحدة .

وقد اثار هذا التقرير حنق الاسرائيليين فرفضوه رسميا (١٦) . وكان برنادوت يتمتع باحترام بالغ في الاوساط الدولية ، وخشي اليهود ان تحظى توصياته بتأييد عالمي . بيد ان اغتياله ازال خطر الموافقة على توصياته .

U.N. Document A/648.

— ١٥

١٦ — انظر بيان المندوب الاسرائيلي امام الامم المتحدة ، قيود الامم المتحدة للجنة الاولى في الدورة الثالثة ، ٢٣ و ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ .

وفي ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ شكلت الجمعية العامة « لجنة التوفيق الفلسطينية » وأوصتها فيما أوصتها « باتخاذ الخطوات لمساعدة الحكومات والسلطات المعنية على تحقيق تسوية نهائية لجميع القضايا المتعلقة بينها (١٧) » .

وبدأت اللجنة عملها بعقد اول اجتماع لها في بيروت ( لبنان ) ثم اجتمعت في لوزان ( سويسره ) . وذكرت في تقريرها للجمعية العامة « ان تبادل وجهات النظر ... يجب ان لا يعتبر ذا تأثير فقط في احدى المهمات الخاصة التي اوكلها الى اللجنة قرار الجمعية العامة المؤرخ في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ ، كقضية اللاجئين او وضع القدس ، بل وذا تأثير ايضا في المهمة العامة للتوفيق بين وجهات نظر الفريقين بغية تحقيق تسوية نهائية لجميع القضايا المتعلقة بينها . (١٨) » .

وذكرت اللجنة في تقريرها ايضا انها عرضت على الفريقين بروتوكولا « يمكن ان يشكل اساسا للعمل » وطلبت منهما توقيعه . وجاء في البروتوكول الذي وقعه الفريقان في لوزان بتاريخ ١٢ ايار ( مايو ) ١٩٤٩ ان اللجنة « اقترحت على وفود الدول العربية ووفد اسرائيل اتخاذ الوثيقة العملية المربوطة هنا ( خريطة التقسيم ) اساسا للبحث مع اللجنة » . وازافت اللجنة تقول « قبلت الوفود المعنية هذا الاقتراح ... (١٩) » .

ومضت اللجنة تقول في تقريرها انها عندما طلبت بعد ذلك من الفريقين ان يعلنوا وجهات نظرهما بشأن القضايا المتعلقة تقدم وفد اسرائيل بمقترحات بشأن موضوع الاراضي يطالب بموجبها اعتبار الحدود الدولية التي كانت لفلسطين المنتدبة حدودا لاسرائيل ، مع استثناء واحد مؤقت هو ان المنطقة الوسطى من فلسطين التي كانت حينئذ تحت السلطة العسكرية الاردنية التي وافق الاسرائيليون « على الاعتراف بان المملكة الاردنية الهاشمية هي الدولة المحتلة

---

١٧ — U.N. Resolution 194 (III) of 11 December 1948.

١٨ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٩٢٧/أ بتاريخ ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ . ويتطرق قرار ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ الى اعادة اللاجئين والتعويض عليهم ( الفقرة ١١ ) .

١٩ — المصدر نفسه ، الفقرة ١٠ والملحق .

العسكرية واقعيا » دون التطرق في الوقت الحاضر الى الوضع المقبل للمنطقة (٢٠) .

ومن الجدير بالملاحظة ان خلال مناقشة تقرير وسيط الامم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ عارض المندوب الاسرائيلي بشدة اجراء اي تعديل في الحدود التي تضمنها قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ . وقال المندوب الاسرائيلي « من المنطق ان اي مسعى للتوفيق يجب ان يتخذ قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) اساسا له » . وقال هذا المندوب في اجتماع لاحق « ان قرار الجمعية المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ هو في نظر وفده وثيقة دولية سارية المفعول من وثائق القانون الدولي . أما استنتاجات تقرير الوسيط فلا تعدو كونها اراء لشخص بارز لم يتضمنها اي قرار لهيئة من هيئات الامم المتحدة (٢١) » .

ومن المعقول الافتراض ان لجنة التوفيق الفلسطينية قد سلمت بالحجة الاسرائيلية وذلك عندما اقترحت على الفرقاء اتخاذ مشروع التقسيم اساسا للبحث . وعندما وافقت الدول العربية على ذلك ، رأت اللجنة املا في التسوية . ولكن ما كادت تمر ستة اشهر حتى تجاهلت اسرائيل موقفها السابق واخذت تطالب بجميع الاراضي التي احتلتها بالقوة .

واحتجت الوفود العربية على خرق اسرائيل نصوص البروتوكول الذي وقع في ١٢ ايار (مايو) ١٩٤٩ . فرد الوفد الاسرائيلي بقوله « انه لا يستطيع قبول توزيع نسبي معين اتفق عليه عام ١٩٤٧ كمقياس لتسوية اقليمية في الظروف الراهنة (٢٢) » وعند ذلك توقفت المباحثات وعادت اللجنة الى نيويورك .

واعترف الاسرائيليون انفسهم فيما بعد ان توقيعهم «بروتوكول لوزان» كان متصلا بطلبهم الانتساب الى عضوية الامم المتحدة . ففي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ رفض طلب اسرائيل الاول على اساس ان « الدولة اليهودية » لم تستوف مطالب ميثاق الامم المتحدة .

- 
- ٢٠ — المصدر نفسه ، الفقرات ٢٤ — ٢٩ .  
٢١ — محاضر الامم المتحدة الرسمية للجنة الاولى في الدورة الثالثة ٢٣ و ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ .  
٢٢ — وثيقة الامم المتحدة رقم A/٩٢٧ بتاريخ ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، الفقرات ٢٤ — ٢٩ .

وكان الاسرائيليون في ذلك الحين قد اعتدوا على، وما زالوا يحتلون، الاراضي التي كانت مخصصة « للدولة العربية » وكذلك « قطاع القدس الدولي » .

وفي العام ١٩٤٩ حاول الاسرائيليون من جديد دخول الامم المتحدة . وفي الوقت ذاته كانت لجنة التوفيق تجري مفاوضات للتسوية في لوزان بسويسره . وصادف توقيع « بروتوكول لوزان » في ١٢ ايار ( مايو ) ١٩٤٩ في الساعة التي تمت فيها الموافقة على قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة في ١١ ايار ( مايو ) ١٩٤٩ — هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار الفارق في الزمن بين توقيع لوزان وتوقيت نيويورك . فتوقيع البروتوكول اوحى للدول الاعضاء في الجمعية العامة بأن الاسرائيليين اصبحوا على استعداد للتنازل عن الاراضي المحتلة التي تريد على تلك المخصصة للدولة اليهودية بموجب مشروع التقسيم وبأنهم سيسمحون لعرب فلسطين بالعودة الى ديارهم .

ولم يكتف الاسرائيليون هذه الاستراتيجية التي اعتمدوها في ذلك الحين . فقد اعترفوا بأن « بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة كانت ترغب لدى هذه المرحلة في ان تختبر نيات اسرائيل فيما يتعلق باللاجئين والحدود وقضية القدس قبل الموافقة على طلبها الانتساب الى العضوية . ويمكن القول ان موقف اسرائيل في محادثات لوزان ساعد بطريقة ما وفدها في ليك سكسيس ( مقر الامم المتحدة في ذلك الحين ) في الحصول على الاغلبية المطلوبة لقبول عضوية اسرائيل (٢٣) » .

ومن بين جميع الدول التي قبلت في عضوية الامم المتحدة كانت اسرائيل الدولة الوحيدة التي قبلت على اساس انها ستنفذ مقررات معينة اتخذتها الجمعية العامة . وتضمنت مقدمة قرار القبول بندا احترازيا يقول : « ان الجمعية العامة اذ تستذكر قرارها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ ( الخاص بالتقسيم ) وقرارها المؤرخ في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ ( الخاص باعادة اللاجئين والتعويض عليهم ) ، وتلاحظ التصريحات والبيانات التي ادلى بها مندوب حكومة اسرائيل امام اللجنة السياسية الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارين المذكورين ، . . . . . تقرر دخول اسرائيل في عضوية

اما فيما يتعلق بقضية القدس فقد دعت الجمعية العامة جميع الدول المعنية في عام ١٩٤٩ الى الامتثال لسلطة الامم المتحدة « على ضوء التزامات هذه الدول كأعضاء في الامم المتحدة (٢٥) » . فكان رد اسرائيل نقل برلمانها وحكومتها من تل ابيب الى القدس وعلان المدينة عاصمة لها متحدية بذلك اوامر الامم المتحدة . وردا على طلب مجلس الوصاية « بالغاء هذه الاجراءات والامتناع عن اي عمل من شأنه عرقلة تنفيذ قرار الجمعية العامة المؤرخ في التاسع من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٩ (٢٦) ، اصدر دافيد بن غوريون ، رئيس وزراء اسرائيل يومذاك ، تصريحاً قال فيه « استنسبت الامم المتحدة ... هذا العام ان تقرر ان تصبح مدينتنا الخالدة كياناً منفصلاً تحت اشراف دولي . ان رفضنا لهذه التوصية الشريرة كان حازماً وibatاً ، فقد انتقلت الحكومة والكنيسة فوراً الى القدس وجعلتها تاج اسرائيل وعاصمتها وبشكل لا يقبل الالغاء ليراه الناس اجمعين (٢٧) » .

ان استهتار اسرائيل بمقررات الامم — فيما يتعلق هنا بالقدس — شبيه باستهتارها الاخير للقرار رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والقرار رقم ٢٥٢ ( ١٩٦٨ ) بتاريخ ٢١ ايار ( مايو ) ١٩٦٨ فيما يتعلق بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ والغاء الاجراءات غير الشرعية التي اتخذتها بشأن ضم مدينة القدس .

وينبغي النظر الى هذا الاستهتار في ضوء معالجة اسرائيل لمقررات الامم المتحدة ولالتزاماتها عندما لا يكون في مصلحتها احترام هذه الالتزامات . وتبدأ السلسلة باستهتار اسرائيل بمشروع التقسيم الذي اعطاها كيان الدولة ، ثم نكوصها الشائن عن قبولها بروتوكول لوزان ، يلي ذلك اعمالها العديدة الخطيرة في خرق اتفاقيات الهدنة ، التي وقعت اسرائيل وجاراتها الدول العربية ،

- 
- ٢٤ — قرار الامم المتحدة ٢٧٣ ( ٣ ) بتاريخ ١١ ايار ( مايو ) ١٩٤٩ .  
 ٢٥ — قرار رقم ٣٠٣ ( ٤ ) بتاريخ ٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٩ .  
 — وثيقة الامم المتحدة رقم A/١٢٥١ والرسالتان ١ و ٢ .  
 ٢٦ — قرار رقم ١١٤ ( ٥ — ٢ ) بتاريخ ٢٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٩ .

واخيرا رفضها قبول مقررات الامم المتحدة الذي تكرر سنويا منذ ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ فيما يتعلق بالحدود وعودة اللاجئين . وهذا التاريخ الحافل هو الذي يحمل العرب على رفض التفاوض مع اسرائيل . ان عدم ايمانهم بنيات اسرائيل — وهو يقوم على اساس خبرة واسعة — ورفض اسرائيل المسبق الترحيح بشأن القضايا نفسها التي يجب ان تتركز عليها اية مفاوضات بالاضافة الى عدم تقيد اسرائيل المستمر بمقررات الامم المتحدة ، كل هذه الامور توضح تماما موقف العرب وتبرره . والخبرة الاخيرة منذ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ تتفق تماما والخبرة التي اكتسبت قبل حزيران ( يونيو ) . ان هذه الأدلة الدامغة توحى بان اسرائيل تستخدم « الرغبة في التفاوض » كسياسة دعاوية ~~ساخرة~~ . ويعتقد العرب ، على كل حال ، انهم ~~خسروا الشيء الكثير~~ مما يجعلهم يحجمون عن المخاطرة بخسران شيء آخر عن طريق التفاوض .

## الفصل السابع

### اللاجئون العرب

#### عدد العرب الذين نكبوا بقيام اسرائيل

بلغ عدد العرب الذين غادروا ديارهم حتى الرابع عشر من ايار ( مايو ) ١٩٤٨ حوالي ٤٠٠.٠٠٠ نسمة . وبين هذا التاريخ وتاريخ توقيع اتفاق الهدنة الاخير غادر البلاد ٣٥٠.٠٠٠ شخص آخر فبلغ مجموع الذين اخرجوا من ديارهم المحتلة حوالي ٧٥٠.٠٠٠ نسمة .

وجاء في تقرير وكالة الامم المتحدة لاجثة اللاجئين وتشغيلهم ( اونروا ) للعام ١٩٦٦/١٩٦٧ ان عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة حتى ٣١ ايار ( مايو ) ١٩٦٧ ارتفع ، عن طريق الزيادة الطبيعية في السكان ، الى ١٣٤٤٥٧٦ نسمة ، منهم ٩٥١.٨٦٠ نسمة يتناولون الاعاشة (١) .

غير ان هذه الارقام لا تشمل اولئك الفلسطينيين الذين فقدوا مرتزقهم دون ديارهم ولذا فانهم لا يستحقون الاعاشة وفقا لانهية الاونروا . وكذلك لا تشمل الاشخاص الذين استطاعوا تركيز انفسهم في البلدان العربية المجاورة دون مساعدة خارجية ولذا لم يكونوا بحاجة الى الاعاشة ، والفلسطينيين الذين تشتتوا الان في جميع انحاء المعمورة . ولقد كان مجموع الفلسطينيين العرب عشية حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ حوالي ٢٣٥٠.٠٠٠ نسمة ، موزعين على النحو التقريبي التالي :

- |  |          |
|--|----------|
| (١) لاجئون ، ينالون او لا ينالون اعاشة | ١٣٤٥.٠٠٠ |
| (٢) سكان الضفة الغربية غير اللاجئين    | ٤٧٥.٠٠٠  |

---

١ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٦٧١٣ / A — تقرير اونروا ١٩٦٦ / ١٩٦٧ .

٣) سكان قطاع غزة غير اللاجئين ١٣٠.٠٠٠

٤) اشخاص لم يسجلوا اطلاقا كلاجئين ويعيشون خارج الاردن وغزه ١٠٠.٠٠٠

٥) عرب بقوا في اسرائيل منذ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ ٣٠٠.٠٠٠

المجموع ٢٣٥.٠٠٠ ر

### قرار الامم المتحدة الخاص بحق العودة

انعقدت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ للنظر في تقرير ريسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت ، وقررت فيما قررته « وجوب السماح بأقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم بأن يعودوا اليها ويعيشوا بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين لا يختارون العودة وعن خسارة الممتلكات او الاضرار التي لحقت بها ، وهو امر يجب ان تقوم به حكومات السلطات المسؤولة وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي او الانصاف والعدالة (٢) » .

وفي ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٠ اجتمعت الجمعية العامة للمرة الثانية واتخذت هذه المرة قرارا « **تلاحظ فيه بقلق عدم التوصل الى اتفاق . . . وعدم تنفيذ اعادة اللاجئين او توطيئهم او اعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي او دفع التعويضات ، وتقرر ان . . . قضية اللاجئين يجب ان تعالج باعتبارها قضية مستعجلة . . . وتصدر توجيهاتها الى لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للامم المتحدة . . . لتواصل مشاوراتها مع الاطراف المعنية بصدد الاجراءات اللازمة لحماية حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم (٣) » .**

وبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٧ اتخذت الجمعية العامة ١٨ قرارا تؤكد فيها وتعيد التأكيد سنويا ، حق اللاجئين بالعودة او التعويض وفقا لما نصت عليه الفقرة الحادية عشرة من القرار المؤرخ

٢ — قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ ( ٣ ) بتاريخ ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ الفقرة ١١ .

٣ — قرار الامم المتحدة رقم ٣٩٤ ( ٥ ) بتاريخ ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٠ الفقرة ٢ ( ج ) .

في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ (٤) . وما زال الاسرائيليون يرفضون التنفيذ ويطالبون بتوطين اللاجئين في البلدان العربية .

ان الموقف الاسرائيلي هذا مخالف لرغبة اللاجئين الذين يريدون بأغليبتهم العظمى العودة الى وطنهم وديارهم كما انه مخالف لمقررات الامم المتحدة الصريحة التي تؤكد حق اللاجئين في العودة .

ان موقف اللاجئين من جهة وموقف اسرائيل من جهة ثانية يحتاجان الى شرح وتفصيل هنا .

### موقف اللاجئين

هناك اسطورة تتداولها الالسن خارج العالم العربي تقول ان اللاجئين يمكن ان يقبلوا التوطين حيث هم خارج فلسطين الا ان الحكومات العربية تحول دون التوطين لأسباب سياسية . غير ان هذا القول هو عكس الحقيقة . فالحكومات العربية ترفض التوطين لان اللاجئين يرفضونه وليس العكس .

ان موقف اللاجئين اتضح ولم يتغير منذ العام ١٩٤٨ — وهو الاصرار على تنفيذ حقهم في العودة . ولا شك ان العرب في البلدان المضيفة هم « اخوان اللاجئين » وانهم مع حكوماتهم اكرموا وفادة اللاجئين . وصحيح انه يمكن تأمين الارض والعمل — وهما كل ضرورات الحياة المادية — لهم خارج فلسطين . بيد ان الذي يصرون عليه كحق هو العيش في وطنهم الاصلي مع الاحساس بكيانهم الجماعي كفلسطينيين .

واثبت الذين تعاقبوا على رئاسة وكالة الاونروا ( الوكالة الدولية التي تعنى باللاجئين ) رغبة الغالبية العظمى من اللاجئين في العودة . ولم تقل هذه الرغبة قوة والحاحا في العام ١٩٦٧ عما كانت عليه في العام ١٩٤٨ ، لا بل انها ازدادت اليوم قوة بعد ان طردت اسرائيل بضع مئات الالوف الاخرى من السكان منذ حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .

(١) منذ عشر سنوات ذكر احد مديري الاونروا في تقريره الى الجمعية العامة :

---

For numbers and dates of resolutions, see *United Nations — Resolutions on Palestine 1947-1966*, ed. Sami Hadawi, (Beirut: Institute for Palestine Studies). ص ٧٣ — ١١١

« . . . ان غالبية اللاجئين العظمى ما زالوا يعتقدون ان اجحافا كبيرا قد انزل بهم وما زالوا يعبرون عن الرغبة في العودة الى ديارهم (٥) » .

(٢) وجاء في تقرير آخر « ان كل ما رآه وسمعه حتى الان ( اي المستر لورانس ميتشلمور ، المدير الجديد للاونروا ) منذ ان تولى مسؤولياته الحالية يؤكد **الراي المسجل في التقارير السابقة** الا وهو ان اللاجئين بوجه عام يثابرون بقوة على اصرارهم على فكرة وامنية العودة الى ديارهم . . . ويعرب اللاجئين كذلك عن الرغبة في تمكينهم من الحصول على عوض عن الخسارة التي تحملوها شرط ان لا يسيء ذلك الى مطالبتهم بالعودة او اي حق من حقوقهم السياسية الاخرى الواردة في القرار رقم ١٩٤ ( ٣ ) . وربما كان مفهوم اللاجئين لاساليب تنفيذ تلك الفقرة من قرار الجمعية العامة مختلفا ، غير ان الشيء الذي لا ريب فيه هو **ان حنينهم للعودة الى وطنهم شديد وواسع الانتشار . . . . .** » . « ويعرب اللاجئين عن شعورهم بالمرارة لطول مدة غربتهم ولتقصير الاسرة الدولية سنة تلو سنة في تنفيذ القرار الذي اعيد تأكيده مرات عديدة . وهم يشعرون بالغدر الذي حل بهم كما ان سخطهم لا ينصب فقط على اولئك الذين يعتبرونهم المسؤولين الرئيسيين عن تشردهم بل وعلى الاسرة الدولية كلها التي يعتبرونها مسؤولة عن التقسيم وخسارة وطنهم وهم يرون في التقسيم جريمة بحق العدالة الطبيعية (٦) » .

(٣) وفي العام ١٩٦٦ شدد المستر ميتشلمور ، مدير الاونروا قائلا «**فيما تمر السنون لا تبدو بادرة تشير الى ان اللاجئين اصبحوا اقل شعورا بالالام والمرارة نتيجة اعتقادهم بأن اجحافا كبيرا قد انزل بهم عن طريق خسارة ديارهم وبلادهم واستمرار حرمانهم من اية فائدة من ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم . وهكذا فان تأثير وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باستمرار على السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ما زال خطيرا كما كان (٧) » .**

- 
- ٥ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٦٨٦ / A — تقرير الاونروا ١٩٥٦ / ١٩٥٧ .
- ٦ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٥٨١٣ / A — تقرير الاونروا ١٩٦٣ / ١٩٦٤ . التشديد اضافة المؤلف .
- ٧ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٦٣١٣ / A — تقرير الاونروا ١٩٦٥ / ١٩٦٦ . التشديد اضافة المؤلف .

## اسرائيل ترفض المسؤولية

عمد الاسرائيليون ، تبريرا لرفضهم توجيهات الامم المتحدة بصدد اعادة اللاجئين والتعويض عليهم ، الى اختراع الاسطورة القائلة ان العرب غادروا ديارهم من تلقاء انفسهم بأوامر من زعمائهم وانهم لم يطردوا ، وعلى هذا الاساس يدعي الاسرائيليون ان اللاجئين قد فقدوا حقهم في العودة وفي ممتلكاتهم .

وسواء اغادر العرب ديارهم بطوع اختيارهم ام بغيره فان حقهم في حرية التنقل وفي ممتلكاتهم مصون في تصريح حقوق الانسان الذي وقعت عليه اسرائيل . وتنص المادة ١٣ ( ٢ ) من هذا التصريح على انه « من حق كل انسان مغادرة اي بلد ، بما في ذلك بلده ، وان يعود الى بلاده » . وتقول المادة ١٧ ( ٢ ) انه « لا يحق ان يحرم انسان تعسفا من ممتلكاته » .

ومع ذلك فان الافادات التالية من مصادر محايدة ويهودية تثبت ان الفلسطينيين العرب لم يغادروا البلاد بمحض ارادتهم ولا بناء على اوامر من زعمائهم .

(١) **ارسكين ب . تشايلدرز** ، الكاتب البريطاني ، ذكر في العام ١٩٦١ : « بعد تمحيص كل بيان اسرائيلي رسمي عن خروج العرب ، ذهلت اذ لم تعرض علي ادلة دامغة على وجود اوامر بالهجرة ( من جانب الزعماء العرب ) . وتدعي اسرائيل ان هذه التهمة تدعمها وثائق ثبوتية ولكن اين هذه الوثائق ؟ وزعم انه كانت هناك اذاعات عربية تأمر بالهجرة ولكن لم تذكر تواريخ او اسماء لمحطات الاذاعة او نصوص للاذاعات . وعندما كنت في اسرائيل عام ١٩٥٨ ضيفا على وزارة خارجيتها ، وقد كان املي كبيرا بأن احظى بمساعدة جدية ، طلبت ابراز هذه البراهين . فاكذبوا لي انها موجودة ووعدوا بابرازها . وعندما غادرت البلاد لم يكونوا قد ابرزوا لي منها شيئا ، ولكنهم كرروا التأكيد لي . وطلبت ارسال المواد الي . وما زلت حتى الان بانتظارها » .

ومضى تشايلدرز يقول : « ثم قررت ان اخبر بنفسى هذه التهمة غير الثابتة بأن الاذاعات العربية كانت تذيع اوامر بالهجرة . وهذا ممكن عن طريق مراجعة سجلات هيئة الاذاعة البريطانية التي كانت تسجل جميع اذاعات الشرق الاوسط طوال العام ١٩٤٨ . ويمكن الاطلاع على هذه السجلات بالاضافة الى سجلات اميركية مماثلة في المتحف البريطاني . وهناك لم اعثر على امر او نداء من هذا

القبيل او اشارة بصدد الهجرة من فلسطين صادرة عن اية محطة عربية للاذاعة داخل فلسطين او خارجها في عام ١٩٤٨ . بل على العكس من ذلك هناك سجلات متكررة لنداءات عربية لا بل اوامر صريحة الى المدنيين الفلسطينيين بالبقاء في ديارهم . واذكر هنا مثلين فقط . ففي الرابع من نيسان ( ابريل ) عندما بدأت الموجة الاولى الكبيرة من النزوح ناشد راديو دمشق كل فرد البقاء في دياره وعمله . وفي ٢٤ نيسان ( ابريل ) وقد اشتد دفق اللاجئين حذر الزعماء العرب الفلسطينيين من ان « بعض العناصر والعملاء اليهود ينشرون انباء انهزامية لخلق الفوضى ونشر الذعر بين السكان الآمنين . ويفادر بعض الجبناء منازلهم وقراهم ومدنهم . . . ان العملاء الصهيونيين والجبناء الفاسدين سيلقون عقابا شديدا » . لا بل ان الاذاعات اليهودية ( بالعبرية ) ذكرت مثل هذه النداءات العربية للبقاء . وذكرت الصحف الصهيونية في فلسطين الشيء نفسه ولم تلمح اي منها الى وجود اوامر عربية بالهجرة (٨) » .

(٢) **السر جون باغوت غلوب** ، القائد السابق للجيش العربي الاردني ، قال « ان القصة التي اقنعت الدعاية اليهودية في البدء العالم بقبولها عن مفادرة اللاجئين العرب بمحض اختيارهم ، لا اساس لها من الصحة . فالمهاجرون بطوع اختيارهم لا يغادرون منازلهم بمجرد الثياب التي تكسو ابدانهم . والذين يقررون النزوح من بيت الى آخر لا يفعلون ذلك بسرعة وعجلة تفقدهم بعض افراد اسرهم — الزوج يفقد زوجته ، والاب يفقد ولده وهلم جرا . الواقع هو ان الغالبية تركوا في ذعر وهلع فرارا من الذبح . والحقيقة ان ما حثهم على ذلك هو المذابح التي وان لم تكن عديدة في وقت واحد فقد كانت كافية لحملهم على المضي في الفرار (٩) » .

(٣) **البروفيسور ارنولد توينبي** ، المؤرخ البريطاني ، كتب يقول : « اذا كان لبشاعة الخطيئة ان تقاس بمدى ارتكاب الخاطئ للخطيئة ضد النور الذي افاضه الله عليه ، نجد ان اليهود اقل ذريعة في العام

٨ — من مقال بعنوان « خروج آخر » نشر في صحيفة سبكتاتور اللندنية في ١٢ ايار ( مايو ) ١٩٦١ . وقد توصل الى هذه النتيجة ذاتها السيد وليد الخالدي بعد بحث قام به في المتحف البريطاني . انظر وليد الخالدي في ميدل ايست فورم ، بيروت عدد كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٩ والنشرة العربية ، لندن كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٠ .

٩ — Glubb, *A Soldier with the Arabs*. ص ٢٥١

١٩٤٨ للميلاد في طرد عرب فلسطين من ديارهم من نبوخذنصر وتيتوس وهديران ومحاكم التفتيش الاسبانية والبرتغالية في اقتلاع اليهود واضطهادهم والقضاء عليهم في فلسطين وغيرها في حقب مختلفة من التاريخ . ففي العام ١٩٤٨ للميلاد كان اليهود يدركون ما يفعلون بناء على خبرتهم الشخصية ، فمن مؤسساتهم الكبرى تعلموا درسا من مجاباتهم للامميين النازيين بأن لا يجتروا بل ان يقلدوا بعض الافعال التي ارتكبتها النازيون بحق اليهود (١٠) .

٤) البروفيسور اريخ فروم ، الكاتب والمفكر اليهودي البارز ، قال : « غالبا ما يقال ان العرب فروا وانهم تركوا البلاد بمحض ارادتهم وانهم لذلك يحملون تبعة فقدان ممتلكاتهم وارضيتهم ... غير انه وفقا للقانون الدولي العام ، ما زال المبدأ المسلم به هو ان المواطن لا يفقد ممتلكاته او حقه في المواطنة . فالمواطنة حق واقع ، والعرب في اسرائيل هم من ناحية شرعية اجدر بهذا الحق من اليهود . هل السبب هو مجرد فرار العرب ؟ ومتى كان عقاب الفرار مصادرة الممتلكات والحرمان من العودة الى الارض التي عاش فيها اباء هؤلاء الناس واجدادهم منذ اجيال ؟ (١١) » .

٥) م . شتاين و ا . زخروني ، من حركة القوة الثالثة في اسرائيل ، كتبوا عام ١٩٦١ يقولان بصدد محاكمة ادولف ايخمان : « ... نتساءل بأسى عميق وخجل : هل يحق لاسرائيل التي تفرض منذ ١٣ سنة التشرد والبؤس على مئات الالوف من الرجال والنساء والاطفال الذين لا جريرة لهم غير انهم عرب ، واسرائيل التي حرمت سكانها العرب من حقوقهم الانسانية الاساسية وصادرت معظم اراضيهم وارغمتهم على استجداء الاذن لكل خطوة يخطونها في البلاد ، هل يحق لاسرائيل التي فعلت ما فعلته في قبيله وغزاه وكفر قاسم والهجمات الاعتباطية على مصر ، هل يحق لها من ناحية خلقية ان تجلس في مقعد الحاكم القاضي ؟ ان الزعماء والصحف في اسرائيل تندد بشدة بأولئك الالمان الذين لزموا الصمت خلال الحكم النازي الوحشي . بل ان « الالمان الطيبين » افادوا من نهب اليهود ، وقيل ان حتى الالمان الاحرار واليساريين اصبحوا نازيين . ولكن كيف يتصرف اليهود في اسرائيل ؟ الا يوافق هؤلاء — تصريرا لا تلميحا — على الاجراءات الظالمة لحكومتهم ؟ اليس في اسرائيل بيوت يهودية عدة لا يخلو الواحد منها

١٠ — Toynbee, *A Study of History*, Vol. VIII. ص ٢٨٠

١١ — *Jewish Newsletter* (New York), 19 May 1958.

من قطعة هي ملك عربي ؟ الا تبني الكيبوتز « الاشتراكية » على ارض عربية سليبة ؟ يا له من مشهد ان يقعد اليهود في مقعد القضاء في مدينة الانبياء تحت سمع البشرية وبصرها (١٢) .

### حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧

خلال عدوان الستة ايام حمل حافز الهجوم الاسرائيليين راسا الى الضفة الغربية من الارض حتى نهر الاردن ( الذي يعتبر الان خط وقف اطلاق النار ) . وعندما فوجيء القرويون العرب بالهجوم المباغت ودب في قلوبهم الرعب ازاء الاسلحة الحربية الحديثة كالنابالم التي لا عهد لهم بها من قبل فروا ثانية بفزع مع بعض اللاجئين من العام ١٩٤٨ وكان الكثيرون منهم يقيمون في مخيمات في الضفة الغربية . وقد فر ما مجموعه حوالي ٢٠٠.٠٠٠ نسمة خلال الحرب القصيرة . ومنذ ذلك الحين اضطر آخرون قدر عددهم بحوالي ٢١٠.٠٠٠ شخص بدافع الخوف ونسف بيوتهم او فقدان اقربائهم الى مغادرة ديارهم وارضيتهم (١٢) .

وادي الضغط في الامم المتحدة (١٤) عقب وقف اطلاق النار الى انتزاع وعد متردد من الاسرائيليين باعادة النازحين الذين تجمع معظمهم في مخيمات مؤقتة على طول الضفة الشرقية من نهر الاردن . وقد ملا من اصل ٢٠٠.٠٠٠ نازح حوالي ١٧٦.٠٠٠ شخص استمارات العودة باشراف الصليب الاحمر الدولي . وحدد شهر تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ للعودة . والواقع انه لم يسمح لكثر من ١٤.٠٠٠ نازح بالعودة منذ ذلك الحين .

وحتى شهر شباط (فبراير) ١٩٦٨ كان معظم اللاجئين يتجمعون في ستة مخيمات كبيرة في وادي الاردن . ولكن بعد غارتين جويتين وهجمات بالمدفعية قتل او جرح فيها اكثر من ١٠٠ لاجيء انتقل اللاجئون من جديد الى مناطق ابعد واعلى وآمن في الضفة الشرقية . ويضاف الى هؤلاء الان نوع رابع من اللاجئين هم الاردنيون من وادي الغور الذين ارغموا على ترك مزارعهم بسبب القصف الاسرائيلي .

١٢ . المصدر نفسه ، ٣ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٠ .

١٣ . See Halim Barakat and Peter Dodd, *Refugees: Uprootedness and Exile* (Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968)—A sociological field study on the June refugees.

U.N. Resolution 2252 (ES-V) of 4 July 1967.

وتبلغ نسبة اللاجئين الى غير اللاجئين في الاردن الان ( حزيران ، يونيو ١٩٦٨ ) اثنين الى واحد (١٥) .

والاسرائيليون منذ الخامس من حزيران ( يونيو ) يحاولون ان يثبتوا للعالم بأن المشكلة الفلسطينية قد حلت لانهم أصبحوا أكثر امانا **واطمئنانا من ذي قبل** . وليس أبعد عن الواقع من هذا الكلام . فالشعب الفلسطيني برمته بات الان إما تحت الاحتلال او مقتلعا من جذوره . ومن البعيد جدا عن الواقع ان ينتظر المرء منهم قبول هذا الوضع والاستسلام له .



## الفصل الثامن

### العرب في ظل الحكم الاسرائيلي

١٩٤٨ - ١٩٦٧

#### الاقوال والافعال

قدر عدد العرب الذين بقوا في فلسطين المحتلة عقب اقامة دولة اسرائيل في ١٤ ايار ( مايو ) ١٩٤٨ بحوالي ١٧٠.٠٠٠ شخص — منهم ١١٩.٠٠٠ مسلم و ٣٥.٠٠٠ مسيحي و ١٥.٠٠٠ درزي . وبينهم ٣٢.٠٠٠ من سكان المدن و ١٢.٠٠٠ من سكان القرى و ١٨.٠٠٠ بدوي .

وفي نهاية ١٩٦٦ بلغ عدد السكان العرب ٢٢٣.٠٠٠ مسلم و ٨٥.٠٠٠ مسيحي و ٣١.٠٠٠ درزي ، اي ان مجموعهم كان ٣١٢.٠٠٠ (١) .

ويتجمع معظم السكان العرب في منطقة الجليل — التي كانت مخصصة اصلا حسب مشروع التقسيم « للدولة العربية » ، ونقطة التجمع الثانية هي « المثلث » الذي يقع في وسط البلاد المتاخم للاردن ، والنقطة الثالثة هي النقب في الجنوب .

وفرضت على الاقلية العربية في اسرائيل عدة قيود وضائقات شديدة منذ العام ١٩٤٨ ، وذلك عن طريق سلسلة من القوانين والانظمة التي تجعل اغلبية العرب ( حوالي ٨٠ في المائة منهم ) خاضعين للحكم العسكري ، وليس ادل على القسوة التي يعامل بها هؤلاء العرب من المذبحة الشهيرة التي وقعت في ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ ( والتي ذكرت في موضع لاحق من هذا الفصل ) .

ومن ناحية اقتصادية يزرع العرب في اسرائيل تحت ضغط شديد نتيجة القوانين التمييزية والتقييدية . وقد صودر حوالي ٧٠ في المائة من اراضيهم بسبب هذه القوانين ، وهم عرضة للتمييز في التعليم والتوظيف وفي موارد الماء للري ، كما ان تنقلاتهم بقيت محددة من ١٩٤٩ الى اول كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٦ بالحصول على اذن لكل سفرة (٢) .

وصحيح ، كما يقول الاسرائيليون كثيرا ، ان ابناء الاقلية العربية يتمتعون بحق التصويت ويحق لهم ان يرشحوا انفسهم لعضوية الكنيست ، غير ان هذا ليس سوى تعويض ضئيل عما يواجهونه في حياتهم اليومية من صعوبات وتمييز . ومما يؤسف له ان احساسهم بعدم الاطمئنان وعدم اتصالهم بالعالم الخارجي يجعلان الاحتجاج امرا عسيرا عليهم . وليس هناك من داع للافتراض بانه لو بقي العرب الفلسطينيون في بلادهم وحصلوا على الاستقلال السياسي لتقدموا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا كما تقدم اخوانهم العرب في البلدان المجاورة . والواقع انه يحق القول انه لو استقل عرب فلسطين لتقدموا باسرع مما تقدم به جيرانهم ذلك لانهم بدأوا من قاعدة اجتماعية واقتصادية ارقى . فالتقدم الوضعي والمحدود الذي حققته الاقلية العربية انما هو ثمن باهظ جدا لعدم الطمأنينة من هذه الاقلية وعزلها عن بقية الاسرة التي نزحت عن البلاد .

٢ - يمكن التحقق من الضائقة التي تفرضها الانظمة القائمة والتعسف الذي تنفذ به من دراسة القوانين والرجوع الى :

( ١ ) Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs* (Middle East Institute, Washington, 1958);

(ب) Walter Schwarz, *The Arabs in Israel* (Faber, London, 1959);

( ج ) *New Outlook* (an Israeli periodical), especially March/ April issue, 1962;

( د ) صبري جريس ، العرب في اسرائيل ( حيفا ١٩٦٥ ) الذي نشر اصلا بالعبرية ثم صودرت نسخه . وقد ترجمه الى العربية مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عام ١٩٦٧ ويقع في جزئين . اما فيما يتعلق بمساحة الاراضي المصادرة ( التي قدرت بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ ر٢٠٠ دونم او ٣٠٠.٠٠٠ فدان ) فانظر جيروزالم بوست بتاريخ ٢٩ حزيران ( يونيو ) ١٩٥٤ .

وتبرر السلطات الاسرائيلية هذه الاجراءات التقييدية والتمييزية  
باسباب تتعلق بالامن مع العلم بأن الاقلية العربية لم تشكل في وقت  
من الاوقات تهديدا لامن الدولة . وقد لخص صمويل ديفون ،  
مستشار بن غوريون في الشؤون العربية الراي الرسمي عندما قال  
في حديث له مع والتر شفارتز عام ١٩٥٨ :

« يذكرنا بن غوريون دائما باننا لا نستطيع  
ان نسير على اساس اعمال تخريبية لم تقم  
بها الاقلية العربية ، بل يجب ان نسير على  
اساس ما كان يحتمل لهذه الاقلية ان تقوم  
به فيما لو اتيح لها المجال (٣) » .

ان هذا القول يمثل حقيقة الموقف الاسرائيلي بامانة  
اكثر من الضمانات التي اعطتها الوكالة اليهودية للجنة التحقيق  
الانجلو اميركية متعهدة بمعاملة العرب على قدم المساواة في الدولة  
اليهودية (٤) . واكثر من الضمانات التي وردت في اعلان استقلال  
اسرائيل (٥) . فالافعال افصح من الاقوال .

### التشريع الذي تحكم به الاقلية العربية منذ العام ١٩٤٨

يتضمن التشريع الذي يطبق على السكان العرب في اسرائيل  
منذ العام ١٩٤٨ :

(١) **انظمة الطوارئ العسكرية للعام ١٩٤٨** (٦) ويلخص دون  
بريتز تأثير هذه الانظمة في السكان العرب على النحو التالي :  
« عاش العرب في هذه المناطق في شبكة من القوانين المقيدة . وكانت  
تنقلاتهم الى مناطق الامن ومنها وداخلها تخضع لانظمة السلطات

٣ — Schwarz, *op. cit.* ص ١١٩ . التشديد هنا كما في الاصل .

٤ — الاشارة هنا الى التعهدات بالمعاملة المتساوية للسكان العرب  
التي قطعتها الوكالة اليهودية للجنة التحقيق الانجلو اميركية  
ونشرت في بيانات ومذكرات ( القدس ١٩٤٧ ) ص ٤٣ .

٥ — « ... ستقوم الدولة على اساس مبادئ الحرية والعدالة  
والسلام كما دعا اليها انبياء اسرائيل ، وستحافظ على المساواة  
الاجتماعية والسياسية الكاملة لجميع مواطنيها دونما تمييز في  
الدين والعنصر او الجنس » .

٦ — Israeli Government, *Collection of Regulations*, 1949.

العسكرية . وكان في الامكان نقل قرى بكاملها من منطقة الى اخرى . والسلطة النهائية للنظر في خرق انظمة الطوارئ كانت المحكمة العسكرية التي كانت قراراتها تخضع لصلاحية محاكم الاستئناف المدنية (٧) » .

(٢) **قوانين وانظمة الطوارئ المدنية (٨)** وقال دون بيريتز يوضح هذه التشريعات « كان كل عربي في فلسطين غادر مدينته او قريته بعد ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ يعتبر متغيبا وفقا لهذه الانظمة . وجميع العرب الذين كانت لهم ممتلكات في مدينة عكا الجديدة ، بغض النظر عما اذا كانوا لم يقطعوا اكثر من الامتار المكدودة التي تفصلهم عن المدينة القديمة فقد اعتبروا متغيبين . كما ان الثلاثين ألف عربي الذين فروا من مكان الى آخر داخل اسرائيل ولكنهم لم يغادروا البلاد قط ، فقد اعلنت ممتلكاتهم ايضا ممتلكات متغيبين (٩) » .

(٣) **قانون استملاك الاراضي ( تثبيت الاجراءات السابقة والتعويض ) (١٠)** كانت الغاية من هذا القانون اضعاف الصبغة الشرعية على مصادرة الاراضي العربية التي تمت بين ١٩٤٨ و ١٩٥٣ و ضمان مصادرة غيرها في المستقبل . وقد احتج المواطنون العرب في اسرائيل على هذا القانون الظالم الى البرلمان الاسرائيلي ، والى الامم

---

٧ — Peretz, *op. cit.* ص ٩٥—٩٦ . ان استعمال بيريتز صيغة الماضي لا يعني ان هذه الانظمة لم تعد سارية المفعول عند كتابته تلك السطور . والواقع ان هذه الانظمة ، كما سلف ذكره ، لم تلغ الا في نهاية العام ١٩٦٦ . والانظمة التمييزية التي ستبحث في موضع لاحق من هذا الفصل ما زالت سارية المفعول حتى تاريخ كتابة هذه السطور ( حزيران ، يونيو ، ١٩٦٨ ) .

٨ — قانون الاراضي المهجورة للعام ١٩٤٩ ، قوانين دولة اسرائيل الجزء الاول ، ص ٢٥ — ٢٦ ، انظمة ممتلكات المتغيبين ١٩٤٨ ، **الجيروزالم بوست** ، ١٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ ، قوانين الطوارئ ( زراعة الاراضي البور ) ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، قوانين دولة اسرائيل الجزء الثاني ص ٧٠ — ٧٧ .  
٩ — ص ١٥٢ . Peretz, *op. cit.*

١٠ — راجع النص المنشور في **ميدل ايست جورنال** ، (واشنطن دي . سي) . المجلد ٧ عدد ٣ ، صيف ١٩٥٣ ، صفحة ٣٥٨ — ٣٦٠ .

المتحدة والدول الغربية ، ولكن دون جدوى . وانضم اليهم في احتجاجهم عدد ضئيل جدا من اليهود الاسرائيليين المتتورين الذين شجبوا هذا القانون باعتباره ظالما ومؤذيا وتميزيا .

ووصف كاتب يهودي آخر هو ديريك توزير هذه التشريعات عقب زيارته الشرق الاوسط بانها « شاذة حتى في الوقت المعاصر » . ومضى يقول « في وسع الحاكم العسكري اعلان أي منطقة عربية قطاعا محظورا فيحرم دخولها على كل عربي يرغب في ان يتعهد ارضه . ثم طبق قانون عام ١٩٥٣ فاصبحت الاراضي الزراعية عرضة للمصادرة لان اصحابها لم يتمكنوا من تعهدها بانفسهم . وهذا يعني ان املاك العرب اصبحت اوتوماتيكيا للدولة (١١) » .

وحمل دافيد ك . ايلستون ، المحرر في صحيفة جيروزال بوست قانون استملاك الاراضي على انه « ربما كان اخطر عنصر يخلق المرارة في نفوس العرب جميعا » . و اشار الى ان عشرين قرية في منطقة الجليل جردتها من ممتلكاتها المزارع الجماعية اليهودية « التي تطاولت ومدت يدها عن طريق ايجارات طويلة الاجل منحها اياها وزير الزراعة ، الى اراضي عرب لم يرتكبوا جرما او جريرة (١٢) » .

ووصف الدكتور سريشفسكي من حزب ايحود قانون استملاك الاراضي بانه « سلب للاراضي من الناس ، من سكان الدولة » . و اشار الى ان « هؤلاء هم مزارعون مثلكم ومواطنون مثلكم ، مع فارق واحد فقط بينكم وبينهم ، فهم عرب وانتم يهود . ويبدو لكم هذا الفارق عظيما وحاسما حتى انكم تبدو استعدادا لتجاوز كل ما يتطلبه قانون اسرائيل وتقاليدها (١٣) » .

ووصف كاتب يهودي آخر هو موشي كيرين هذا القانون بانه « عملية سلب بالجملة تحت ستار القانون » . ومضى يقول « ان دارس تاريخ الامم سيدهش في المستقبل ، اذ كيف يجوز للشعب اليهودي الساعي لبناء دولته على اساس العدالة والتقوى بعد ان

---

١١ — من مقال بعنوان « كيف تعامل اسرائيل العرب فيها » ظهر

في مجلة اميركان ميركوري بتاريخ آب ( اغسطس ) ١٩٥٧ .

١٢ — نقلها بيريتز ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

١٣ — من مقال بعنوان « نحن نتهم » ظهر في صحيفة ها آرتس

العبرية بتاريخ ١٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٥ .

تعرض هو نفسه لآعمال من السلب ونزع الملكية لم يسبق لها مثيل ، كيف يجوز له ان يقترف مثل هذه الاعمال لاقليّة لا حول لها ولا قوة (١٤) » .

٤) **قانون التحديد ، آذار ( مارس ) ١٩٥٨ :** وهو يتطلب من الملاكين العرب غير الحائزين على سندات تملك مسجلة ان يبرزوا دليلا على انهم كانوا يملكون اراضيهم بصورة متواصلة ودون منازع لمدة ١٥ سنة ، والا عادت ملكيتها الى الحكومة الاسرائيلية . وكان على الملاكين حسب قوانين الامبراطورية العثمانية ودولة الانتداب البريطانية ان يثبتوا ملكيتهم وفلاحتهم للارض مدة عشر سنوات متتالية للحصول على سند الملكية . وهذا يعني ان على عدد غير قليل من الملاكين العرب ان يبرزوا بموجب القانون الجديد دليلا جديدا على الملكية . وهذا امر عسير ان لم يكن في الغالب مستحيلا عليهم .

وكانت نتيجة كل هذه القوانين والانظمة التي سلف ذكرها مصادرة ٧٠ في المائة من الاراضي التي تملكها الاقلية العربية . ومن الجلي الواضح ان هذه العملية لم تكن لها علاقة بالامن ، ولكنها وثيقة العلاقة بجشع الاسرائيليين للارض .

٥) **قانون العودة وقانون الجنسية (١٥) :** بموجب هذين القانونين يمنح اليهودي ، مهما كانت جنسيته ، في اللحظة التي تطأ قدماه ارض اسرائيل حق الإقامة والجنسية الاسرائيلية بصورة اوتوماتيكية ودون اي قيد او شرط . بيد ان العرب الفلسطينيين ليس لهم هذا الحق حتى في بلادهم . فكون العربي الفلسطيني قد ولد في الاراضي التي يحتلها الاسرائيليون لا يكفي لمنحه اوتوماتيكية المواطنة الاسرائيلية على الرغم من النص الصريح الوارد في قرار الامم المتحدة الخاص بالتقسيم (١٦) . ولكي يصبح العربي مواطنا اسرائيليا عليه ان « يتجنس » بالتبعية الاسرائيلية . وهذا لا يمكن الا اذا اثبت ( ا ) انه ولد في البلاد ( ب ) انه عاش في الاراضي التي تحتلها اسرائيل مدة

---

١٤ - من مقال بعنوان « العرب بيننا » ظهر في صحيفة ها آرتس بتاريخ ١٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٥ .

١٥ - ص ٢٠٧ - ٢١٠ . *Israel Government Yearbook 1952* .

١٦ - قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ ( ٢ ) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ الفصل الثالث ، الفقرة ١ .

ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتاريخ تقديمه بطلب الجنسية و ( ج ) انه مؤهل للاقامة الدائمة و ( د ) انه مستقر او يعتزم الاستقرار بصفة دائمة في البلاد و ( هـ ) انه يجيد اللغة العبرية ( مع العلم بان اللغة العربية تعتبر لغة رسمية ) .

وبعد الموافقة على هذا القانون اعترف وزير الداخلية في البرلمان بأن التمييز العنصري حاصل في اسرائيل . ولكنه قال ان هذا ليس بسبب **قانون الجنسية** بل بسبب **قانون العودة** الذي يكسب اليهود فقط حق « العودة » . ومضى يقول ان القانون السابق كان يقصد التمييز بين اولئك الذين تأكد ولاؤهم لاسرائيل واولئك الذين يتوجب عليهم اثباته (١٧) . وذكرت صحيفة هآرتس العبرية في معرض تعليقها على هذا القانون، الاسرائيليين بالكفاح اليهودي من أجل حقوق الاقلية في البلدان الاخرى وباغفال الاسرائيليين لحقوق الاقلية العربية (١٨) .

وقال ديريك توزير الذي سلف ذكره « ان السياسة الرسمية لحكومة ( اسرائيل ) صريحة لا لبس فيها ولا غموض . فالعرب ، كاليهود في المائيه النازية ، يعتبرون رسميا مواطنين من الدرجة الثانية — وهذه حقيقة مسجلة في بطاقات هويتهم (١٩) » .

## الاسرائيليون الحاكمون

فيما يتظاهر الاسرائيليون امام الاجانب السذج بانهم حماة متنورون للاقلية العربية ، ابقوا على العرب بكل حذق خاضعين لسيطرتهم بوسائل ، لو طبقت ضد اليهود في البلدان العربية لضجت صحف العالم بالويل والثبور . وفيما يلي بعض الامثلة :

(١) في ١٦ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٣ طرد سكان قرية كفر برعم العرب ثم دمرت قريتهم . ووصفت مجلة نير الاسرائيلية الحادث على النحو التالي « دليل آخر على مضاعفة الاجراءات ضد عرب اسرائيل يكمن في هدم قرية كفر برعم تدميرا كاملا ، وكانت السلطات العسكرية قد طردت سكانها الموارنة عام ١٩٤٨ وهم الان مشتمون في القرى العربية المجاورة . وقد تدخل البطريك الماروني مبارك باسم هؤلاء

---

١٧ — Peretz, *op cit.* ص ١٢٥

١٨ — ها آرتس بتاريخ ٣ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٣ .

١٩ — *American Mercury*, August 1957.

القرويين . فقطعت الوعود السخية بالسماح لهم بالعودة الى اراضيهم ومنازلهم . وبرا بهذه الوعود دمرت القرية تدميرا كاملا (٢٠) .

(٢) وفي يوم الجمعة العظيمة من عام ١٩٥٤ دنست المقبرة المسيحية في حيفا وحطم ٧٣ صليباً وديست بالاقدام . فتظاهرت الطوائف المسيحية احتجاجا واعربت عن استنكارها للحادث . ومنذ العام ١٩٤٨ دمر اكثر من ٣٥٠ كنيسة ومسجدا .

ورد المرحوم المنسيور مكماهون ، رئيس البعثة البابوية في البلدان العربية على اتهامات الصحف الاسرائيلية التي تزعم انه كان يقوم بحملة تشويه سمعة اسرائيل بقوله « ليس هناك حملة او تشويه اذا اعربت الصحافة الكاثوليكية في جميع انحاء العالم عن سخطها على تدمير القرى والكنائس في اسرائيل » .

### مذبحة كفرقاسم

عشية الهجوم على السويس عام ١٩٥٦ اي في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ دخلت قوات الحدود الاسرائيلية قرية كفرقاسم وهي قرية على الحدود في « المثلث » وفرضت منع التجول فيما كان القرويون من سكانها ما زالوا يعملون في حقولهم . ولدى عودتهم دون ان يعلموا ما حدث في قريتهم قتل منهم ٥١ شخصا وجرح ١٣ آخرون . وبين القتلى ١٢ امرأة وفتاة و ١٠ صبيان بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة وسبعة اطفال بين الثامنة والثالثة عشرة (٢١) .

وبذلت في البدء جهود لكتمان الحادث ، ولكن عندما تسربت انباء هذه المذبحة وتبين ان الامر الذي كان لدى الجنود هو « اقتل رأسا بالرصاص » لم تر حكومة اسرائيل بدا من اجراء « محاكمة » للمسؤولين . وزاد افتضاح امر هذه المذبحة عندما تبين انه لم يكن هناك فاصل سوى نصف ساعة بين اعلان نظام منع التجول وتطبيقه وان القرويين لم يعرفوا سببا لهذه المعاملة التي تعرضوا لها .

أما البيّنات التي انكشفت في اثناء المحاكمة فكانت مذهلة حتى في هذا العالم الذي اعتاد القسوة (٢٢) . ثم ان الاحكام والمعاملة التي تلقاها المتهمون كانت مذهلة اكثر . وقد كتبت صحيفة ها آرتس العبرية اليومية في ١١ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٧ تقول « ان الضباط والجنود الاحد عشر الذين يحاكمون بصدد مذبحة كفر قاسم نالوا جميعا زيادة في مرتباتهم قدرها ٥٠ في المائة . وتوجه مبعوث خاص الى القدس لاحضار الحوالات للمتهمين في الوقت المناسب لصرفها . ومنح عدد من المتهمين اجازة للعطلة » . وازافت الصحيفة تقول « ان المتهمين يختلطون بحرية مع النظارة ، ويبتسم الضباط لهم ويربتون على اكتافهم ، وبعضهم يصفحهم . ومن الواضح ان هؤلاء ، سواء ثبتت ادانتهم او براءتهم فانهم لا يعاملون كمجرمين بل كأبطال » .

وكتبت نشرة « جويش نيوزليتر » كلمة عن موقف الكراهية الذي تقفه قوات الامن الاسرائيلية من المواطنين العرب في اسرائيل . وذكرت ان الشرطي دافيد غولدفيلد استقال من شرطة الامن احتجاجا على عقد المحاكمة . فعندما مثل امام المحكمة للشهادة افاد قائلا « اشعر بان العرب اعداء لدولتنا . . . وعندما توجهت الى كفر قاسم شعرت بانني ذاهب ضد العدو ولم اكن لاميز بين العرب في اسرائيل والعرب خارج حدودها » . وعندما سأل القاضي ماذا كان سيفعل فيما لو التقى امرأة عربية تريد دخول منزلها وهي لا تشكل بحال من الاحوال خطرا على الامن ، فاجاب الشاهد بقوله « اطلق النار عليها دون ان اشعر بأي عطف ، فكان لدي اوامر علي ان انفذها (٢٣) » .

وفي ٢٦ شباط ( فبراير ) ١٩٥٩ — اي بعد سنتين واربعة اشهر من تلك المذبحة — حكم على قائد شرطة الحدود الذي اعطى الامر « بفغرامة رمزية قدرها ٢ سنت فقط لتجاوزه الصلاحيات وفرض نظام منع التجول على قرية عربية في اسرائيل في عام ١٩٥٦ » (٢٤) ومن العسير العثور على مثل اسخف من هذا في تاريخ البشرية .

وعلق الكاتب المختص بالشؤون الدولية جيمس ويربرغ على معاملة اسرائيل للسكان غير اليهود فقال « ليس افجع من رؤية

٢٢ — لمراجعة تفاصيل وصف المحاكمة بناء على سجلات المحكمة انظر جرجس ، المصدر نفسه ، ص ٩ — ٦١ .

٢٣ — جويش نيوزليتر ٨ تموز ( يوليو ) ١٩٥٨ .

٢٤ — New York Herald Tribune, 27 February 1959.

خلق دولة يهودية تعامل فيها الاقليات غير اليهودية معاملة مواطنين من الدرجة الثانية . . . وخلق ملجأ هناك حاجة ماسة له للمضطهدين والمعذبين شيء ، وخلق نعمة قومية ودولية قائمة على تعصب ديني من مخلفات القرون الوسطى وعلى اسطورة وجود جنس يهودي استغلها النازيون ، شيء آخر (٢٥) » .

ان ما عارضناه فيما سلف ليس سوى امثلة قليلة على الوحشية والتمييز اللذين تعامل بهما السلطات اليهودية في اسرائيل الاقلية العربية . وما هذه الامثلة سوى غيض من فيض تمثل مآسي تتكرر يوميا . والمؤسف في هذه الحالة ان الاحرار الغربيين يتمثلون اسرائيل كدولة تقدمية وحررية وديمقراطية يحتذى بها . وكان لهذا الوضع تأثير خطير في نفوس العرب الذين يرون الان ان العالم مستعد للتغاضي عما يعانيه العرب في فلسطين كما انه غير مستعد للتصديق بان اسرائيل ترتكب خطأ .

---

٢٥ — من خطاب القي في كنيس ميشكان الاسرائيلي في نيوهافن في كونيكتكت يوم ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، منقول عن جويش نيوزليتر ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ .

## الفصل التاسع

### هدنة قلقة من ١٩٤٨ — ١٩٦٧

تميزت المدة التي مرت بين اقامة اسرائيل في عام ١٩٤٨ وحرب عام ١٩٦٧ بحوادث دامية عبر خطوط الهدنة ، واحتلال اسرائيل لقطاعات مجردة من السلاح ، وحملة السويس التي قامت بها اسرائيل وشريكاتها ، كما تميزت بما هو اهم من ذلك : بتجاهل اسرائيل لمقررات الامم المتحدة الخاصة باللاجئين وبالقدس ، وباصرار مصر على منع الملاحة الاسرائيلية من استعمال قناة السويس ما دامت اسرائيل تنكر على اللاجئين حقوقهم . ومن شأن تاريخ هذه الحوادث والمواقف ان يظهر من جديد استخفاف اسرائيل بسلطة الامم المتحدة وقسوتها تجاه حقوق العرب .

### مقررات الامم المتحدة بشأن اللاجئين والقدس وحقوق الممتلكات العربية

هناك حبل طويل من المقررات التي اتخذتها الامم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي وبقيت حبرا على ورق ، ابتداء بقرار التقسيم للعام ١٩٤٧ وانتهاء بقرار في العام ١٩٦٦ يؤكد من جديد حقوق اللاجئين (١) . ان عرضا موجزا وسريعا لاهم هذه المقررات كفيل باظهار مدى استهتار اسرائيل بارادة الاسرة الدولية .

(١) قرار التقسيم ( القرار رقم ١٨١ ( ٢ ) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ ) وقد تجاهلته اسرائيل باحتلالها مساحة اوسع من تلك التي خصصها لها مشروع التقسيم وبطردها السكان العرب من المساحة المخصصة « للدولة اليهودية » وكذلك من الاراضي

---

١ — القرار رقم ١٨١ ( ٢ ) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ والقرار رقم ٢١٥٤ ( ١١ ) بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٦ على التوالي .

الاضافية المحتلة ، وبمصادرتها اراضي الذين فروا من البلاد وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة ، وحتى معظم اراضي الذين بقوا في البلاد .

(٢) قرار اعادة اللاجئين ( القرار رقم ١٩٤ ( ٣ ) بتاريخ ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ ) — وهو القرار الذي اعيد تكراره واشير اليه اكثر من سواء — ويدعو الى السماح بعودة جميع اللاجئين الراغبين في العودة والتعويض عن كل ضرر لحق بممتلكاتهم . غير ان اسرائيل ترفض المرة تلو المرة الامتثال لهذا القرار معلنة انه بات « باليا » ويقوم على « احلام واوهام » (٢) .

(٣) القرار رقم ٣٠٣ ( ٤ ) بتاريخ ٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٩ بصدد تدويل مدينة القدس بقي حبرا على ورق . لا بل ان الاسرائيليين امعنوا في تحدي الامم المتحدة فنقلوا عام ١٩٥٠ برلمانهم وحكومتهم من تل ابيب الى القدس .

(٤) يحدد القرار رقم ٣٩٤ ( ٥ ) بتاريخ ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٠ موقف الامم المتحدة من حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم . وصادرت اسرائيل ممتلكات العرب وما زالت ترفض السماح بتعيين وصي من جانب الامم المتحدة لرعاية الممتلكات العربية بحجة ان ذلك يحد من سيادة اسرائيل ويعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية (٣) . ويشكل موقف اسرائيل من الناحية العملية انكارا لحقوق اللاجئين الاقتصادية وحقوقهم في الممتلكات خلافا لكل مفاهيم القانون الدولي ولمقررات الامم المتحدة الخاصة بهذا الصدد .

(٥) كان القرار بقبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة ( القرار رقم ٢٧٣ ( ٣ ) بتاريخ ١١ ايار ( مايو ) ١٩٤٩ ) مشروطا بأن تنفذ هذه الدولة « قرار الامم المتحدة المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ( الخاص بالاراضي ) والقرار المؤرخ في ١١ كانون الاول

---

٢ — نقلا عن مايكل كوماي ، بيان مندوب اسرائيل في الامم المتحدة . انظر وثيقة الامم المتحدة رقم ٤٣٣ A/SPC/SR. بتاريخ ١٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٥ ، وهو تؤكد حديث لموقف اسرائيل العريق .

٣ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٤٤٧ A/SPC/SR/ بتاريخ ٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٥ . وهذا الموقف ايضا يمثل استمرارا لموقف اسرائيل الرسمي .

( ديسمبر ) ١٩٤٨ ( الخاص بعودة اللاجئين ) . وما زال الاسرائيليون يتجاهلون تعهدهم بتنفيذ ذلك .

(٦) تعهد العرب والاسرائيليون بموجب بروتوكول لوزان المؤرخ في ١٢ ايار ( مايو ) ١٩٤٩ بتسوية مشكلة فلسطين ضمن اطار مشروع التقسيم ، غير ان الاسرائيليين تنكروا لتوقيعهم حالما قبلت دولتهم في عضوية الامم المتحدة . ومن الجدير بالملاحظة هنا ان الاسرائيليين لم يوقعوا البروتوكول الا بعد ان اعلن العرب رفضهم الاولي لمشروع التقسيم ودخلوا الحرب مع اسرائيل . وهذا يبطل ادعاء اسرائيل بأن مشروع التقسيم قد مات لان العرب رفضوه في عام ١٩٤٧ وحاربوها في عام ١٩٤٨ .

(٧) ومقابل هذه المقررات التي ذكرت او اشير اليها ومقابل البروتوكول الذي تم توقيعه برعاية لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للامم المتحدة — وجميعها موجهة الى اسرائيل التي تجاهلتها كلها — هناك قرار واحد فقط موجه الى دولة عربية واحدة هو قرار مجلس الامن الدولي رقم ٩٥ ( ٢٣٢٢ / ٥ ) بتاريخ اول ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥١ وهو يدعو مصر الى «انهاء القيود المفروضة على مرور الملاحه الدولية التجارية والبضائع عبر قناة السويس مهما كانت وجهتها والى ان تكف عن كل تدخل في الملاحه » .

وقد اتخذ هذا القرار على الرغم من المعارضة الشديدة التي ابدتها بعض الدول الاعضاء في المجلس . فقد شدد مندوب الهند مثلا على ان « مجلس الامن الدولي ليس بالهيئة الصالحة للبت في قضايا تتضمن نواحي قانونية معقدة (٤) » . وذهب مندوب الصين الى ابعد من هذا اذ قال « يبدو ان صيغة القرار تفترض صحة الادعاء بأن الاجراءات التي اتخذتها مصر في قناة السويس هي خرق للقانون الدولي العام ولبنود ميثاق قناة السويس واتفاقية الهدنة . اما في رأينا فان هذه نقطة تحتاج الى اثبات . فالهدنة ان هي الا الخطوة الاولى نحو السلام ، وهي لا تعني انتهاء حالة الحرب . . . ومن غير المعقول الافتراض بأن جعل قناة السويس محايدة يلغي كل حق للسلطة الاقليمية (٥) » .

ومن الجدير بالملاحظة هنا ان السفن الاسرائيلية كانت ايضا

---

٤ — محفوظات مجلس الامن الدولي : الدورة ٥٥٣ الصفحة ٣ .

٥ — المصدر نفسه ، الصفحة ١٠ — ١١ .

ممنوعة من المرور في القناة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ ، اي عندما كانت بريطانية لا تزال تسيطر على هذا الممر المائي . وهذا يوضح بجلاء قوة الحجة المصرية القانونية في عدم فتح القناة في وجه الملاحنة الاسرائيلية .

ولكن هناك حجة اساسية اهم من هذه . فمشكلة قناة السويس ليست الا وجهها رئيسيا واحدا من مجمل القضية الفلسطينية ولا يمكن حل وجه واحد بمعزل عن تسوية عامة شاملة . وكان هذا ايضا هو رأي المرحوم داغ همرشولد ، السكرتير السابق العام للأمم المتحدة الذي قال « هذه مشكلة لها نواح قانونية مهمة يمكن القول انها تحتاج الى مزيد من الايضاح غير انها تشكل ايضا جزءا من القضية الفلسطينية العامة (٦) » .

وقد اوضح الرئيس جمال عبد الناصر في مقابلة له مع المراسلين الصحفيين الاميركيين في ٨ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٩ ضرورة وضع مشكلة القناة في موضعها المناسب ، اذ قال (٧) « ان المقررات الخاصة بفلسطين تشكل وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة — حق اللاجئين في العودة الى ديارهم وحقهم في ممتلكاتهم او التعويض عليها ، وحقهم في ارضهم الفلسطينية — كل هذه لا تقبل التجزئة ... ونحن مستعدون لقبول هيئة او لجنة من الامم المتحدة لتضع جميع هذه المقررات موضع التنفيذ بالنسبة الى اسرائيل والينا . ولذلك فمن الظلم ان يطلب منا تنفيذ القرار من جهتنا بينما لا تنفذ اسرائيل المقررات الاخرى من جهتها » . وما زال هذا هو موقف الرئيس عبد الناصر (٨) .

### اتفاقيات الهدنة العامة وخطوط الهدنة

عمدت اسرائيل مرارا وتكرارا الى خرق اتفاقيات الهدنة العامة مع سورية والاردن ومصر ، وذلك عدا الحربين في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ عندما اعلنت اسرائيل ان هذه الاتفاقيات لاغية . وسنكفي

---

٦ — تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة لعام ١٩٥٨/١٩٥٩ ، الصفحة ٥ .

٧ — الاهرام بتاريخ ٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٩ .

٨ — مقابلة صحفية مع رئيس تحرير مجلة **لوك** ، نقلا عن الاهرام ، ٥ اذار ( مارس ) ١٩٦٨ .

القارئ مؤونة النظر في كل حادث خرق . غير اننا نعرض على انظاره عددا ضئيلا من الاحداث البارزة .

(١) ذكر ممثل هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة امام مجلس الامن الدولي في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ ان اسرائيل ابعدت ليل ٣١/٣ آذار (مارس) ١٩٥١ ، ٧٨٥ عربيا عن القطاع المجرد من السلاح بين سوريه واسرائيل خلافا للمادة الخامسة من الاتفاقية ولم يسمح لهؤلاء العرب بالعودة الى منازلهم وممتلكاتهم . وكان هذا الرفض تجاهلا تاما لحكم رئيس لجنة الهدنة المشتركة ورئيس مراقبي الهدنة الدوليين ومجلس الامن الدولي نفسه (٩) ، وحتى هذا اليوم تحرم اسرائيل العودة على القرويين .

ولفت رئيس مراقبي الهدنة الدوليين في اربعة تقارير متلاحقة نظر مجلس الامن الدولي الى ان السلطات الاسرائيلية ترفض تنفيذ قرار مجلس الامن المؤرخ في ١٨ ايار (مايو) ١٩٥١ (١٠) ، وان البوليس الاسرائيلي مستمر في احتلال المنطقة المجردة من السلاح وفي ممارسة الاشراف العام عليها خلافا لاتفاقية الهدنة التي تنص على وجود البوليس العربي المحلي (١١) وان البوليس الاسرائيلي يسيطر على تنقلات العرب ويتدخل في حرية تنقل رئيس لجنة الهدنة

---

٩ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٢٠٤٩ / ٥ الباب الرابع ، الفقرة ٣ ووثيقة الامم المتحدة رقم ٢٠٨٨ / ٥ الفقرة ٨ . وقرار مجلس الامن موضوع البحث هو القرار رقم ٩٣ ( ١٩٥١ ) بتاريخ ١٨ ايار (مايو) ١٩٥١ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٢١٥٧ / ٥ . وجاء في هذا القرار ان « المدنيين العرب الذين ابعدتهم الحكومة الاسرائيلية عن المنطقة المجردة من السلاح يجب ان يعادوا الى منازلهم وان تتولى لجنة الهدنة المشتركة الاشراف على عودتهم واعادة تأهيلهم على النحو الذي تقرره اللجنة » . وقرر المجلس ايضا « عدم الاقدام على أي عمل يترتب عليه نقل الاشخاص عبر الحدود الدولية او خطوط الهدنة او ضمن المنطقة المجردة من السلاح دون قرار مسبق من رئيس لجنة الهدنة المشتركة » .

١٠ — التقرير المؤرخ في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٥١ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٢٢١٣ / ٥ الجزء ٢ ، الفقرتان ١٤ و ١٧ .  
١١ — التقرير المؤرخ في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٥١ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٢٣٠٠ / ٥ الفقرة ٩ .

المشتركة ومراقبي الهدنة الدوليين (١٢) وان البوليس الاسرائيلي ما زال محتفظا بمراكز للتفتيش على الطريق الرئيسية الى « مسمارها ياردن » في القطاع الوسط من المنطقة المجردة من السلاح خلافا لطلب رئيس لجنة الهدنة المشتركة بازالتها (١٣) .

وفي ٢٧ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٣ كرر الجنرال فان بينيكيه، رئيس المراقبين الدوليين الجديد ، الصعوبات التي ذكرها سلفه الجنرال رايلي خلال السنتين الماضيتين . وذكر الجنرال بينيكيه من هذه الصعوبات « حالة العرب الاقتصادية في المنطقة المجردة من السلاح والتعدي على الاراضي العربية وسيطرة البوليس الاسرائيلي على الجزء الاكبر من القطاع والمعارضة الاسرائيلية لقيام رئيس اللجنة ومراقبي الهدنة بتنفيذ مسؤوليتهم في ضمان تنفيذ المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة » . ثم اقترح « امكان حل هذه الصعوبات اذا ما طبق نص المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة في ضوء التعليق الوثيق للوسيط بالوكالة والذي قبله الجانبان في عام ١٩٤٩ (١٤) » .

واشار الجنرال بينيكيه ايضا الى بيان الدكتور رالف بانس امام مجلس الامن الدولي في ٢٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٥١ اذ قال « ولذلك وبطبيعة الحال وبموجب نصوص اتفاقية الهدنة لا يحق لاي من الطرفين ان يدعي حرية السيطرة في المنطقة المجردة من السلاح على النشاط المدني ، اما النشاط العسكري فيستبعد عنها كليا (١٥) » .

وواصلت اسرائيل خرقها اتفاقية الهدنة العامة وادينت من جديد في الجلسة الطارئة الثانية والسبعين التي عقدتها لجنة الهدنة المشتركة في ١٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٤ لانها لم تسحب قوة البوليس النظامي التي وضعتها في المنطقة المجردة من السلاح (١٦) .

---

١٢ — التقرير المؤرخ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥١ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٢٣٨٩ / S الفقرتان ١٤ و ١٦ .

١٣ — التقرير المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٢ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٢٨٣٣ / S الفقرتان ٥٠ و ٥٨ .

١٤ — تقرير الجنرال بينيكيه امام مجلس الامن في الجلسة التي عقدها في ٢٧ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٣ الفقرة الرابعة ٥٥١ .

١٥ — المصدر نفسه .

١٦ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٣٤٣ / S ، الملحق ج .

وفي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ ذكر الجنرال ي . ال . ام . بيرنز، رئيس هيئة مراقبة الهدنة الجديد في احد تقاريره « ان بوليس دولة اسرائيل ، بناء على اوامر صادرة عن رئاسة البوليس خارج المنطقة المجردة من السلاح يسيطر على المنطقة » وان طلبات رئيس لجنة الهدنة المشتركة المتكررة بسحب البوليس قد رفضت (١٧) .  
واخيرا كان على الجنرال بيرنز ان يرفع القضية الى السكرتير العام للأمم المتحدة في ايار ( مايو ) ١٩٥٦ مشيراً الى انه لم يطرأ اي تغيير على الموقف (١٨) .

(٢) حادث التوافيق كان هجوماً على قرية التوافيق التي تقع على الحدود السورية في شباط ( فبراير ) ١٩٦٢ . وفي موضع لاحق تفاصيل هذا الهجوم والاضرار التي نجمت عنه . غير انه ذكر هنا كمثل آخر على الخرق الكبير لاتفاقية الهدنة العامة وبسبب الطريقة التي حاول بها مندوب اسرائيل في الامم المتحدة التأثير في رئيس هيئة مراقبة الهدنة في ذلك الحين الجنرال فون هورن .

فقد ذكر الجنرال في كتابه « العمل العسكري في سبيل السلام » زيارة مايكل كوماي مندوب اسرائيل لدى الامم المتحدة لمكتبه المؤقت في سكرتارية الامم المتحدة اثر وقوع الحادث . وقال الجنرال فون هورن « وقد نصحني ( اي كوماي ) بأنه من الافضل لي ان انسى فكرة الامم المتحدة العتيقة بشأن تسيير زورق دورية في بحيرة طبريه ، وقال ان الفكرة ولدت ميتة وينبغي اهمالها . . . وقال لماذا اضيع وقتي في الاصرار على امور كثيرة اعلم ان الاسرائيليين يعارضونها ؟ وان من الحكمة ان اصفي الى نصيحته والا اصبحت عيشتي منغصة جدا » .

ويختم الجنرال فون هورن قائلاً « لقد اخذت بالحسبان تهديداته ( اي تهديدات كوماي ) المبطنة ، ولكن كان في الواقع مضيعة للوقت محاولة ارهاب رئيس هيئة مراقبة الهدنة الدولية ، ولا سيما في ارض الامم المتحدة (١٩) » .

(٣) تم توقيع اتفاقية الهدنة المصرية — الاسرائيلية في ٢٤ شباط

---

١٧ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٣٤٣ / S ، الفقرة ١٨ .  
١٨ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٥٩٦ / S ، الملحق ٧ ، الفقرة ١ .  
١٩ — Horn, General Carl von, *Soldiering for Peace* (Cassel & Co., London, 1966). ص ٢٦٣ .

( فبراير ) ١٩٤٩ . وسمح وفقها لهذه الاتفاقية للاسرائيليين بالاستمرار في احتلال الاراضي التي بيدهم والتي تنحصر باتجاه خليج العقبة ضمن نصف المسافة بين خط شاطئ الخليج والمنطقة التي كانوا يحتلونها يومذاك فعلا (٢٠) . وهكذا استبعد الاسرائيليون عن الوصول الى الخليج . وفي آذار ( مارس ) ١٩٤٩ اي بعد ١٣ يوما فقط من توقيع اتفاق الهدنة شنوا هجوما على النقب الجنوبي فاطلت قواتهم على خليج العقبة . واحتلوا قرية ام الرشراش العربية الواقعة على الخليج وطردها اهلها وجردوهم من ممتلكاتهم . وهكذا انشئت ايلات على ارض عربية الملكية . وهذه نقطة مهمة بالنظر الى الدور الذي لعبته ايلات في عام ١٩٦٧ وذلك عندما استغل اغلاق مصر مضائق تيران وانكار حق الاسرائيليين في الوصول الى ميناء ايلات كعذر للاعتداء على مصر . وقليلون هم الذين تذكروا في العالم الخارجي عام ١٩٦٧ ان ميناء ايلات قد احتلته اسرائيل خلافا لاتفاقية الهدنة مع مصر .

(٤) وتبين نتيجة للاحداث التالية انه كان هناك خرق آخر لاتفاقية الهدنة مع مصر . ففي ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩٥٠ ، احتل الاسرائيليون بير قطاط داخل المنطقة المجردة من السلاح خلافا لحكم لجنة الهدنة المشتركة (٢١) . وعندما ابلغ مجلس الامن الدولي بالموضوع وعدت اسرائيل بسحب قواتها المسلحة . وبناء على هذا التوكيد سجل مجلس الامن في قراره المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٠ وعد اسرائيل بالانسحاب وقال على وجه التحديد ان « قوات اسرائيل المسلحة ستسحب الى المواقع التي اقرتها اتفاقية الهدنة (٢٢) » . ومع ذلك فقد عاد الاسرائيليون واحتلوا بير قطاط في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٥ واستخدمت كنقطة انطلاق في غزوة سيناء في ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ .

(٥) في ٢ ايلول ( سبتمبر ) طرد الجيش الاسرائيلي حوالي ٤٠٠٠ بدوي من منطقة العوجة المجردة من السلاح الى سيناء عبر خط الحدود المصرية . وقال رئيس هيئة رقابة الهدنة في تقريره الى

---

٢٠ — وثيقة الامم المتحدة رقم S/1264/Rev. 1 بتاريخ ٢٤ شباط ( فبراير ) ١٩٤٩ ، الصفحة ١١ ( الملحق ٢ (ب) لاتفاقية الهدنة العامة ) .

٢١ — وثيقة الامم المتحدة رقم A/1873 ص ٥٥ الفقرة ٥١٤ .

٢٢ — المصدر نفسه ، الصفحة ٦٠ ، الفقرة ٥٦٧ .

مجلس الامن الدولي بتاريخ ١٨ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٠ عن الخرق الجديد ( ا ) ان البدو كانوا يعيشون في منطقة بئر السبع في عهد الانتداب البريطاني ثم انتقلوا الى العوجة منذ حوالي سنتين بسبب الضغط الاسرائيلي ( ب ) ان الاسرائيليين منذ ٢٠ آب ( اغسطس ) قاموا بعمليات لاجلاء البدو مستخدمين في ذلك جنود الجيش بسيارات مصفحة وبتوجيه طائرات الاستكشاف . ( ج ) ان الاسرائيليين بعد ان طردوا البدو الى ما وراء الحدود المصرية الدولية احرقوا الخيام والمحاصيل والممتلكات . ( د ) ان الاسرائيليين خلال هذه العمليات قتلوا ١٣ بدويا . . . ( ٢٣ ) .

في ١٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٠ طلب مجلس الامن الدولي من لجنة الهدنة الاسرائيلية - المصرية المشتركة ان تولي اهتمامها العاجل لشكوى مصر بشأن طرد البدو كما طلب من اسرائيل ان تنفذ ما تقرره لجنة الهدنة المشتركة بشأن اعادة هؤلاء البدو ( ٢٤ ) . وقررت اللجنة السماح بعودة البدو المطرودين . غير انه على الرغم من مرور ١٨ سنة حتى الان على قرار لجنة الهدنة المشتركة فانه ما زال حبرا على ورق لان اسرائيل اغفلته كليا .

( ٦ ) في ٢١ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٥ ابلغ رئيس هيئة مراقبة الهدنة الدولية مجلس الامن الدولي ان الجيش الاسرائيلي قد احتل قطاع العوجة المجرد من السلاح ( ٢٥ ) . وبعد حوالي السنة اي في ٢١ آب ( اغسطس ) ١٩٥٦ افاد رئيس هيئة مراقبة الهدنة ان اسرائيل تعارض « في عقد اي اجتماع للجنة الهدنة المشتركة في مقرها في العوجة الواقعة في القطاع المجرد من السلاح الذي يحتله الان الجنود الاسرائيليون ( ٢٦ ) » . وفي الخامس من ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٦ اكد رئيس هيئة المراقبة من جديد تقريره السابق قائلا « ان الجيش الاسرائيلي ما زال يحتل قطاع العوجة المجرد من السلاح » مؤكدا ان العوجة ليست فقط مركز القطاع المجرد من السلاح . . . بل انها ايضا مقر لجنة الهدنة المشتركة وذلك بموجب المادة العاشرة ( الفقرة الثانية ) . واثار رئيس الهيئة الى اتصال اخير مع بن غوريون ، رئيس وزراء اسرائيل ، في ٣ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٦ ومضى يقول

٢٣ — وثيقة الامم المتحدة رقم ١٧٩٧ / ٥ .

٢٤ — وثيقة الامم المتحدة رقم ١٩٠٧ / ٥ — القرار رقم ٨٩ ( ١٩٥٠ ) .

٢٥ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٥٩٦ / ٥ الملحق ٨ .

٢٦ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٦٣٨ / ٥ الفقرة ١٠ .

« كرر المستر بن غوريون رفضه السماح بأن تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعاتها في العوجه (٢٧) » .

ولا غرو ان يرفض بن غوريون ذلك لان العوجه كانت تهيأ لتكون مركز العصب في الهجوم على سيناء الذي وقع بعد ذلك بثمانية اسابيع .

### اجتياز خطوط الهدنة

بين عام ١٩٤٩ عندما وقعت اتفاقيات الهدنة وعدوان عام ١٩٦٧ اجتاز عدد كبير من الافراد العرب خطوط الهدنة . وكانوا في معظم الحالات من الرجال والنساء والفتيان الذين كانوا يعودون الى منازلهم ليستردوا قطعة ثياب او ينبشوا عن نقودهم المخبأة او لمجرد اقتطاف بعضا من فاكهة بساتينهم ويرجعوا من حيث اتوا . وكان هذا النوع من الخرق الطفيف لاتفاقيات الهدنة العامة متكررا بالنظر الى طول خطوط الهدنة وعزلها القرى عن اراضيها ولا سيما على الجانب الاردني . وجاء في وثيقة للامم المتحدة « ان المشكلة صعبة بنوع خاص لان خط الهدنة طويل — اذ يبلغ حوالي ٦٢٠ كيلومترا — ولانه يقسم اراضي فلسطين المنتدبة السابقة بطريقة اعتباطية ويفصل مثلا الكثير من القرى عن اراضيها (٢٨) » .

وقد بذلت الدول العربية كل ما في وسعها للحد من اجتياز خطوط الهدنة وبالتالي لتخفيض الخسائر في الارواح (٢٩) . غير ان اسرائيل لم تأخذها رأفة اطلاقا في ردها على « المتسللين » ، فكانت تقتلهم . وكتب شخص كان يقيم في اسرائيل في صحيفة « فوروارد » يقول « ان الجنود الاسرائيليين يقتلون من هؤلاء « المتسللين » ما

---

٢٧ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٣٦٥٩ / S الملحق ، الباب الثاني ، الفقرات ١ و ١٠ و ١٠ .

٢٨ — وثيقة الامم المتحدة رقم ٦٣٠ S/PV. الصفحة ١٤ الفقرة ٥٩ .

٢٩ — ويشهد بذلك الكوماندور هتشيسون وغيره . انظري . هتشيسون ( هدنة عنيفة ) الصفحة ١٠٢ . وتأكد هذا من جديد عام ١٩٦٦ لدى مندوبي الولايات المتحدة وفرنسه لدى الامم المتحدة اذ امتدح كلاهما احترام الاردن التزاماته الدولية . انظر وثيقة الامم المتحدة رقم ١٣٢٠ S/PV. و ١٣٢١ S/PV. بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

معدله خمسة او سبعة في الاسبوع وذلك كعمل عسكري روتيني (٢٠) » .

وقد اشار ناثان الترمان ، الشاعر الاسرائيلي ، الى دخول اليهود غير المشروع الى فلسطين وقال « ان اليهود كانوا دائما متساهلين في موقفهم تجاه عبور الحدود بصورة غير مشروعة . فقد استعملت جوازات سفر مزورة واركتبت مخالفات رسمية صغيرة اخرى ضد الدولة ، غير ان هذه الامور كلها لم يكن ينظر اليها كقضايا خلقية ، وبالطبع لم ينظر اليها كجرائم يعاقب عليها بالموت » . ويرفع الترمان بعد ذلك عقيرته قائلا « يا اعضاء الكنيست ، ايها المزورون السابقون لجوازات السفر ، ايها المتسللون واحفاد المتسللين ، ما اسرع ما تعلمتم الخلقية الجديدة للعسكرية (٢١) » .

وفي عام ١٩٥٥ بدأ يرد ذكر نوع جديد من التسلل العربي ، زاد في عام ١٩٥٦ ، وهو تسلل الفدائيين . وقد وقعت اسرائيل حملة السويس في عام ١٩٥٦ ، التي استهدفت تحطيم الاسلحة الجديدة التي تلقتها مصر من تشيكوسلوفاكية قبل ان يتاح الوقت للجيش المصري لتعلم استعمالها على الوجه الصحيح ، بحيث تبدو كأنها رد على هجمات الفدائيين المتزايدة .

والجدير بالذكر انه بين توقيع اتفاقيات الهدنة العامة وحرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ لم تقم وحدات من الجيوش العربية النظامية بعمليات عسكرية او بعبور خطوط الهدنة .

ولم يكن الحال كذلك مع اسرائيل . فلا بد من القول هنا ان جميع العمليات التي وقعت ، قامت بها قوات اسرائيلية نظامية مسلحة . ولم تكن هذه العمليات دائما موجهة ضد القوات المسلحة النظامية على الجانب الاخر بل كثيرا ما كانت تنطوي على قتل المدنيين بالجملة وتدمير المنازل في القرى وغيرها من الممتلكات بالجملة .

---

٣٠ — صحيفة فوروارد ( نيويورك ) بتاريخ ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ . وقالت صحيفة نيويورك تايمز ان ٣٩٤ متسللا عربيا قد قتلوا عام ١٩٥٢ وان ٢٢٧ آخرين اصابوا بجروح واسر ٢٥٩٥ متسللا . ( ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ ) .

٣١ — ورد في ( صوت نفور ) لمؤلفه و . زوكرمان ( نيويورك ، بوكمان أسوسييتس ، ١٩٦٤ ) الصفحة ٣٣ — ٣٤ .

وقد شن الاسرائيليون اكثر من اربعين هجوما عسكريا على الاراضي العربية بين آذار ( مارس ) ١٩٤٩ و ايار ( مايو ) ١٩٦٧ . وقد نددت لجان الهدنة المشتركة بهذه الاعمال كلها كما ان مجلس الامن الدولي وجه اللوم عدة مرات الى اسرائيل . وابرز هذه الهجمات هي :

**قبيصة** من ١١ — ١٥ تشرين الاول , اكتوبر ( ١٩٥٣ حيث قتل ٧٥ شخصا ودمرت القرية .

**نحالين** في ٢٨/٢٩ آذار ( مارس ) ١٩٥٤ حيث قتل ١٤ شخصا ودمرت القرية .

**قطاع غزة** في ٨ شباط ( فبراير ) ١٩٥٥ حيث قتل ٣٨ شخصا وجرح ٣١ آخرين .

**خان يونس** في ٣١ آب ( اغسطس ) ١٩٥٥ حيث قتل ٤٦ شخصا وجرح ٥٠ آخرين .

**البطيحة** في ١١/١٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٥ حيث قتل خمسون شخصا واسر ٢٨ .

**قلقيلية** في ١٠/١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ حيث قتل ٤٨ شخصا وجرح ٣١ آخرين .

**التوافيق** في اول شباط ( فبراير ) ١٩٦٢ حيث دمرت القرية تدميرا كاملا .

**السموع** في ١٣ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٦ حيث قتل ١٨ شخصا وجرح ١٣٠ آخرين ودمر ١٢٥ منزلا ( بينها المدرسة والعيادة الطبية والمسجد ) .

ولن نثقل على القارئ بالادلة التفصيلية التي تدين اسرائيل في كل من هذه الحوادث الرئيسية او في غيرها من الحوادث الاخرى التي هي اقل دموية من هذه . ولكن يكفي ان نشير هنا الى ان ادانة اسرائيل في مجلس الامن الدولي كانت دائما اجماعية تقريبا . ولم يكن مندوب الولايات المتحدة ومندوب بريطانيا مثلا اقل حزما وصراحة في تنديدهما من مندوب الاتحاد السوفياتي او الهند . ومع هذا كله فقد استمرت اسرائيل في سياسة القتل والتدمير كما لو ان اتفاقيات الهدنة العامة ليست موجودة او كأن خطوط الهدنة ليست قائمة الا لتجتازها اسرائيل بالقوة او انها وجدت لتدمير الحياة والممتلكات .

وفي ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ بدأ غزو مصر واعلن بن غوريون قائلا « لقد ماتت الهدنة مع مصر ، كما ماتت خطوط الهدنة ، وليس في وسع السحرة او المشعوذين بعثها الى الحياة من جديد (٢٢) » . وفي ضوء تاريخ اسرائيل وماضيها يتساءل المرء ما اذا كانت هذه الاتفاقيات والخطوط يوما على قيد الحياة حقيقة في ذهن اسرائيل بالمعنى الذي استعمله بن غوريون .



## الفصل العاشر

### التوسع الاسرائيلي

#### مخططات التوسع الاسرائيلية

كلما نوه العرب بالمخاطر التي تتهددهم من التوسع الاسرائيلي، قوبلوا بالنفي الشديد . ومن المحال التوفيق بين النفي ومخططات اسرائيل واعمالها . وقد سبقت الاشارة الى ان حدود « ارض اسرائيل » قد حددتها الحركة الصهيونية على نحو مطاط في اواخر القرن التاسع عشر واولائل القرن العشرين ، وهي تنطبق على الحدود « التوراتية » و « التاريخية » المزعومة « لارض الميعاد » اي من « النيل الى الفرات » .

وقد بدأت الخطوات السياسية الحسية المؤدية الى تحقيق هذه الغاية بوعد بلفور الذي منح الصهيونيين موطناً قدم في فلسطين على شكل « وطن قومي » ثم تلتها اقامة « دولة يهودية » عام ١٩٤٨ . ومنذ حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ اشتد الضغط داخل اسرائيل لانشاء اسرائيل الكبرى التي تضم الاراضي التي احتلت في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ (١) .

١ — ان الادلة على ذلك كثيرة ولذلك نكتفي باختيار بعض الامثلة البارزة :

١ ( ) في ١٨ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ اعلن والتر ايتان ، السفير الاسرائيلي لدى فرنسه ، في باريس ان اسرائيل لم تأخذ شيئاً يخص شخصاً آخر . انظر التايمز اللندنية بتاريخ ٢٧ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ .

ب ( ) في ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) تحدث ليفي اشكول ، رئيس الوزراء ، عن اسرائيل الكبرى كما ورد تحديدها اعلاه . انظر انترناشونال هيرالد تريبيون بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٧ . ( البقية على الصفحة التالية )

ان تمديد آفاق اسرائيل الجغرافية ، الذي اشرنا اليه آنفا ، ليس بالظاهرة الحديثة او المنعزلة . فعدا اعتماد الصهيونية سياسة توسعية تقوم على اساس القوة الطاردة قبل انشاء الدولة ، فثمة ادلة وفيرة على وجود هذا الاتجاه نفسه منذ العام ١٩٤٨ ، مع انه يفترض في الدولة ، اية دولة ، ان تكون اكثر وعيا للالتزامات الدولية من حركة عقائدية لا تتقيد بالحدود الدبلوماسية . ان تصريحات الزعماء الاسرائيليين توضح نياتهم التوسعية اكثر مما يود الاعتراف به اولئك الغربيون الذين يعطفون على اسرائيل .

(١) **الدكتور حايم وايزمن** الذي كان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية مدة تزيد على الثلاثين عاما ، والذي كان اول رئيس لدولة اسرائيل ، قال لسامعيه عندما زار القدس في اول كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ « لا تقلقوا لان جزءا من القدس ليس الان ضمن الدولة . سيتم ذلك بسلام . واعدوا فاصيكم بالصبر » . ومضى يقول « لا تخافوا يا اصدقائي فان الكنس القديمة سيعاد بناؤها وستفتح من جديد الطريق الى حائط المبكى . فبدمائكم وتضحياتكم جددتم البيعة القديمة . والقدس لنا بفضل الدماء التي ضحى بها ابناءؤكم في الدفاع عنها (٢) » . وبعد ١٩ سنة اتبع الجيش الاسرائيلي نصيحة وايزمن وفتح الطريق الى حائط المبكى ليس بالسلام او الصبر بل بالقنابل والنابال . ولا بد من تذكير القارىء هنا ان القدس من الناحية الروحية على الاقل لا تقل اهمية في نظر العربي — مسيحيا كان ام مسلما — عما هي في نظر اليهودي . هذا بالاضافة

ج ( تألفت في اسرائيل « حركة اسرائيل الكبرى » . وقالت صحيفة لو موند ( ٢٠ و ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ) ان هذه الحركة تصر على الحاق المناطق التي هي الان تحت الاحتلال . وتضم الحركة بين اعضائها عدة اساتذة كبار وصحفيين ونوابا في الكنيست ويدعمها اعضاء في مجلس الوزراء الاسرائيلي أمثال مناجيم بيغن ويوسف سابير وموشي ديان .

د ( اعلن ييغال آلون ، وزير العمل ، ان الخرائط الرسمية لاسرائيل الكبرى قد صدرت وان الخرائط القديمة ( كما كانت الحدود بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) ) باثت من مخلفات التاريخ . انظر لو موند بتاريخ ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٨ .

٢ — Joseph, Dov, *The Faithful City: The Siege of Jerusalem* ص ٣٣٢ . 1948.

الى التعلق العربي بالمدينة التي عاش فيها العرب وسيطروا عليها  
عدة قرون دون انقطاع .

(٢) قال دافيد بن غوريون ، في منشور رسمي ، ان الدولة  
« قد بعثت في الجزء الغربي من ارض اسرائيل » وأن الاستقلال قد  
اعلن « في جزء من بلادنا الصغيرة » . و اضاف : « تتكون كل دولة  
من ارض ومن شعب . وليست اسرائيل الوحيدة في ذلك . الا انها  
دولة ليست طبق الاصل لارضها وليست طبق الاصل لشعبها . . .  
يجب ان يعلن الان انها انما تأسست على جزء فقط من ارض  
اسرائيل . وحتى اولئك الذين يشكّون في استعادة الحدود التاريخية،  
كما حددت وجسّدت منذ بدء التاريخ ، لا يستطيعون ان ينكروا  
شذوذ حدود الدولة الجديدة (٢) » .

(٣) قال دافيد بن غوريون ، في اجتماع لحزب الماباي في العام  
١٩٥٢ ، « اوافق على تشكيل الوزارة بشرط واحد ، وهو : استثمار  
كل الجهود للتوسع في الجنوب » . الم تكن حملة سيناء ١٩٥٦ مجرد  
تحقيق لهذا التعهد ؟

(٤) في ١٢ شباط ( فبراير ) ١٩٥٢ اعلن موشي ديان بصفته  
رئيسا لاركان حرب الجيش الاسرائيلي من الراديو الاسرائيلي « على  
الشعب ان يتهيا للحرب وعلى الجيش الاسرائيلي ان يقوم بالقتال  
وهدفه الاسمي هو بناء الامبراطورية الاسرائيلية (٤) » . ولعل هذا  
هو اوضح تصريح لا يحتاج الى بيان صدر عن مسؤول اسرائيلي .  
فعندما استعمل كلمة « امبراطورية » وضع موشي ديان النقاط على  
الحروف وسمى الاشياء بمسمياتها .

(٥) في ١٢ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٥ قال مناحيم بيغن  
رئيس حزب حيروت وعضو البرلمان والحكومة ، في الكنيست « اؤمن  
ايمانا عميقا بشن حرب وقائية على الدول العربية دونما ابطاء .  
فانا فعلنا ذلك احرزنا هدفين الاول هو محو القوة العربية ، والثاني  
توسيع اراضيها » . وهذا ايضا تصريح لا موارد فيه ولا غموض .

---

٣ — *Israel Government Yearbook 1951-1952*, p. 64; and *Year-book 1952*, pp. 63 and 65.

٤ — من بيان اذيع في البرنامج العربي من راديو اسرائيل في ١٢  
شباط ( فبراير ) ١٩٥٢ .

(٦) واعلن ناطق آخر بلسان حزب حيروت في نيويورك عام ١٩٥٦ ، اي قبل حملة السويس باشهر « السلام مع البلدان العربية امر مستحيل مع الحدود الراهنة لاسرائيل التي تجعل اسرائيل عرضة للهجوم » . ونصح « بأن تبدأ اسرائيل بالهجوم فوراً للاستيلاء على النقاط الاستراتيجية على الحدود بما في ذلك قطاع غزة ثم عليها ان تستولي على مملكة الاردن التي تساندها بريطانيا (٥) » .

وبناء على هذه التصريحات الحديثة بالاضافة الى التصريحات السابقة لقيام الدولة ( انظر الفصل الاول ) ، لا يستطيع العرب الا ان ينظروا بعين الريبة الى المخاطر التي يمثلها خلق اسرائيل بالنسبة الى الاراضي العربية والسلام العربي . وهناك اعمال عدوانية حسية تثبت مخاوف العرب كما يدل على ذلك الفصل الاخير .

### غزو مصر في عام ١٩٥٦

ان الاسباب التي اوردها الاسرائيليون لتبرير عملياتهم هذه كانت متفاوتة . ففي البلاغ الذي صدر عشية الغزو وصفت وزارة الخارجية الاسرائيلية الحملة بأنها من قبيل « الحرب الوقائية » و « الغارة الثأرية (٦) » . وجاء في امر موشي ديان لجنوده « اليوم ستقاتل القوات الجنوبية عبر الحدود وستحاصر جيش النيل في بلاده (٧) » . وعندما طلب من ضابط الاتصال لشؤون الهدنة في وزارة الخارجية ان يوضح العملية الاسرائيلية حسن عبارات البلاغ الرسمي واكد ان « هذه ليست مجرد غارة ثأرية ، فالقوات الاسرائيلية ستبقى في سيناء (٨) » .

وعندما اعلن دافيد بن غوريون نبأ غزو مصر امام الكنيست كان افصح لسانا واوضح بيانا اذ قال « ان الجيش لم يكلف نفسه مؤونة احتلال ارض العدو في مصر بالذات واقتصر في عملياته على تحرير المنطقة من شمال سيناء الى طرف البحر الاحمر » . وأشار الى

---

٥ — النيويورك تايمز بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ .  
٦ — لمراجعة نص البلاغ انظر ( وثائق السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، واشنطن ، وزارة الخارجية ، ١٩٥٧ ، الصفحة ١٣٥ — ١٣٦ ) .

٧ — جويش اوبزرفر بتاريخ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ .  
٨ — ئي . ال . ام . بيرنز ( بين العرب والاسرائيليين ) نيويورك ، ايفان اوبلنسكي ، ١٩٦٣ ، الصفحة ١٨٠ .

احتلال جزيرة تيران في جنوب خليج العقبة فوصفها بأنها « جزيرة يوتفات الى الجنوب من خليج ايلات الذي حرره الجيش الاسرائيلي (٩) ». ويذكر القاريء ان ايلات نفسها ( ام الرشراش اصلا ) كانت قد احتلت بعد نصف شهر تماما من توقيع اسرائيل اتفاقية الهدنة مع مصر وتعهدت فيها باحترام خطوط الهدنة المعينة في الاتفاقية ، وقد استقنت هذه الخطوط ايلات .

ان ترديد كلمة « تحرير » والاسماء التوراتية القديمة للاماكن وكذلك الاشارة الى النية في البقاء في سيناء ، كل هذه تدل على الدوافع التوسعية وراء الحملة . وعلى كل حال فعندما اضطرت اسرائيل الى الانسحاب تحت ضغط الامم المتحدة وبوجه خاص من الولايات المتحدة كانت لا تزال تصر على تغيير الوضع الراهن بجعل انسحابها مشروطا بفتح خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية . وقد رفضت اسرائيل تمسك العرب بأن الخليج هو دون شك مياه اقليمية عربية ، كما رفضت اقتراح العرب عرض القضية على انظار محكمة العدل الدولية في لاهاي لاصدار حكمها فيها . وقليلون اولئك الذين يعرفون ان لجنة القانون الدولي لم تجد عام ١٩٥٦ مبررات لاعتبار مضائق تيران ممرا دوليا يخضع للقوانين المطبقة على مثل هذه الممرات (١٠) .

### حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧

بما ان الراي العام في الغرب يظهر حساسية ازاء الاخطار التي تهدد اسرائيل اكثر منه ازاء الاخطار التي تهدد العرب ، فقد اعتقد ان حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ اندلعت بسبب اقفال الجمهورية العربية المتحدة مضائق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية في ايار (مايو) وبسبب دخول جنود الجمهورية العربية المتحدة شبه جزيرة سيناء ، واعتقد كذلك ان الاسرائيليين اضطروا الى الهجوم للحؤول دون دمار دولتهم . وبناء على هذه الذريعة حصل الاسرائيليون على تأييد سياسي ومعنوي ومادي من عدة دول ، وتمكنوا من وصم

---

٩ — النيويورك تايمز بتاريخ ٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٦ .  
التشديد اضافي .

١٠ — انظر الاشارة الى تقرير لجنة القانون الدولي في رسالة روجر فيشر احد اساتذة هارفارد الى المحرر في النيويورك تايمز بتاريخ ١٠ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .

الدول العربية بالعدوان . والحقيقة هي ان اجراءات الرئيس عبد الناصر في ايار ( مايو ) كانت ردا على تهديدات اسرائيل لسوريه واعتداءاتها عليها في نيسان ( ابريل ) . ومع ان الصحافة الغربية تجاهلت تقريبا هذه التهديدات والاعتداءات ، فان القليلين جدا ادركوا وقوعها (١١) .

ان الاطلاع على نماذج من التصريحات الاسرائيلية قبل حرب حزيران ( يونيو ) وبعدها يظهر الفارق البعيد بين الجهتين . فالبيانات التي سبقت الحرب تتضمن بوضوح ضمانات وتعهدات ببراءة اسرائيل من الاهداف التوسعية . اما البيانات التي صدرت بعد الحرب فتوضح بصراحة عزم اسرائيل على التمسك بالاراضي المحتلة مهما كانت نتائج المفاوضات التي تطالب بها اسرائيل . ويتخذ الاسرائيليون نقطة اساسية في سياستهم العربية ، فكرة المفاوضات المباشرة . وقليلون هم الغربيون الذين يرون بوضوح عدم الصدق في الدعوة الى التفاوض فيما تعلن اسرائيل ان بعض القضايا ( كقضية القدس مثلا ) لا تقبل التفاوض .

### بيانات ما قبل الحرب

(١) في ٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٦ اعلن مايكل كوماي ، المندوب الاسرائيلي في ذلك الحين لدى الامم المتحدة ، امام اللجنة السياسية الخاصة ، دحضا للاتهامات العربية بمخططات اسرائيل التوسعية في الاراضي العربية « اود ان ابلغ اللجنة بصورة لا لبس فيها ولا غموض ان اسرائيل لا تطمع بأرض اي من جاراتها ، كما انها تشعر بأنها غير ملزمة بأن تتنازل عن شيء من اراضيها لاي من جاراتها . فنحن جميعا اعضاء في الامم المتحدة ، وقد وقّعنا على ميثاقها الذي يلزمنا بأن يحترم كل واحد منها استقلال الاخر السياسي وسلامة اراضيهِ . ان حكومتي تقبل تماما وبتحفظ هذا الالتزام تجاه الدول الاعضاء المائة والعشرين الاخرى في الامم المتحدة (١٢) » .

---

١١ — E. Rouleau, J.F. Held, and S. Lacouture, *Israël et les Arabes: Le 3ème Combat* (Paris, Editions du Seuil, 1967), pp. 73, 176. Also, John S. Badeau, "The Arabs, 1967," in *The Atlantic* (U.S. Monthly), December 1967. ص ١٠٨

١٢ — وثيقة الامم المتحدة A/SPC/PV. ٥٠٥ بتاريخ ٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٦ .

(٢) ليفي اشكول ، رئيس الوزراء ، القى خطابا في البرلمان الاسرائيلي « اعلن فيه للدول العربية ان اسرائيل ليست لها مخططات عدوانية (١٢) » .

(٣) موشي ديان ، وزير الدفاع ، قال « ليست لدينا اهداف للغزو . بيد ان هدفنا الوحيد هو احباط غاية الجيوش العربية في غزو بلادنا (١٤) » . وفي مناسبة اخرى نقل عن لسانه قوله « يسا جنود اسرائيل ، ليست لدينا اهداف للغزو الاقليمي (١٥) » .

(٤) جدعون رفايل ، مندوب اسرائيل لدى الامم المتحدة ، تلا البيان الاتي من وزير الدفاع الاسرائيلي الى مجلس الامن الدولي في ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ — وهو يوم الهجوم « ليس غرضنا الغزو . ان هدفنا الوحيد هو ان نضع حدا لمحاولة العرب سلب بلادنا ، كما انه فك الحصار (١٦) » .

(٥) وفي يوم الهجوم بالذات اعلن ليفي اشكول « اننا لا نبتغي شيئا غير العيش باطمئنان ضمن اراضيها الحالية (١٧) » .

### بيانات ما بعد الحرب

(١) ليفي اشكول ، قال انه نشأت « حقيقة سياسية جديدة في

---

١٣ — واشنطن بوست بتاريخ ٢٣ ايار ( مايو ) ١٩٦٧ .  
١٤ — من اذاعة لراديو اسرائيل بتاريخ ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .  
قارن هذا التصريح بتصريح للجنترال مردخاي هود ، قائد سلاح الجو الاسرائيلي ، الذي اشار الى ان خطة الهجوم كانت تعد خلال ١٦ سنة ، وقال « ان تخطيط ١٦ سنة وراء تلك الدقائق الثمانين الاولى » . ( اي الغارات الجوية في ٥ حزيران ( يونيو ) )  
« لقد عشنا الخطة وكنا ننام على الخطة ونأكل الخطة . وكنا نعدّها باستمرار » . من مقال بقلم راندولف تشرشل ظهر في الصنداي تايمز اللندنية بتاريخ ١٦ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ ، الصفحة ٧ .

١٥ — النيويورك تايمز بتاريخ ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .  
١٦ — بيان القى امام مجلس الامن في ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .  
١٧ — من اذاعة لراديو اسرائيل من القدس في ٥ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .

الشرق الاوسط (١٨) . « واسرائيل تعتزم الاحتفاظ بالقسم الاردني السابق من القدس وبقطاع غزة . فاسرائيل بغير القدس تكون بمثابة اسرائيل بغير رأس . . . (١٩) » .

(٢) **ابا ايبان** ، وزير خارجية اسرائيل ، قال « ان اسرائيل لن تعود بأي حال من الاحوال الى اتفاقات الهدنة للعام ١٩٤٩ (٢٠) » . وقال « لا يستطيع المرء احيانا ان يظفر بالسلام والامن دون مكاسب اقليمية (٢١) » . وقال ايضا « اذا صوتت الجمعية العامة بـ ١٢١ صوتا مقابل صوت واحد بشأن عودة اسرائيل الى خطوط الهدنة . . . فان اسرائيل سترفض الامتثال لهذا القرار (٢٢) » . وقال ايضا « ان اسرائيل لا تنوي « التفريط » بالمكانة التي ظفرت بها بفضل الانتصار في حربها في الشرق الاوسط وستحتفظ بالأراضي التي استولت عليها من العرب الى ان يتم التوصل الى تسوية سلمية مرضية (٢٣) » . وقال « ان النصر العسكري لا يستقر ولا ينجح الا اذا دعمه صلح . ان ما حدث عام ١٩٦٧ قد حدث لان اسرائيل في عام ١٩٥٧ اقنعت بالتخلي عن ثمار النصر . اما هذه المرة فستكون هناك خريطة مختلفة لاسرائيل . . . ولا تحتاج اسرائيل للاعتراف بها ، فهي قائمة وموجودة (٢٤) » .

(٣) **اسرائيل جليلي** ، وزير الاعلام ، قال « ان اسرائيل لا تقبل العودة الى الوضع الذي كان قبل حدوث هذا (الصدام) (٢٥) » .

---

١٨ — من رسالة لوكالة انباء يو . بي . آي . بتاريخ ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

١٩ — من مقابلة مع مجلة در شبيغل ، نقلتها جيروزالم بوست بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ .

٢٠ — من رسالة لوكالة انباء يو . بي . آي . في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

٢١ — من مقابلة على تلفزيون المائيه الفريية في ٥ تموز (يوليو) ١٩٦٧ .

٢٢ — النيويورك تايمز بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

٢٣ — رسالة لوكالة انباء رويتر بتاريخ ١٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ .

٢٤ — صحيفة الدايلي ستار (بيروت) ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ .

٢٥ — رسالة لوكالة انباء يو . بي . آي . بتاريخ ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

(٤) **ييفال آلون** ، وزير العمل ، قال « يجب ان نتعمق ، ولا سيما في الجزء الاوسط من البلاد وعلى مقربة من الجليل والقدس (٢٦) » .

(٥) **دافيد بن غوريون** ، رئيس الوزراء السابق ، قال « لا اساس لتفاوض اسرائيل على القدس القديمة (٢٧) » .

(٦) **موشي ديان** ، وزير الدفاع ، قال « ان قطاع غزة لاسرائيل ، وستتخذ الخطوات لجعله جزءا من هذه البلاد (٢٨) » . وقال ايضا « على اسرائيل الا تعود الى حدودها كما كانت في العام ١٩٤٨ . علينا ان ننظر الى واقع العام ١٩٦٧ وخريطة العام ١٩٦٧ . ونحن لسنا بحاجة الى حدود دائمة فقط ، بل والى حدود تضمن السلام (٢٩) » . وقال « هناك حوالي مليون عربي لا نريدهم ، اعني لا نريدهم مواطنين في اسرائيل ، في القسم الاردني . . . وطبعاً لا نريد عودة مصر الى قطاع غزة . وهذه هي نفس القصة لسيناء . . . لا اعتقد ان على اسرائيل ان تتنازل بحال من الاحوال عن قطاع غزة لمصر او عن الجزء الغربي من الاردن للملك حسين » . وعندهما سئل عما اذا كانت هناك من طريقة تستطيع بها اسرائيل استيعاب الاعداد الكبيرة من العرب الذين تحتل اسرائيل اراضيهم الان فقال « اقتصاديا في وسعنا ذلك ، بيد انني لا اعتقد ان هذا يتفق واهدافنا للمستقبل . فمن شأن ذلك ان يحيل اسرائيل الى دولة ثنائية او دولة عربية — يهودية بدلا من كونها دولة يهودية ، ونحن نريدها دولة يهودية . . . ونحن نريدها دولة يهودية كما ان فرنسه دولة فرنسية (٣٠) » . وقال كذلك « لن نسمح بحال من الاحوال لانفسنا بالخروج مثلا من الخليل . هذا برنامج سياسي ، ولكن ما هو اهم من ذلك هو انه تحقيق لحلم اجداد الشعب (٣١) » .

- 
- ٢٦ — من بيان القي في ١٢ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .  
٢٧ — رسالة لوكالة انباء يو . بي . آي . بتاريخ ١٩ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .  
٢٨ — ذي كريستيان ساينس مونيتور بتاريخ ٧ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ .  
٢٩ — الغارديان بتاريخ ١١ آب ( اغسطس ) ١٩٦٧ .  
٣٠ — من تصريحات من المحطة المركزية ( سي . بي . اس ) برنامج « واجه الجمهور » نقلت بالتلفزيون من نيويورك .  
٣١ — من رسالة لوكالة انباء يو . بي . آي . بتاريخ ٩ آب ( اغسطس ) ١٩٦٧ .

(٧) ورد في نيا من القدس ان جميع الخرائط الصادرة عن دائرة المساحة الاسرائيلية والتي تظهر عليها خطوط الهدنة للعام ١٩٤٩ قد اعتبرت الان « قديمة وتاريخية (٢٢) » .

(٨) تعلن الحكومة الاسرائيلية الان ان المناطق التي احتلت نتيجة حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ لم تعد تعتبر « اراضي عدو » . ولهذا الاجراء غاية مزدوجة : اولا — التغلب على الانتقاد القائل ان الاسرائيليين في معاملتهم السكان المدنيين العرب يخالفون مواثيق جنيف للعام ١٩٤٩ ، وثانيا — الحصول على الحرية في مصادرة الممتلكات (٢٣) .

### التوسع : الدليل الحديث

قد يذهب المرء لمجرد الجدل الى حد القول ان المقتبسات السابقة لا تدل على شيء غير شهوة متعاطفة للاراضي من جانب الاسرائيليين وليس على توسع متعمد مقصود . غير ان ماضي الاحداث يوضح ان اسرائيل متى سنحت لها ادنى فرصة لم تتوان عن **التوسع الفعلي** . ولا شك انه من الاسلام عند التنديد باسرائيل الاعتماد على الاجراءات التي اتخذتها وتمسكت بها لا على النيات — مهما بلغت قوة الادلة الظرفية التي تدعم الاتهام بالنيات التوسعية . وينبغي ان لا يغربن عن البال ان الادلة الظرفية لا تقتصر على سنة واحدة سبقت حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ولا تقتصر الاجراءات التوسعية على ما بعد هذه الحرب مباشرة .

يمكن القول ان توسع اسرائيل يقوم على اساس احتلالها اراضي مصرية واردنية وسورية ورفضها الانسحاب منها على الرغم من قرار مجلس الامن الدولي بهذا الشأن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ( رقم ٢٤٢ — ١٩٦٧ ) وعلى الرغم من تنديد ميثاق الامم المتحدة الصريح باحتلال اراضي دول اخرى من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

---

٣٢ — من بيان القاه ييغال آلون ، وزير العمل ، في ٢١ شباط (فبراير)

١٩٦٨ ، ونقلته الدايلي ستار في ٢٢ شباط ( فبراير ) ١٩٦٨ .

٣٣ — للاطلاع على مخالفات مواثيق جنيف للعام ١٩٤٩ انظر . . . . .

*Israel and the Geneva Conventions* (Beirut, 1968), The Institute for Palestine Studies.

غير اننا لن نستعمل ادلة الاحتلال بعبارات عامة . ونفترض جدلا ايضا ان اسرائيل تريد التفاوض على انسحاب جزئي مقابل تنازلات عربية .

ولهذا فان الاجراءات التوسعية ، بعد العزل ، تشمل المناطق التي تحتلها اسرائيل والتي اعلن الزعماء الاسرائيليون انها « لا تقبل التفاوض » اي المناطق التي ترفض اسرائيل رفضا باتا ان تدخلها في اي « جدول للمفاوضات » في ظل اية ظروف . والمناطق غير القابلة للتفاوض هي تلك المحتلة زيادة عن الاراضي المخصصة للدولة اليهودية بموجب مشروع التقسيم للعام ١٩٤٧ والتي ما زالت اسرائيل متمسكة بها حتى الخامس من حزيران ( يونيو ) ١٩٦٨ ، بالاضافة الى اجزاء من الاراضي التي احتلتها في حرب حزيران ( يونيو ) . وهذه الاخيرة تشمل القدس وغزه ومرتفعات الجولان و « اجزاء معينة » من الضفة الغربية من الاردن « تحتاج اليها اسرائيل لاغراض استراتيجية » كما يقول الاسرائيليون .

ويشدد الاسرائيليون اكثر ما يشددون على القدس . فاحتلالها نهائي كما تقول مصادر اسرائيلية رسمية على جميع المستويات من رئيس الوزراء اشكول والجنرال موشي ديان فما دون . لا بل ان ابا ايبان وزير الخارجية اعلن في الامم المتحدة في ١٦ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ انه حتى لو صوتت جميع الدول الاعضاء ضد اجراءات اللاحق التي اتخذتها اسرائيل (فيما يتعلق بالاجزاء العربية من المدينة المقدسة وعدد قليل من القرى المحيطة بها ) فان اسرائيل لن تتزحزح او تلغي هذه الاجراءات (٣٤) . اما غزه ومرتفعات الجولان و « بعض اجزاء

٣٤ — اتخذت ثلاثة مقررات تدعو اسرائيل الى الغاء اجراءاتها لتغيير وضع المدينة :

أ ( قرار الجمعية العامة رقم ( ES - V ) 2253 بتاريخ ١٤ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ .

ب ( قرار الجمعية العامة رقم ( ES - V ) 2254 بتاريخ ١٤ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ اتخذ عندما عجز السكرتير العام عن تقرير وجود اي امثال من جانب اسرائيل للقرار الاول .

ج ( قرار مجلس الامن الدولي رقم S/RES/252 ( ١٩٦٨ ) بتاريخ ٢١ ايار ( مايو ) ١٩٦٨ .

وقد تحدثت اسرائيل هذه المقررات جميعا وتجاهلتها كليا . واخيرا ، وردا على القرار الاخير المذكور اعلاه ، اعلنت اسرائيل من جديد رفضها البات للامثال لمقررات الامم المتحدة التي تضمن الغاء اجراءات اللاحق .

الضفة الغربية « فذلك تعتبر غير قابلة للتفاوض حسب البيانات الاسرائيلية ، وقد سبق ذكر بعضها .

وسواء اكان ذلك متعمدا ام غير متعمد ، فان التصميم على الاستمرار في احتلال الاراضي العربية لا يمكن ان يسمى بغير التوسع . وحتى الان كان التشديد على التوسع الاقليمي فحسب . وثمة ناحية اخرى من التوسع تستحق هي الاخرى التدقيق والتمحيص . وهذه الناحية هي سياسة اسرائيل في تفريغ المناطق المحتلة من سكانها الى ابعد حد ممكن (٣٥) .

٣٥ — لن نتوقف طويلا هنا للحديث عن المعاملة القاسية التي يلقاها العرب القاطنون في الاراضي المحتلة بما في ذلك اطلاق الرصاص عليهم بالجملة ودفنهم بالجملة في قبور واحدة ونسف منازلهم على نطاق واسع وتدمير قرى بكاملها ونهب الحوانيت والمكاتب وحرمان العرب من مرتزقاتهم . وروت الصحف الغربية عدة حوادث من هذا النوع ولا سيما تدمير ثلثي بلدة قبية بعد الحرب . راجع مثلا :

( ا ) دافيد هولدن في الصنداي تايمز بتاريخ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

( ب ) اسراييلي امبريال نيوز ( لندن ) ، آذار ( مارس ) ١٩٦٨ ، الصفحة ٩ و ١٠ .

( ج ) مجلس السلم العالمي ، تقرير عن زيارة الى الشرق الاوسط من ٢٧ ايلول (سبتمبر) الى ١٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٧ ، في « الحقيقة عن الشرق الاوسط » ( لندن — بدون تاريخ ) الصفحة ٤ .

( د ) رسالة احتجاج من الحكومة الاردنية الى يوثانت بتاريخ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٧ .

( هـ ) رسالة من الحكومة الاردنية الى الامم المتحدة بصدد اعمال الخرق المذكورة اعلاه ولا سيما تدمير قبية بعد وقف اطلاق النار — مؤرخة في ٢١ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ .

( و ) رسالة لوكالة انباء يو . بي . آي . بتاريخ ١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فيما يتعلق باطلاق الرصاص من الطائرات على جماهير كبيرة من اللاجئين الهاربين للنجاة بارواحهم . وذكرت هذه المعلومات ذاتها من جديد في رسالة بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

وقد حدث هذا في حرب ١٩٤٨/١٩٤٩ كما رأينا ذلك في الفصل السابع . وقد طرد ، كما اشرنا سابقا ، حوالي ٢٠٠.٠٠٠ عربي من الضفة الغربية خلال ، والاكثرية بعد ، الحرب القصيرة التي وقعت في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ . ومنذ ذلك الحين طرد ٢٠٠.٠٠٠ آخرون وكثيرون منهم من قطاع غزة . وهذه الارقام لا تشمل السوريين الذين طردوا من مرتفعات الجولان والمصريين الذين طردوا من سيناء او الاردنيين الشرقيين الذين ارغموا على النزوح عن وادي الاردن الى انحاء قصية من الشرق بعيدة عن مرمى المدفعية الاسرائيلية .

واتخذت الامم المتحدة اجراء بشأن « اللاجئين الجدد » . وهكذا دعا مجلس الامن الدولي حكومة اسرائيل الى « ضمان سلامة وراحة وامن سكان المناطق التي وقعت فيها عمليات حربية والى تسهيل عودة اولئك الذين فروا من المناطق منذ وقوع الحرب (٢٦) » .

وكما ذكرنا في الفصل التاسع لم يسمح الا لـ ٢٧.٠١٤ لاجئا بالعودة بالإضافة الى ١٨٤٧ دخلوا بموجب « مشروع جمع شمل العائلات » . والجدير بالملاحظة انه مقابل الـ ١٥٠.٠٠٠ الذين سمح لهم بالعودة من اصل الـ ٢٠٠.٠٠٠ الذين طردوا في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، هناك حوالي ٢٠٠.٠٠٠ عربي آخر طردوا منذ ذلك الحين من الضفة الغربية وقطاع غزة . وما زال الحبل على الجرار (٢٧) .

بالإضافة الى الطرد الفعلي ، سواء اكان مصحوبا بتدمير المنازل على نطاق واسع ام لم يكن ، فتمة شكل آخر من الضغط استعملته السلطات الاسرائيلية في سبيل تفريغ الاراضي المحتلة من

---

٣٦ — قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ ( ١٩٦٧ ) بتاريخ ١٤ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ وقرار الجمعية العامة رقم (ES-V) 2252 بتاريخ ٤ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ .

٣٧ — رافق اعادة ٢٧.٠١٤ لاجئا الكثير من الدعاية — فقد قدم الاسرائيليون المصورين والصحفيين لتغطية هذا الحدث . وعلق ايان غيلمور ودنيس والترز من البرلمان البريطاني في بيان مشترك على هذه الدعاية بقولهما : ان موقف الاسرائيليين تجاه اللاجئين يزداد وضوحا عندما يعود هؤلاء اللاجئين وليس عند طردهم . ومعظم الناس في بريطانيا يعتقدون على الأرجح ان اسرائيل وافقت على عودتهم وان العودة تسير الان على نحو ( البقية على الصفحة التالية )

سكانها . انه الضغط الاقتصادي الذي يتخذ اشكالا عدة ، منها الظاهر ومنها الخفي ، ومنها اللفظ ومنها الناعم . وليس سوى المعنويات العالية للعرب المقيمين تحت الاحتلال بالاضافة الى الاعانات المالية التي تقدمها لهم الحكومة الاردنية هما اللذان يمكن سكان الضفة الغربية من الصمود . وهذا فضلا عن خوفهم من ان يتحولوا الى لاجئين يعيشون على مخصصات الاغاثة .



وبعد هذا تكاد لا تكون هناك حاجة لمزيد من البرهان على ان اسرائيل ، كالصهيونية وهي العقيدة التي تقوم على اساسها ، دولة توسعية . وبالنسبة الى العربي والمراقب المنصف يعتبر انشاء الدولة الاسرائيلية في عام ١٩٤٨ ضد ارادة الاغلبية العربية وفي اراضيها ، عملا عدوانيا واستعماري بالمعنى الصحيح . وبما انها احتلت اكثر مما اجازها لها مشروع التقسيم فانها تعتبر دولة توسعية . وبما انها زادت الاراضي التي تحتلها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واعلنت بصراحة عزمها على عدم التنازل عن عدة اجزاء من هذه الاراضي يؤكد صفتها التوسعية ، اذا كان ثمة من حاجة الى مزيد من الاثبات .

ولا شك ان القارئ يتساءل لماذا سمح العرب لانفسهم بان يخذلوا بهذا الشكل في المجال الدبلوماسي وفي ميدان المعركة . ويتساءل ايضا لماذا ، بالنظر الى سير الاحداث الواضح ، لا يتفاوض العرب ليستردوا ما يستطيعون استرداده ويحموه في وجه التوسع الاسرائيلي .

---

مرض . ولكن ليس ما هو ابعد عن الحقيقة من هذا القول . لا شك انه في ذات يوم وامام كاميرات التلفزيون سمح لحوالي ١٤٤ شخصا بالعودة عبر جسر النبي . ولسوء الحظ لم تكن هناك كاميرا تلفزيونية لتسجيل ما حدث عند الجسور الاخرى في اليوم نفسه اذ ان ثلاثة اضعاف هذا الرقم من البشر كانوا لا يزالون يجتازون الحدود الى الاتجاه الآخر . ومنذ ١٠ تموز ( يوليو ) والى الحد الذي نستطيع التحقق منه لم يسمح للاجئ واحد بالعودة وان النزوح ما زال مستمرا بمعدل حوالي الف شخص في اليوم . ( التايمز اللندنية بتاريخ ٢٧ تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ ) .

هذان سؤالان وجيهان . ولكن القصة نفسها هي التي تجيب  
عنهما . فالصهيونية العالمية بالتحالف اولا مع بريطانيا ثم مع  
الولايات المتحدة اصبحت اقوى من ان يجابهها العرب بنجاح . وقد  
بالغ الغرب في اعتمادهم على العدالة الاصيلية في قضيتهم وعلى  
الضمير العالمي . غير ان العربي الجديد لا يؤمن بان مصيره يسمح  
بمزيد من التحسر او السلبية . وهو يرفض التفاوض مع اسرائيل ،  
ذلك لان شرط اسرائيل المسبق للتفاوض هو القبول مسبقا بخسائر  
اقليمية جديدة وبمذلة طويلة الاجل . وهو لا يثق بكلام اسرائيل  
بالنظر الى سجلها من الوعود المهملة والتوسع . ولا يتفاوض معها  
لان ليس من توصية من الامم المتحدة تطلب منه ذلك ، في حين ان  
ميثاق الامم المتحدة ومقرراتها العديدة بشأن فلسطين كلها تنص على  
استعمال وساطة الامم المتحدة ووكالاتها . ويتمنى العربي ان يرى  
دليلا واحدا على انصياع اسرائيل لاوامر الامم المتحدة ونداءاتها  
وطلباتها اما فيما يتعلق بالارض او باعادة اللاجئين . ويرفض ان  
يحمل على محمل الجد التصريحات الاسرائيلية بالنيات السلمية لانه  
يعلم ان الافعال افصح من الاقوال . ولم يشهد حتى الان عملا واحدا  
يدل على اعتراف اسرائيل بذنبها او على سعيها لتعويض العرب عن  
المظالم التي حلت بهم .

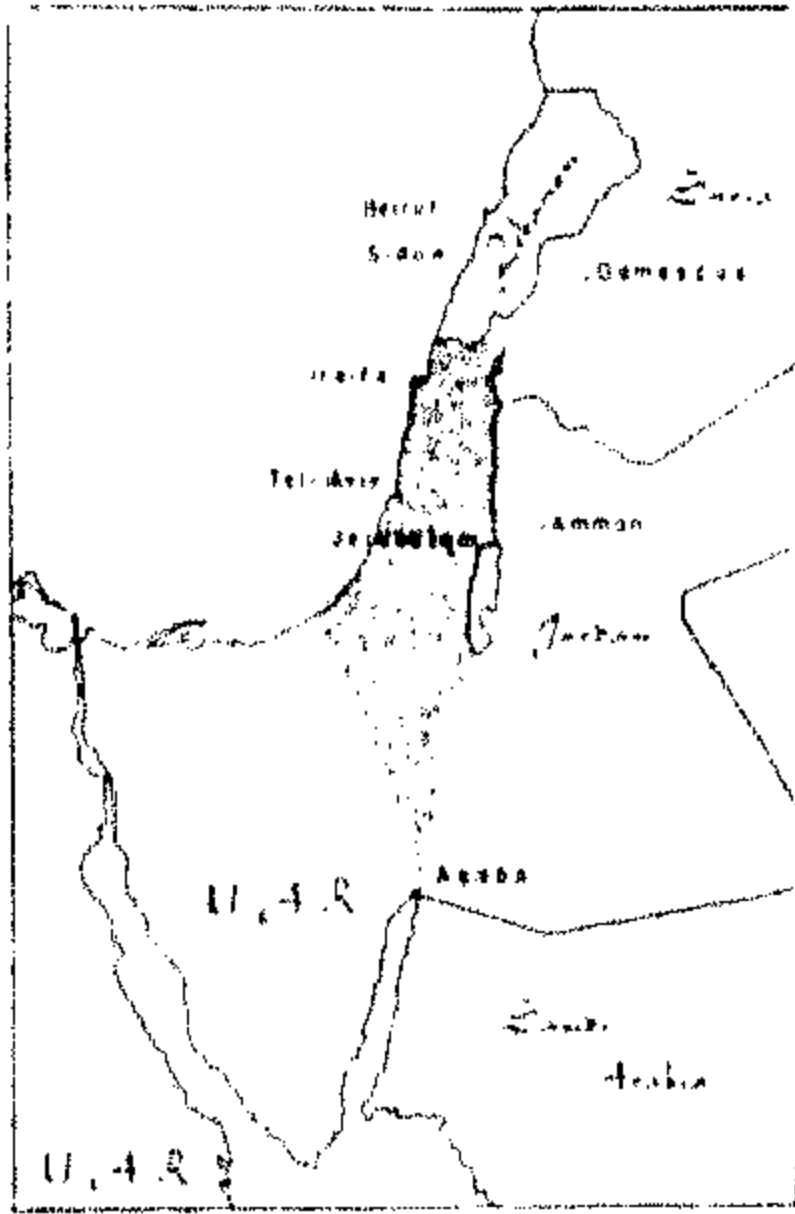
انها لقصة محزنة . والحزن يزداد بالنسبة الى ما تخبئه من  
مرارة وتمزق وعنف للمستقبل وليس بالنسبة الى ما اظهرته حتى  
الان . فان شعبا كاملا هو عرب فلسطين الذين يعدون اليوم  
... ر. ٢٣٥ باتوا الان اما تحت الاحتلال او مشردين . وهذا  
العدد يوازي تماما عدد اليهود في اسرائيل . ومن حق العربي ان  
يتساءل : ماذا حل وجود اسرائيل من مشاكل ؟ فقد جلب الى البلاد  
يهودا بقدر ما شرد او اخضع من العرب . ثم ان السكان اليهود لم  
يحلوا حتى مشكلتهم الخاصة . فهم اليوم يضايقون ، وقد يحاصرون  
غدا . وهل من الانصاف ان يتوقع المرء من العرب اقل من القتال  
 طالما انهم مجردون من كل ما يملكون ومهددون باستمرار كما هم الان ؟



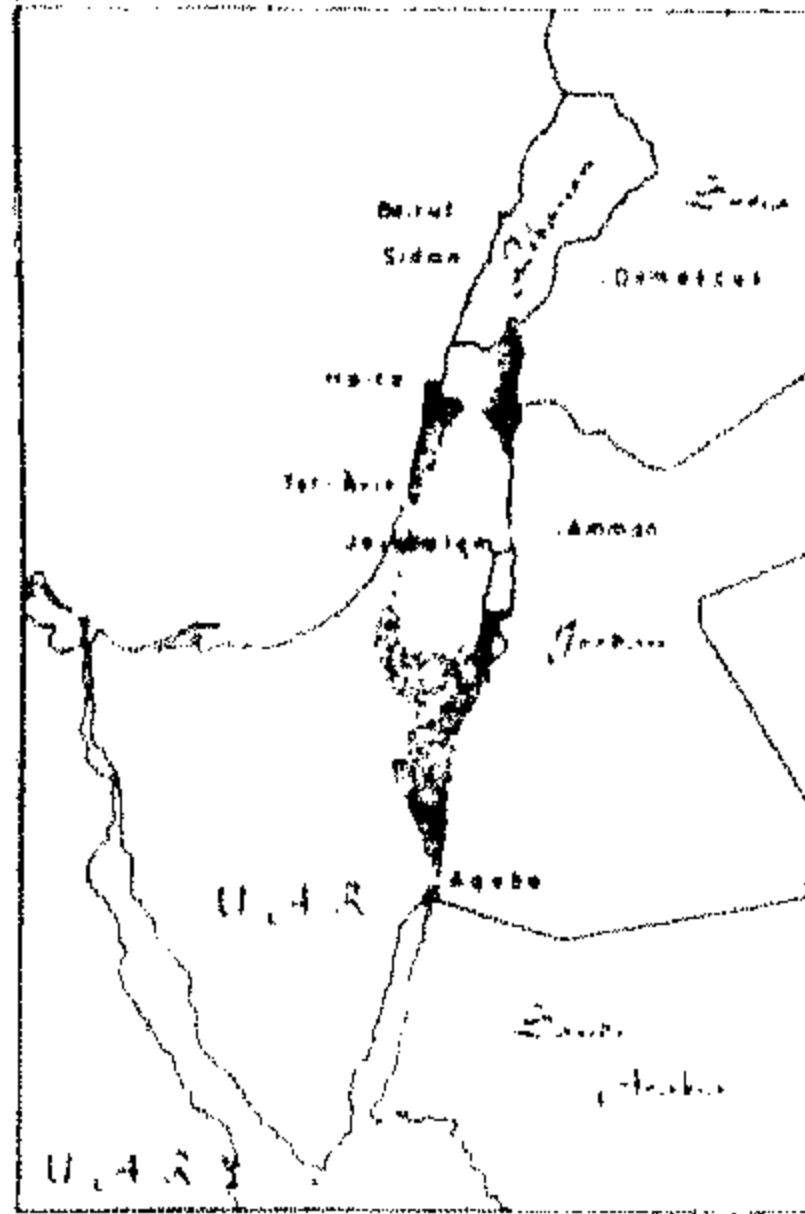
## دولة يهودية في طور التكوين

سوف تكون الحدود الشمالية هي الجبال المواجهة لـ « كبادوقيه » ،  
والجنوبية عند قناة السويس . سوف يكون شعارنا « فلسطين داوود  
وسليمان » .

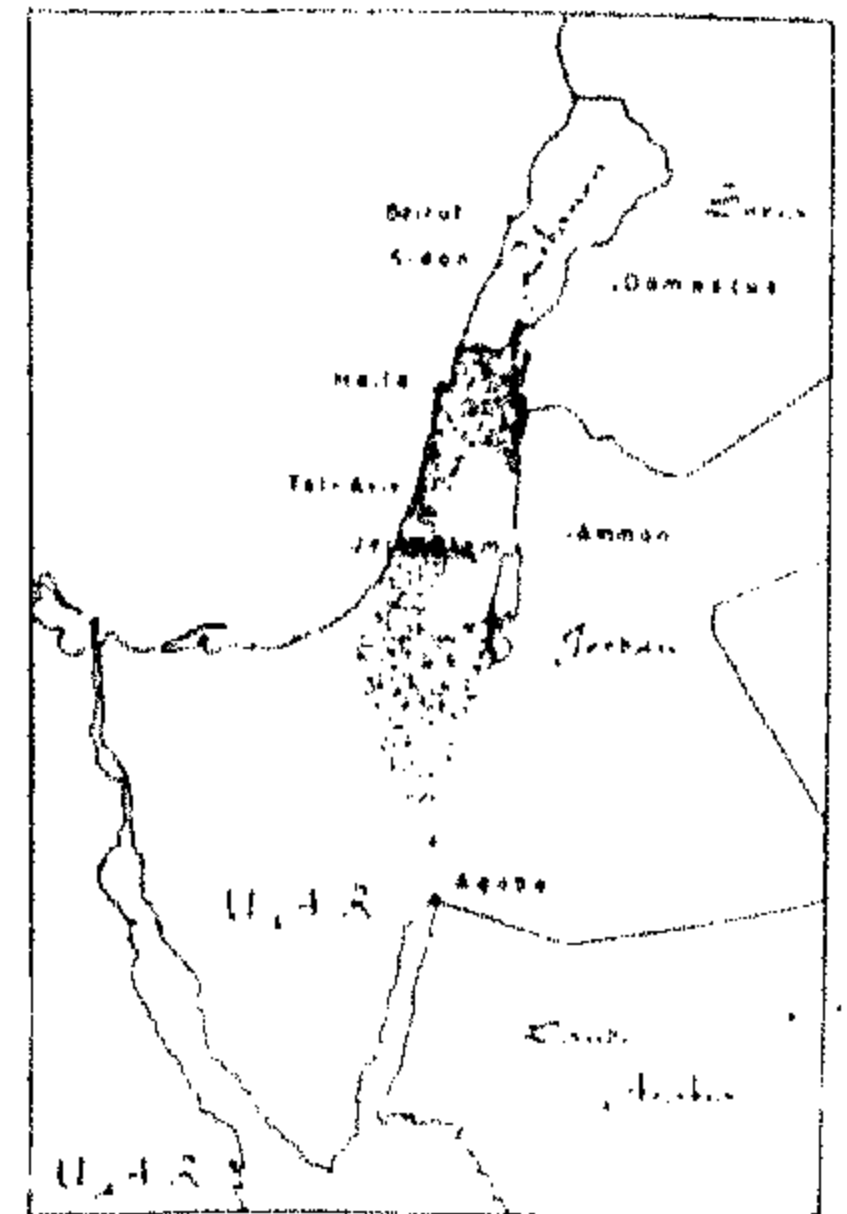
من يوميات  
ثيودور هرتزل .



فلسطين الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٤٨

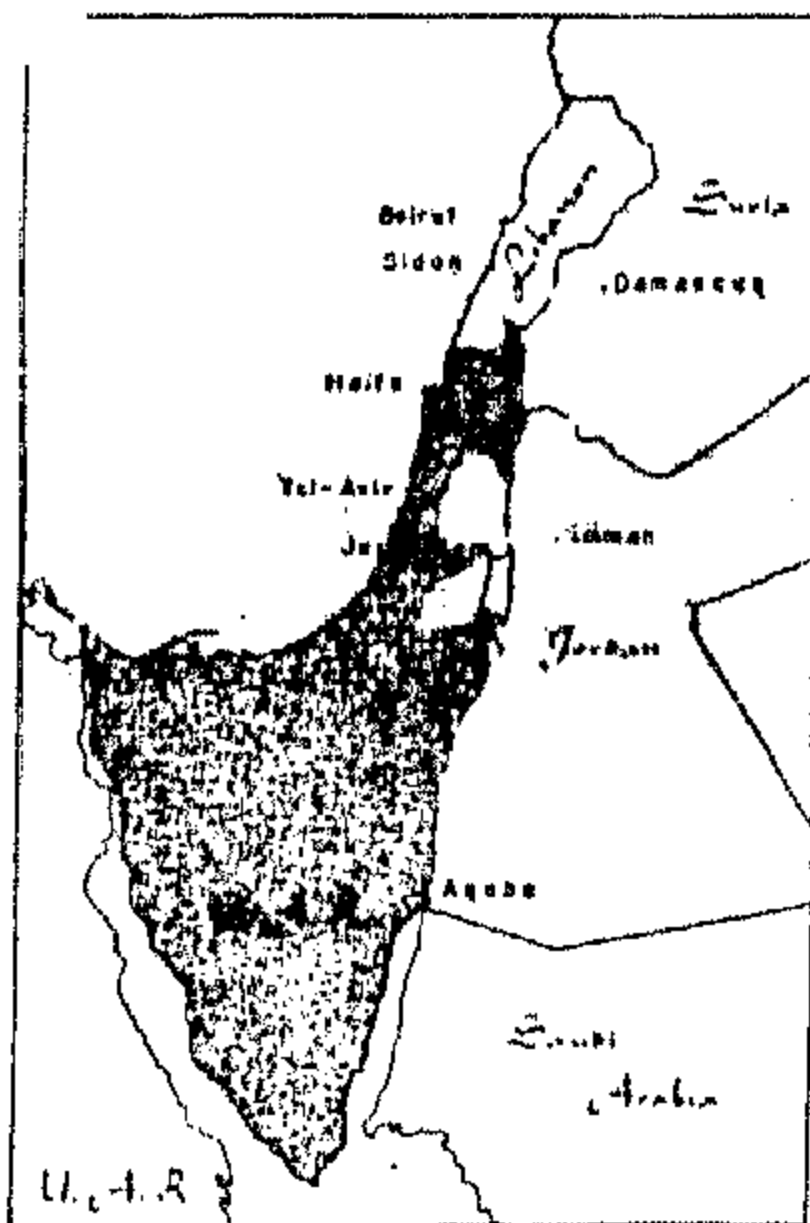


مشروع التقسيم ١٩٢٧

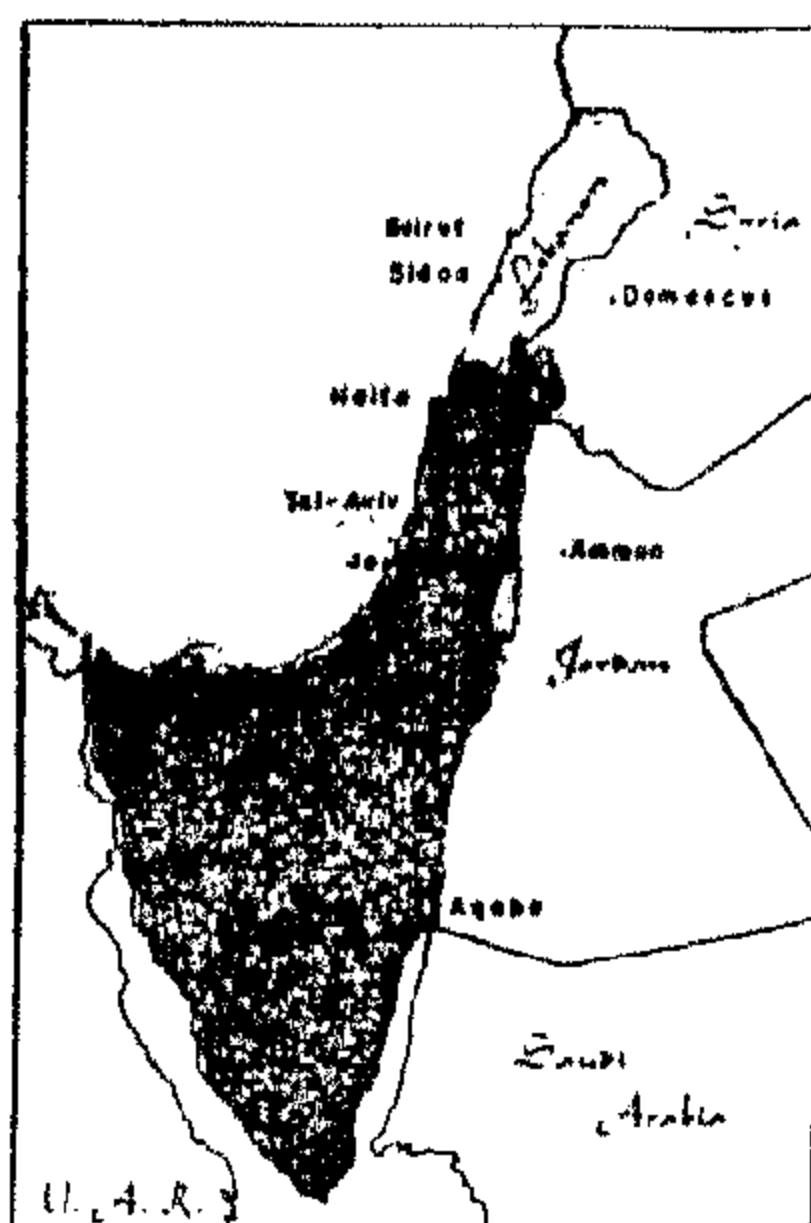


حدود الهدنة ١٩٢٩

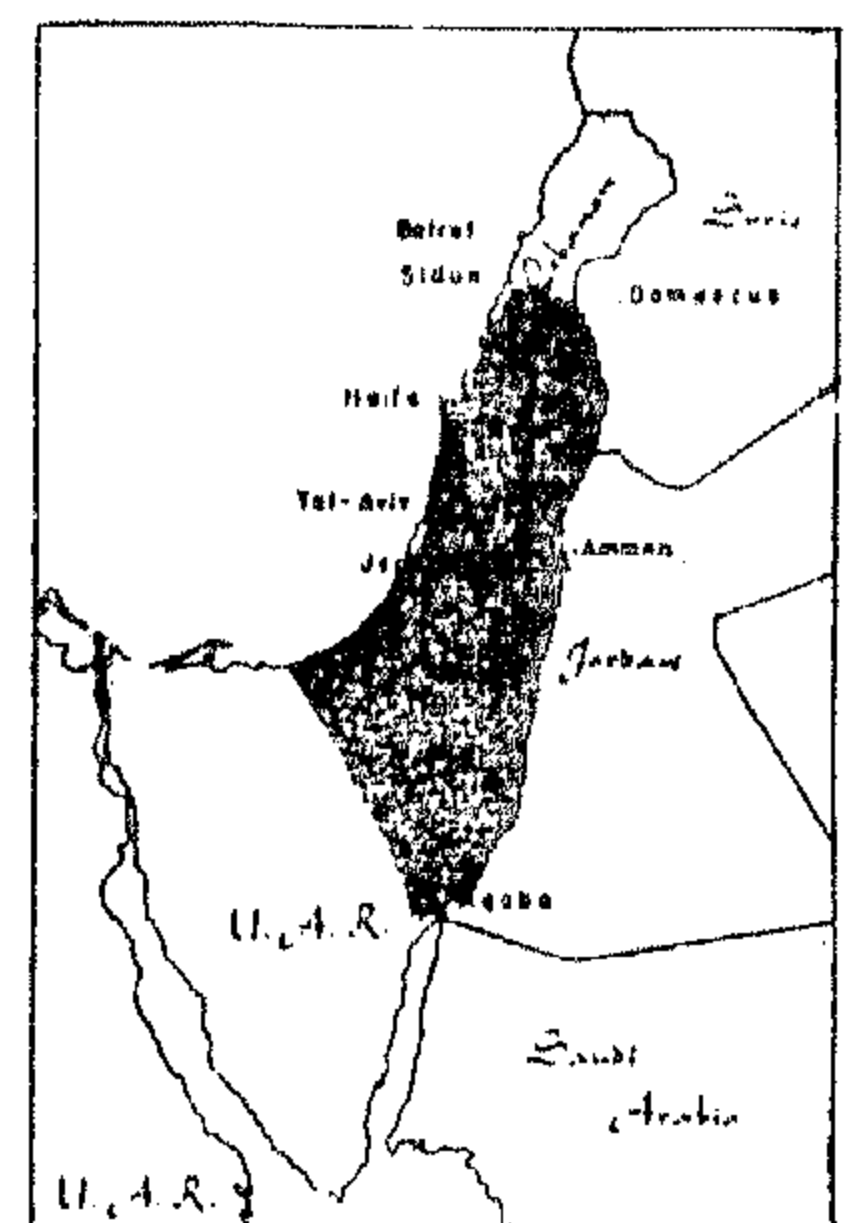
المنطقة المحتلة ١٩٥٦



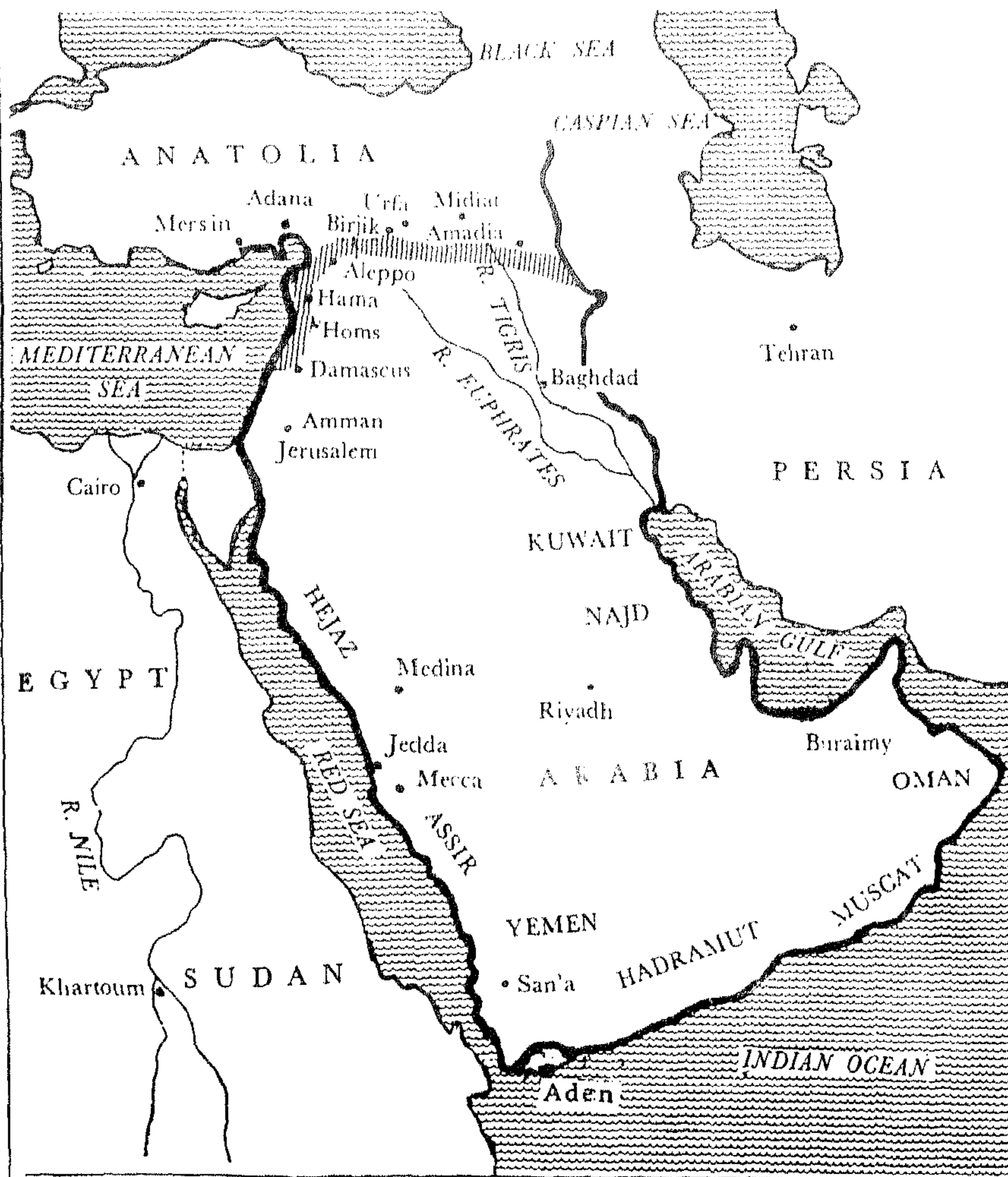
المنطقة المحتلة ١٩٦٧



المخطط الصهيوني ١٩١٩



# The Eastern Arab World



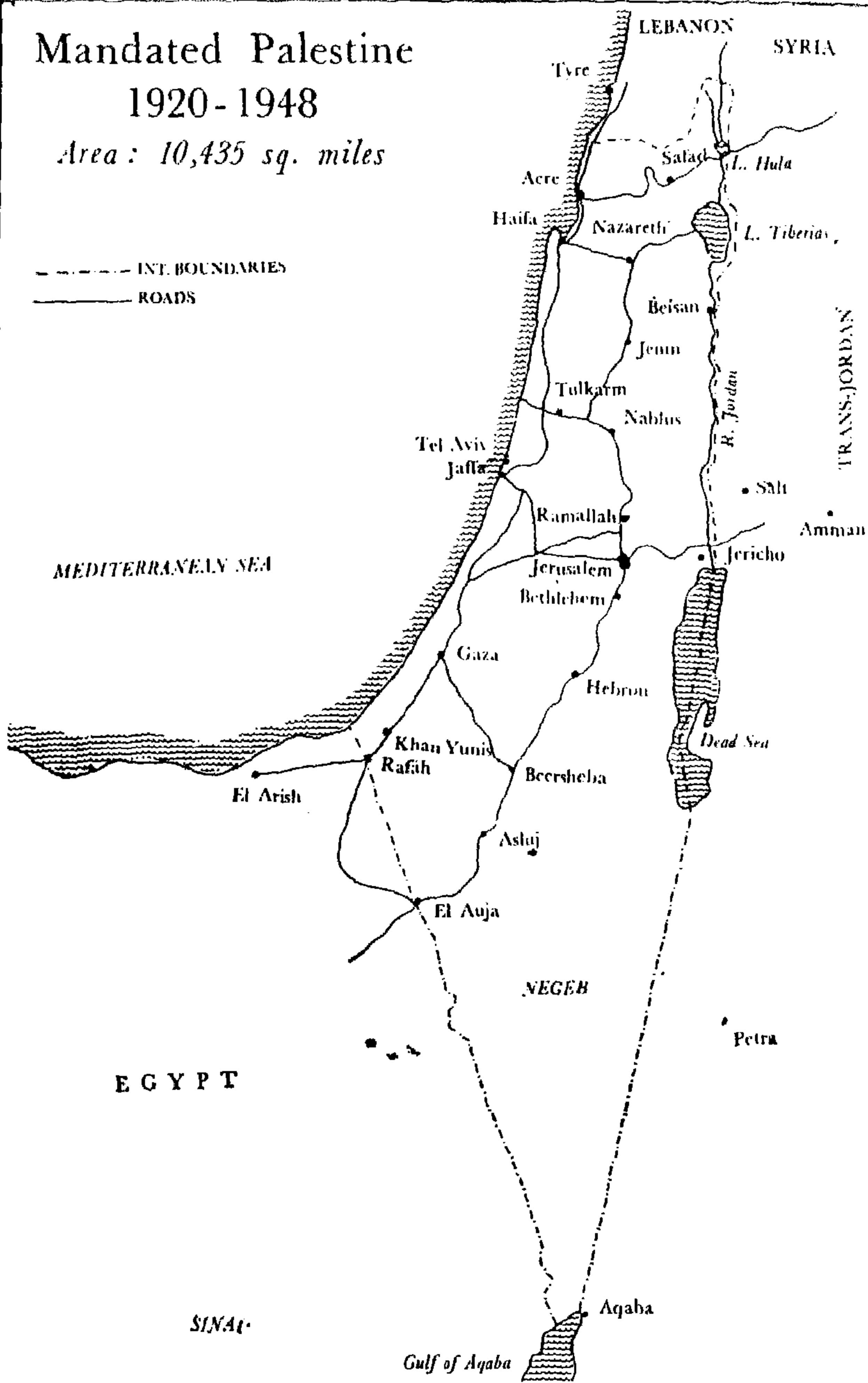
— Area of Arab independence as defined by Sherif Hussein in his letter dated 14 July 1915 to Sir Henry McMahon, British High Commissioner in Egypt.

||||| Area of Arab independence as understood to have been excluded from the Sherif's proposal.

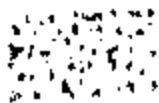


# Mandated Palestine 1920-1948

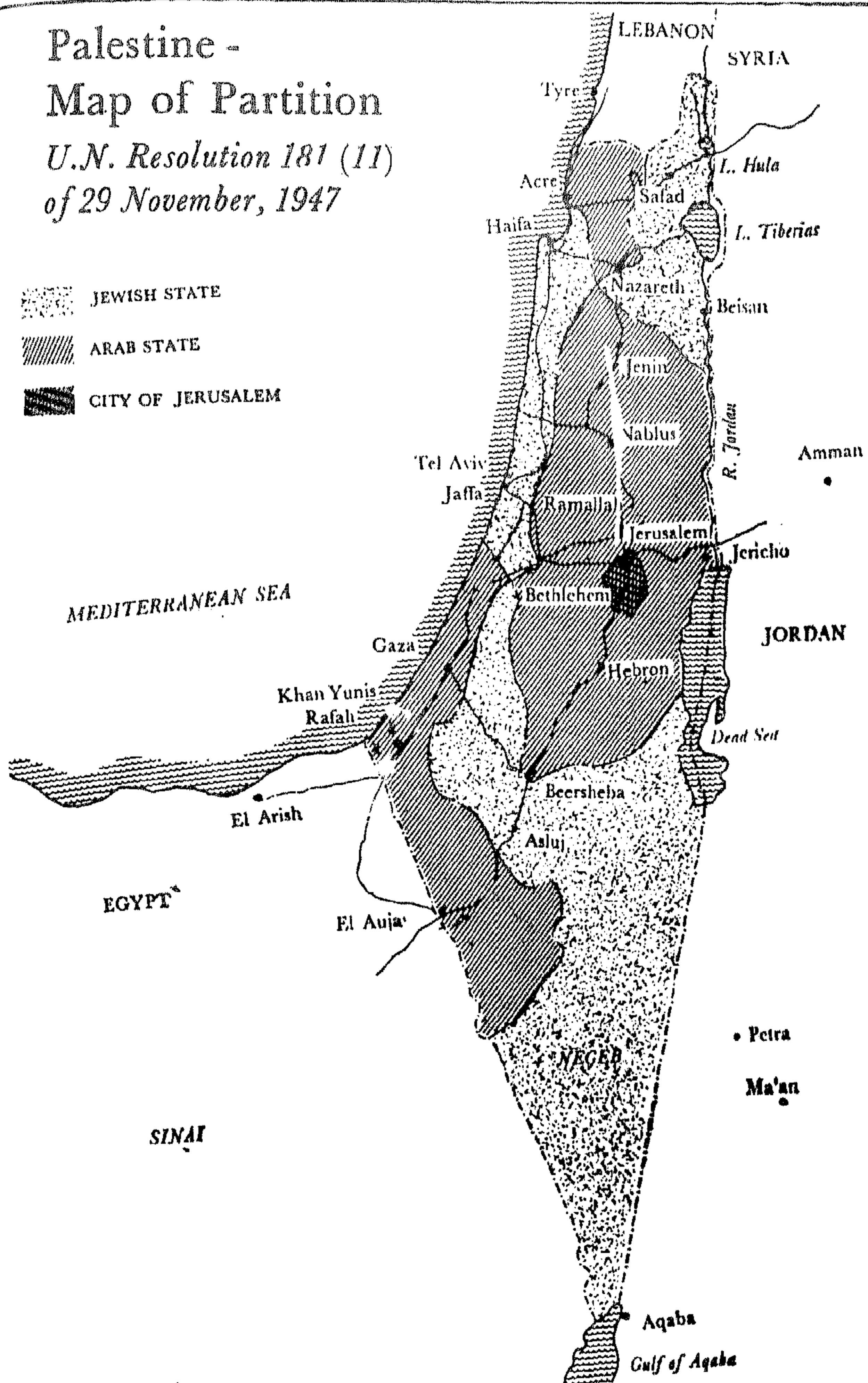
*Area : 10,435 sq. miles*

--- INT. BOUNDARIES  
— ROADS

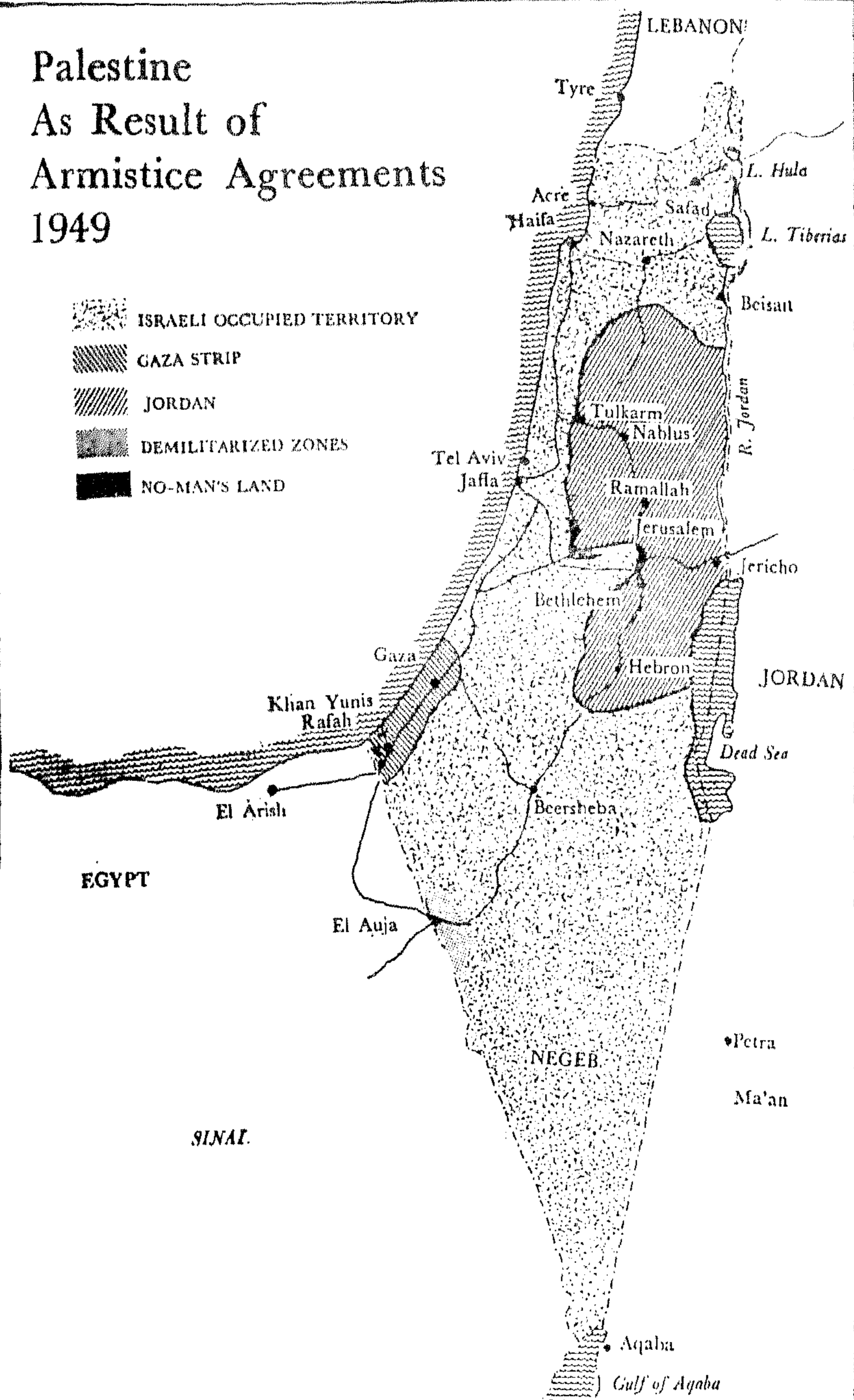


# Palestine - Map of Partition *U.N. Resolution 181 (11) of 29 November, 1947*

-  JEWISH STATE
-  ARAB STATE
-  CITY OF JERUSALEM



# Palestine As Result of Armistice Agreements 1949







منظمة التحرير الفلسطينية  
مركز الأبحاث  
٦٠٦ شارع السكادات - بيروت

أسس في شباط ( فبراير ) ١٩٦٥

تصدر عنه

(١) سلسلة « اليوميات الفلسطينية »

(٢) سلسلة « حقائق وارقام »

(٣) سلسلة « أبحاث فلسطينية »

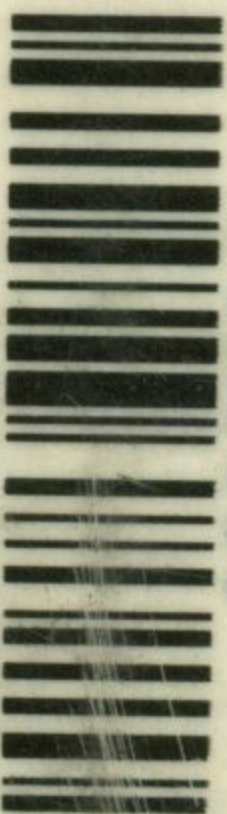
(٤) سلسلة « دراسات فلسطينية »

(٥) سلسلة « كتب فلسطينية »

(٦) خرائط فلسطينية

(٧) سلسلة « نشرات خاصة »

Bibliotheca Alexandrina



0208724

مكتبة الإسكندرية  
ALEXANDRIA

العدد ١٠٠٠٠ ج.١